



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة

قياس درجة الاستقرار المصرفي في البنوك التجارية الجزائرية
باستخدام نموذجي Z- Score و Raroc
- دراسة مقارنة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي بنكي

تحت اشراف:
د. بوالكور نور الدين

من إعداد الطلبة:
- طالب خولة
- عاشوري هاني

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. شريط ايمان	أستاذ محاضر(ب)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
د. بوالكور نور الدين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
د. سحاب نادية	أستاذ محاضر(أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

إهداء

إلى من علمني العطاء بدون انتظار.... إلى من لم تمنحه الحياة عمرا طويلا.... إلى روح لطالما اردتها بجانبني في هذه اللحظة.... إلى "نكرى أبي الطاهرة" اسكنه الله فسيح جناته

إلى من وضعتني على طريق الحياة إلى ينبوع العطاء الذي لا يمل ولا يكل إلى من رافقتني في كل خطوة بدعائها الصادق...أمي الغالية

إلى سندي وقوتي بعد الله.... إلى من آثروني على انفسهم.... إلى ملاذي وملجئي اخواتي "سمية" "حفصة" "رحمة"

إلى من شملوني بالعطف وامدونني بالعون.... إلى الذين ظفرت بهم هدية من الاقدار.... اخوتي "مهدي" "علي" "احمد امين"

إلى رفيقة المشوار التي قاسمتني لحظاتي.... إلى صديقتي التي لم تغفل يدي يوما.... "عبير"

خولة

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى وبالوالدين إحسانا .

إلى من رسم الزمان في قلبها و من أهدتني الحنان فشربت منه فلم ارتوي ومن فرحت لفرحي وحزنت لحزني أُمي
قرة عيني وقلدة كبدي فيا رب بار كلي فيها واحميها.

والى من تصبب جبينك عرقا وتعبت لأجلي يوما بعد يوما أُمي الحنون أجمل شخص في الكون و قطعة من جسدي
أدامك الله فوق راسي وجعلك تاجا عليه.

كما اهدي ثمرة جهدي إلى جدتي الغالية والتي هي بمثابة أُمي التي ربتني رحمة الله عليها.فאלلهم يا رب ارحمها
برحمتك الواسعة واجعل قبرها روضة من روضاتك يا رب العالمين

كما اهدي عملي هذا إلى أصدقائي المقربين خصوصا والبعيدين عموما وعلى رأسهم زوين فتح الدين

عنان مهدي سفيان زواش ايهاب الصغير ياسر عبد الرحمان بوبكر ربوب رمضان وليد هشام بلاسكة

كما اهدي هذا العمل إلى زميلتي في العمل طالب خولة سدد الله دربك وأنار الله طريقك يا رب العالمين.

هاني

شكرتك يا رب

يطيب لي ويشرفني أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف الدكتور نور الدين بوالكور

حفظه الله ورعاه على ما قام به من نصح وإرشاد،

والدعم الذي أعطاني إياه من خلال التوجيهات والنصائح ومن مساعدة زادت في حماسي على إتمام هذه

المذكرة، أسأل الله أن يحفظه وينور طريقه يارب.

كما أشكر جميع من ساندني من إخوتي وأصدقائي المحبوبين بدون استثناء،

كما أتقدم بجزيل الامتنان لجميع الأساتذة الذين قدموا لنا ما عندهم ولم ييخلوا علينا بأي شيء

فجزاهم الله عني خير جزاء..

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة الاستقرار المصرفي لمجموعة من البنوك الجزائرية وهي: بنك الخليج الجزائر (AGB)، بنك (BNP PARIBAS)، بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك السلام الجزائر (SALAM)، باستخدام نموذج Z-Score وتقنية Raroc خلال الفترة (2016 - 2020).

وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية العاملة بالجزائر تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار المصرفي وفق نموذج Z-SCORE ولا تتمتع بالاستقرار وفق مؤشر raroc حيث ان :

مؤشر z-score يعتبر من أكثر الأساليب دقة واكبر الطرق توضيحا وبساطة لأنه يعتمد على رأس مال البنك الذي يتناسب مع الأصول وكذلك النتائج المحققة كما يحث على تخفيض المخاطرة وهذا ما تطلبه لجنة بازل في مؤشر الملاءة للبنوك.

لا يعتبر ارتفاع رأس المال مؤشرا كافيا على متانة واستقرار المصرف إذا لم يكن هذا الارتفاع مناسب مع القيمة من جهة والنتائج المحققة من جهة أخرى حسب نموذج راروك كما تلعب إدارة الموجودات والمطلوبات دورا بارزا في تحقيق الاستقرار والحفاظ عليه.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المصرفي، Z-Score، Raroc، الازمات المصرفية، المخاطر المصرفية.

summary:

this study aimed to measure the degree of banking stability in algerian banks, namely agb bank, bnp paribas bank, cpa banks, bna banks, and al salam banks using the z-score and raroc models durring the period (2016-2020).

the study found that commercial banks operating in algeria enjoy a high degree of banking stability according to the z-score model, and do not enjoy stability according to the raroc index,as:

the z-score indicator is considered one of the most accurate methods and the most clear and simple method because it depends on the banks capital that is commensurate with the assets as well as the results achieved. it also urges to reduce risk and this is what the basel committee requires in the solvency index for banks.

capital is not considered a sufficient indicator of the strznght and stability of the bank if this rise is not appropriate with the value on the one hand and the results achieved on the other hand, according to the raroc model. asset and liability management plays a prominent role in achieving and maintaining stability.

Key words :Banking Stability ,Z-Score model , Raroc indicator,banking risk, banking crises.

الفهرس

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	التشكرات
	ملخص
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة	
05	تمهيد
24-06	المبحث الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للاستقرار المصرفي
15-07	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المصرفي
07	الفرع الأول: تعريف الاستقرار المصرفي
08-07	الفرع الثاني: أهمية الاستقرار المصرفي
11-08	الفرع الثالث: آليات تحقيق الاستقرار المصرفي
14-11	الفرع الرابع: دور رأس المال في تحقيق الاستقرار المصرفي
15-14	الفرع الخامس: دور الرافعة المالية في تحقيق الاستقرار المصرفي
20-15	المطلب الثاني: محددات الاستقرار المصرفي
15	الفرع الأول: مفهوم مؤشرات الحيطة الكلية
16-15	الفرع الثاني: أهمية مؤشرات الحيطة الكلية
20-16	الفرع الثالث: مكونات مؤشرات الحيطة الكلية
24-20	المطلب الثالث: علاقة الاستقرار المصرفي ببعض المفاهيم الأخرى
21-20	الفرع الأول: علاقة الاستقرار المصرفي بإدارة المخاطر المصرفية
22-21	الفرع الثاني: علاقة الاستقرار المصرفي بالأزمات المصرفية
24-22	الفرع الثالث: علاقة الاستقرار المصرفي بالاستقرار المالي
33-25	المبحث الثاني: الأساليب الكمية المستخدمة لاستقرار المصرفي
27-26	المطلب الأول: مؤشر Z-score للاستقرار المصرفي
33-28	الفرع الأول: تعريف مؤشر Z-Score

29-28	الفرع الثاني: خصائص نموذج Z-Score
30-29	الطلب الثاني: نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر RaRoc
29-28	الفرع الأول: ماهية نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر Ra Roc
30-29	الفرع الثاني: استخدامات عائد رأس المال المعدل بالمخاطر
30	الفرع الثالث: أهداف نموذج RaRoc
31	الفرع الرابع: الفائدة من استخدام نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر
32-31	الفرع الخامس: علاقة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RaRoc) بالمخاطر المصرفية
33-32	الفرع السادس: طرق احتساب نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر
37-34	المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة
35	المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية
36	المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية
37-36	المطلب الثالث: القيمة المضافة
38	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-Score و Raroc .	
40	تمهيد
70-41	المبحث الأول: تقديم وعرض القوائم المالية للبنوك التجارية ميدان الدراسة للفترة (2016-2020).
44-42	المطلب الأول: لمحة عن البنوك التجارية محل دراسة حالة
42	الفرع الأول: تقديم بنك الخليج الجزائر AGB
42	الفرع الثاني: تقديم بنك bnp Paribas
43-42	الفرع الثالث: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري cpa
43	الفرع الرابع: تقديم البنك الوطني الجزائري bna
44-43	الفرع الخامس: تقديم بنك السلام
61-44	المطلب الثاني: تحليل ميزانية البنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020)
47-44	الفرع الأول: تحليل ميزانية بنك الخليج الجزائر AGB خلال الفترة (2016-2020)
51-48	الفرع الثاني: : تحليل ميزانية بنك bnp paribas خلال الفترة (2016-2020)
55-51	الفرع الثالث: : تحليل ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري cpa خلال الفترة (2016-2020)
58-55	الفرع الرابع: : تحليل ميزانية البنك الوطني الجزائري bna خلال الفترة (2016-2020)
61-58	الفرع الخامس: : تحليل ميزانية بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2020)

70-61	المطلب الثالث: تحليل حساب الأرباح و الخسائر للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة(2016-2020)
63-61	الفرع الأول: تحليل أهم بنود أرباح وخسائر ميزانية بنك الخليج الجزائر AGB خلال الفترة (2020-2016)
65-63	الفرع الثاني: : تحليل أهم بنود أرباح وخسائر ميزانية بنك bnp paribas خلال الفترة (2016-2020)
67-65	الفرع الثالث: : تحليل أهم بنود أرباح وخسائر ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري cpa خلال الفترة (2016-2020)
68-67	الفرع الرابع: : تحليل أهم بنود أرباح وخسائر ميزانية البنك الوطني الجزائري bna خلال الفترة (2020-2016)
70-68	الفرع الخامس: : تحليل أهم بنود أرباح وخسائر ميزانية بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2020-2016)
77-71	المبحث الثاني: : قياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية الجزائرية باستخدام مؤشر Z-score
73-72	المطلب الأول : تقديم معطيات الدراسة
72	الفرع الأول: تحليل معدل العائد على الأصول (ROA)
73-72	الفرع الثاني: تحليل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول E/A
73	المطلب الثاني : تفسير نتائج التقديم
74-73	الفرع الأول: استخدام مؤشر Z-score لقياس الاستقرار المصرفي بينك الخليج الجزائر AGB خلال الفترة (2016-2020)
75-74	الفرع الثاني: : استخدام مؤشر Z-score لقياس الاستقرار المصرفي بينك bnp paribas خلال الفترة (2016-2020)
75	الفرع الثالث: : استخدام مؤشر Z-score لقياس الاستقرار المصرفي بينك القرض الشعبي الجزائري cpa خلال الفترة (2016-2020)
76	الفرع الرابع: : استخدام مؤشر Z-score لقياس الاستقرار المصرفي بالبنك الوطني الجزائري bna خلال الفترة (2016-2020)
77-76	الفرع الخامس: : استخدام مؤشر Z-score لقياس الاستقرار المصرفي بينك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2020)
77	الفرع السادس: ملخص وصفي لبيانات مؤشر Z-Score لعينة البنوك محل الدراسة
89-78	المبحث الثالث : قياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية الجزائرية باستخدام مؤشر

	RAROC
85-79	المطلب الأول : تقديم معطيات الدراسة
79	الفرع الأول: الخسائر الغير متوقعة لبنوك محل الدراسة
82-79	الفرع الثاني: حساب الانحراف المعياري للخسائر الغير المتوقعة للبنوك
85-82	الفرع الثالث: حساب رأس المال الاقتصادي للبنوك محل الدراسة
89-85	المطلب الثاني : تفسير نتائج التقدير
86-85	الفرع الأول: استخدام RAROC لقياس الاستقرار المصرفي ببنك الخليج الجزائر AGB خلال الفترة (2016-2020)
86	الفرع الثاني: استخدام RAROC لقياس الاستقرار المصرفي ببنك bnp paribas خلال الفترة (2020-2016)
87-86	الفرع الثالث: استخدام RAROC لقياس الاستقرار المصرفي ببنك القرض الشعبي الجزائري cpax خلال الفترة (2016-2020)
88-87	الفرع الرابع: استخدام RAROC لقياس الاستقرار المصرفي بالبنك الوطني الجزائري bna خلال الفترة (2016-2020)
88	الفرع الخامس: استخدام RAROC لقياس الاستقرار المصرفي ببنك السلام الجزائر خلال الفترة (2020-2016)
89-88	الفرع السادس: ملخص وصفي لبيانات مؤشر Z-Score لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2020-2016)
90	خلاصة الفصل
93-92	الخاتمة
98-95	قائمة المراجع
123-100	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك الخليج الجزائر AGB بالدينار الجزائري	44
02	تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك الخليج الجزائر AGB بالدينار الجزائري	46
03	تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك BNP BARIBAS بالدينار الجزائري	48
04	تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك BNP BARIBAS بالدينار الجزائري	49
05	تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري CPA بالدينار الجزائري	51
06	تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري CPA بالدينار الجزائري	53
07	تحليل أهم بنود أصول ميزانية البنك الوطني الجزائري BNA بالدينار الجزائري	55
08	تحليل أهم بنود خصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري BNA بالدينار الجزائري	57
09	تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك السلام الجزائر SALAM بالدينار الجزائري	58
10	تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك السلام الجزائر SALAM بالدينار الجزائري	60
11	تحليل أهم بنود الأرباح والخسائر ميزانية بنك الخليج الجزائر AGB خلال الفترة (2016-2020) بالدينار الجزائري	62
12	تحليل أهم بنود الأرباح والخسائر ميزانية بنك BNP PARIBAS خلال الفترة (2016-2020) بالدينار الجزائري	64
13	تحليل أهم بنود الأرباح والخسائر ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة (2016-2020) بالدينار الجزائري	66
14	تحليل أهم بنود الأرباح والخسائر ميزانية البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2016-2020) بالدينار الجزائري	67
15	تحليل أهم بنود الأرباح والخسائر ميزانية بنك السلام الجزائر SALAM خلال الفترة (2016-2020) بالدينار الجزائري	69
16	العائد على الأصول للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).	72
17	متوسط E/A للبنوك التجارية ميدان الدراسة (2016-2020).	73
18	قيم مؤشر Z-Score لبنك الخليج الجزائر AGB خلال الفترة (2016-2020).	74
19	مؤشر Z-Score لبنك BNP PARIBAS خلال الفترة (2016-2020).	74
20	مؤشر Z-Score لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة (2016-2020).	75
21	مؤشر Z-Score للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2016-2020)	76
22	مؤشر Z-Score لبنك السلام الجزائر SALAM خلال الفترة (2016-2020)	76

77	ملخص وصفي لبيانات مؤشر Z-Score لعينة البنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة (2016-2020)	23
79	الخسائر الغير متوقعة للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2016-2020)	24
80-79	الانحراف المعياري لبنك الخليج الجزائر AGB خلال الفترة (2016-2020)	25
80	الانحراف المعياري لبنك BNP خلال الفترة (2016-2020)	26
81	الانحراف المعياري لبنك CPA خلال الفترة (2016-2020).	27
82-81	الانحراف المعياري لبنك BNA خلال الفترة (2016-2020).	28
82	الانحراف المعياري لبنك السلام خلال الفترة (2016-2020).	29
83	رأس المال الاقتصادي لبنك AGB خلال الفترة (2016-2020).	30
83	رأس المال الاقتصادي لبنك BNP خلال الفترة (2016-2020).	31
84	رأس المال الاقتصادي لبنك CPA خلال الفترة (2016-2020).	32
84	رأس المال الاقتصادي لبنك BNA خلال الفترة (2016-2020).	33
85	رأس المال الاقتصادي لبنك السلام خلال الفترة (2016-2020).	34
85	قيم مؤشر RAROC لبنك الخليج الجزائر AGB خلال الفترة (2016-2020)	35
86	قيم مؤشر RAROC لبنك BNP PARIBAS خلال الفترة (2016-2020)	36
87	قيم مؤشر RAROC لبنك CPA خلال الفترة (2016-2020)	37
87	قيم مؤشر RAROC لبنك BNA خلال الفترة (2016-2020)	38
89	قيم مؤشر RAROC لبنك السلام خلال الفترة (2016-2020)	39
90-89	ملخص وصفي لبيانات مؤشر RAROC لعينة البنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة (2016-2020).	40

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نشأة وتطور معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر	29
02	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود أصول بنك الخليج الجزائر والمتمثلة في كل من النقدية الجاهزة وإجمالي القروض وإجمالي الأصول بدلالة الزمن	45
03	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود خصوم بنك AGB والمتمثلة في كل من الأموال الخاصة والودائع وإجمالي الخصوم بدلالة الزمن	47
04	منحنى تغيرات أهم بنود أصول ميزانية بنك BNP PARIBAS المتمثلة في كل من النقدية الجاهزة وإجمالي القروض وإجمالي الخصوم بدلالة الزمن	49
05	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود خصوم ميزانية بنك BNP BARIBAS والمتمثلة في كل من الأموال الخاصة والودائع وإجمالي الخصوم بدلالة الزمن	50
06	منحنى تغيرات أهم بنود أصول ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري CPA المتمثلة في كل من النقدية الجاهزة وإجمالي القروض وإجمالي الخصوم بدلالة الزمن	52
07	منحنى تغيرات أهم بنود خصوم ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري CPA المتمثلة في كل من النقدية الجاهزة وإجمالي القروض وإجمالي الخصوم بدلالة الزمن	54
08	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود أصول ميزانية البنك الوطني الجزائري والمتمثلة في كل من النقدية الجاهزة وإجمالي القروض وإجمالي الأصول بدلالة الزمن	56
09	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود خصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري والمتمثلة في كل من النقدية الجاهزة وإجمالي القروض وإجمالي الأصول بدلالة الزمن	58
10	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود أصول ميزانية بنك السلام الجزائر المتمثلة في كل من النقدية الجاهزة وإجمالي القروض وإجمالي الأصول بدلالة الزمن	59
11	منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود خصوم ميزانية بنك السلام الجزائر المتمثلة في كل من النقدية الجاهزة وإجمالي القروض وإجمالي الأصول بدلالة الزمن	61
12	منحنى بياني يمثل تغيرات حساب الأرباح والخسائر الخاص ببنك AGB والمتمثلة في كل من الربح الصافي والفوائد الدائنة والمدينة بدلالة الزمن	63
13	منحنى بياني يمثل تغيرات حساب الأرباح والخسائر الخاص ببنك BNP	65

	PARIBAS والمتمثلة في كل من الربح الصافي بعد الضريبة والفوائد الدائنة والمدينة بدلالة الزمن	
67	منحى بياني يمثل تغيرات حساب الأرباح والخسائر الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري CPA والمتمثلة في كل من الربح الصافي والفوائد الدائنة والمدينة بدلالة الزمن	14
68	منحى بياني يمثل تغيرات حساب الأرباح والخسائر الخاص بالبنك الوطني الجزائري BNA والمتمثلة في كل من الربح الصافي والفوائد الدائنة والمدينة بدلالة الزمن	15
70	منحى بياني يمثل تغيرات حساب الأرباح والخسائر الخاص ببنك السلام الجزائر والمتمثلة في كل من الربح الصافي بعد الضريبة والفوائد الدائنة والفوائد المدينة بدلالة الزمن	16

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	اصول وخصوم وحساب الارباح لبنك الخليج الجزائر AGB لسنة 2016-2017	102-100
02	اصول وخصوم وحساب الارباح لبنك الخليج الجزائر AGB لسنة 2018	105-103
03	اصول وخصوم وحساب الارباح لبنك الخليج الجزائر AGB لسنة 2019-2020	108-106
04	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك بي ان بي باريبا (BNP) لسنة 2016	109
05	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك بي ان بي باريبا (BNP) لسنة (2017-2018)	110
06	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك بي ان بي باريبا (BNP) لسنة (2019-2020)	111
07	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2016	112
08	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2017	113
09	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2018	114
10	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2019	115
11	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2020	116
12	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك الوطني الجزائري (BNA) لسنة (2016-2017)	117
13	أصول البنك الوطني الجزائري (BNA) لسنة (2019-2018)	118
14	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك الوطني الجزائري (BNA) لسنة (2020)	119
15	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك السلام (SALAM) لسنة 2016	120

122-121	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك السلام (SALAM) لسنة (2017-2018).	16
123	أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك السلام (SALAM) لسنة (2020-2019).	17

مقدمة

يعد القطاع المالي من أهم القطاعات الاقتصادية والأكثر حساسية، فهو القناة الفعالة لتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وحشدها وتخصيصها بكفاءة، وتزداد التطورات الكبيرة التي تطرأ على الاقتصاد من خلال التحولات التي يعرفها المحيط الاقتصادي عامة والمحيط المالي خاصة، ويمثل القطاع المصرفي قلب النظام المالي، ففي ظل نقشي الأزمات المصرفية وتعددتها خاصة بعد الأزمة المالية العالمية (2008) منذ سبعينات القرن الماضي، والتي تركت نتائج وآثارا وخيمة في اقتصاد العالم، استحوذت الدراسات المتعلقة بموضوع الاستقرار المصرفي على جزء كبير من الاهتمام في القطاع المصرفي، فهو الركيزة الأساسية لعملية النمو الاقتصادي، حيث يساهم القطاع المصرفي بشكل كبير في هذا النمو وضمان استقراره يضمن استقرار الاقتصاد بشكل عام.

وقد كان الاستقرار المصرفي محط اهتمام وتحليل العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، الذين بحثوا في محدداته وعوامل تحقيقه، وكذلك حضي باهتمام متزايد من قبل البنوك المركزية التي تولي اهتماما لبقاء الجهاز المصرفي آمنا وفعالاً في ضوء تعدد الأزمات المالية الخارجية وعدوى انتشارها في النظام المالي خلال فترات وجيزة، خاصة تلك المتعلقة بالقطاع المصرفي، فالاستقرار المصرفي هو الحالة التي يكون فيها الجهاز المصرفي قادراً على الصمود بوجه الأزمات المحلية والعالمية والتخفيف من حدتها وأداء وظائفه الأساسية، وهو الطريقة الوحيدة التي تزيد من قدرته على مواجهة المخاطر والأزمات، ولا يتحقق إلا عندما يتمكن القطاع المالي بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص من أداء دوره في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأى تعثر في مصرف واحد نتيجة أسباب داخلية تتمثل في سوء إدارته وأدائه أو أسباب خارجية ناتجة عن سيطرته يؤدي إلى تعثرات وصدمات تؤدي بدورها إلى حدوث أزمات مالية واقتصادية وبالتالي حدوث فشل مالي.

وتعتبر البنوك التجارية من أهم عناصر القطاع المصرفي التي تواجه العديد من التحديات لتحقيق متطلبات الاستقرار المصرفي الذي يحتل مكانة متقدمة بين الأهداف الاقتصادية والتنموية التي تدعم النمو الاقتصادي، وزيادة الكفاءة والفعالية المصرفية.

1. إشكالية الدراسة:

الى اي مدى يمكن ان يكون لنموذجي Z-score و raroc كفاءة وفعالية في قياس درجة الاستقرار المصرفي للبنوك محل الدراسة؟ وايهما افضل؟

2. الأسئلة الفرعية:

- 1- ما المقصود بالاستقرار المصرفي وما هي مؤشراتته؟
- 2- هل تتمتع البنوك التجارية العاملة بالجزائر محل الدراسة بالاستقرار المصرفي؟
- 3- هل هناك اختلاف في درجة الاستقرار المصرفي لدى البنوك التجارية محل الدراسة؟
- 4- على ماذا يعتمد مؤشر Z-score و نموذج raroc في قياس الاستقرار المصرفي ؟

3. فرضيات الدراسة:

كتصور أولي لموضوع دراستنا تم وضع الفرضيات الآتية:

- _ تتمتع البنوك التجارية العاملة بالجزائر بدرجة عالية من الاستقرار المصرفي وفق مؤشر z-score.
- _ لا تتمتع البنوك التجارية العاملة بالجزائر بدرجة عالية من الاستقرار المصرفي وفق مؤشر raroc.
- _ يعتمد كل من مؤشر z-score و مؤشر raroc في قياس الاستقرار المصرفي على كفاءة الاداء المالي.

4. مبررات اختيار الموضوع:

ان اختيارنا لموضوع البحث له اسباب موضوعية واخرى ذاتية منها:

- _ قلة الدراسات التي تتطرق إلى قياس درجة الاستقرار المصرفي في البنوك التجارية.
- _ معرفة مدى مساهمة البنوك التجارية الجزائرية في تحقيق الاستقرار المصرفي.
- _ وجود رغبة في الاطلاع على موضوع الاستقرار المصرفي في القطاع المصرفي.
- _ محاولة اضافة مرجع جديد في الموضوع الى المكتبة الجامعية.

5. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى:

- _ تسليط الضوء على الاستقرار المصرفي.
- _ المكانة التي يحتلها الاستقرار المصرفي في البنوك التجارية .
- _ التعرف على مؤشرات ونماذج الاستقرار المصرفي في البنوك التجارية.
- _ المقارنة بين نمودجي z-score و raroc وتحديد ايهما اكثر كفاءة وفعالية في قياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية.
- _ المقارنة بين الاستقرار المصرفي للبنوك ميدان الدراسة.

6. أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع قياس درجة الاستقرار المصرفي في البنوك التجارية اهمية بالغة، ذلك لتمكينه اياها من معرفة تحقيقها للاستقرار من خلال استراتيجياتها المنتهجة وكذلك معرفتها لمواطن الخلل في هذه الاستراتيجية ما يجعلها تقوم بتصحيح الاختلالات والتحرك وفق نتائج القياس. كما يكتسب هذا الموضوع اهميته من قياس الاستقرار المصرفي لخمسة بنوك تجارية جزائرية نشطة في القطاع المصرفي الجزائري، كما تمكن الاهمية من تحديد اليات تحقيق الاستقرار المصرفي من خلال نظام التامين على الودائع والرقابة المصرفية، بالاضافة الى دور راس المال في تحقيقه من خلال اتفاقيات بازل الثلاث للرقابة المصرفية. اما لب اهمية هاته الدراسة فيمكن في كونها دراسة مقارنة بيت نمودجي z-score و raroc وايهما اكثر فعالية في قياس درجة الاستقرار المصرفي.

7. حدود الدراسة:

تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة على نطاق البنوك التجارية كبنك الخليج الجزائر (AGB) وبنك السلام الجزائر (SALAM) وبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) وبنك بي ا نبي باريبا (BNP PARIBAS) والبنك الوطني الجزائري (BNA).

اما الحدود الزمنية فتمثلت في الفترة (2016-2020) وهذا حسب التقارير المالية المتاحة لدى البنوك في المواقع الالكترونية.

8. منهج الدراسة:

للبحث في موضوع الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي انطلاقا من المسح المكتبي والشبكي للعديد من المصادر والمراجع العربية والاجنبية ذات الصلة، بالاضافة الى تحليل البيانات المحصل عليها من هذه المراجع خاصة تلك المتعلقة بتقارير النشاط والميزانيات وجداول حسابات النتائج للبنوك التجارية محل الدراسة، بالاضافة الى المنهج المقارن وذلك لمعرفة الفرق بين استقرار البنوك التجارية محل الدراسة و اي النموذجين اكثر فعالية في قياس الاستقرار المصرفي.

9. هيكل الدراسة:

للإحاطة بجانب الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة ، علاقة فعالية الاستقرار المصرفي ومؤشرات ونماذج قياسه المتمثلة في نموذجي Z-SCORE و RAROC.

أما الفصل الثاني فقد قمنا بتحليل بيانات كل ميزانية وجداول حسابات النتائج لكل البنوك التجارية ميدان الدراسة وتطبيق اختبارات احصائية لمعرفة الفرق في الاستقرار.

الفصل الأول

الإدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات
الدراسة

تمهيد:

لقد تركت الأزمات المالية آثارا وعواقب وخيمة في اقتصاديات العالم، وأيضا في طبيعة الأجهزة المصرفية التي تعتبر احد أهم الأجزاء في النظام المالي، واستقرار هذا الأخير مرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي، فأصبح الاستقرار المصرفي هدفا جديدا للبنوك التي مستها هذه الأزمات باعتبار أنها تمثل قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني وتؤدي دورا رئيسيا في دعمه وتطويره.

كما ينطلق اهتمام العديد من الدول والمؤسسات المالية العالمية بتحقيق الاستقرار المصرفي لكونه يمثل مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي، ويمكن القطاع المالي عامة والمصرفي خاصة من أداء وظائفه الأساسية في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو الركيزة الأساسية لعملية النمو الاقتصادي، وضمن استقرار وسلامة وفعالية القطاع المصرفي يضمن استقرار الاقتصاد بشكل عام.

وانطلاقا مما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للاستقرار المصرفي.

المبحث الثاني: الأساليب الكمية المستخدمة في قياس الاستقرار المصرفي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للاستقرار المصرفي.

تولي السلطة النقدية اهتماما كبيرا لبقاء الجهاز المصرفي سليما وفعالا في ظل الأزمات المالية والمخاطر المصرفية المحيطة بالنظام المالي بشكل عام، ومن التحديات التي تواجه القطاع المالي تحقيق الاستقرار المصرفي الذي يعتبر احد أهم المواضيع التي أصبحت في الوقت الراهن تسعى البنوك إلى تحقيقها والحفاظ عليها، وذلك للسرعة والقوة التي تنتشر بها عدوى الأزمات المالية الخارجية في النظام المالي، حرصا منها على عدم دخول هذا الأخير في سلسلة من الاختلالات الدورية التي تهدد الفعالية الاقتصادية، والتحوط ضد الأزمات الداخلية والخارجية، وكذلك استمرار القطاع المالي في أداء وظائفه حتى بعد وقوع الأزمات بالاعتماد على الطرق السليمة والصحيحة.

ومن اجل ذلك قمنا بتقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المصرفي.

المطلب الثاني: محددات الاستقرار المصرفي.

المطلب الثالث: علاقة الاستقرار المصرفي ببعض المفاهيم الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المصرفي.

عرف موضوع الاستقرار المصرفي مزيداً من الاهتمام منذ سبعينات القرن الماضي، وأصبح يشكل أحد جوانب الاقتصاد المهمة بعد موجة التحرير المالي الذي عرفه العالم، والذي نتج عنه إفلاس لعدة مؤسسات مالية ومصرفية، وتحقيقه يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي ككل.

الفرع الأول: تعريف الاستقرار المصرفي: كان هناك العديد من الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، مما أدى إلى عدم الاتفاق على تعريف واحد له، حيث تضمنت الأدبيات الاقتصادية مفاهيم متعددة للاستقرار المصرفي، وركز الكثير منها على تعريفه من خلال كونه الحالة المقابلة لحالة عدم الاستقرار المصرفي، أي يعتبر النظام المصرفي مستقرًا طالما أنه لا يعاني من حالة عدم استقرار قد تشهد اضطراباً أو فشلاً في أداء القطاع لوظيفة الوساطة المالية وفق أسس ومعايير مثالية.

ويعرف الاستقرار المصرفي بأنه قدرة البنك على مواجهة أي اختلالات أو اضطرابات تحدث في البيئة الخارجية للبنك، والقدرة على التوسط بين وحدات العجز ووحدات الفائض المالي، وتوزيع المخاطر بشكل مرضي.¹ لكن إذا حاولنا تعريف الاستقرار المصرفي على المستوى الفردي، فإننا في هذه الحالة نتحدث عن فشل البنك، والفشل المالي للبنك هو تلك المرحلة من الاضطراب المالي الخطير الذي وصل إليه البنك، وهو ما يقربه من المستويات الفشل المالي الذي يمكن أن يتدرج إلى مستوى إعلان إفلاسها.² ويمكن اعتبار النظام المالي مستقرًا إذا اتسم بالامكانيات التالية:³

- _ إدارة المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بعمل النظام وخاصة الادخار والاستثمار والاقتراض.
- _ التوزيع الفعال والمستدام للموارد الاقتصادية.
- _ القدرة على تقييم وتسعير وتحديد وإدارة المخاطر المالية.
- _ استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حالة تراكم الاختلالات.

الفرع الثاني: أهمية الاستقرار المصرفي: تبرز أهمية الاستقرار المصرفي فيما يلي:⁴

- _ تقف الاضطرابات المالية على رأس المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي. حيث أشار تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الصادر مطلع عام 2008 بعنوان "المخاطر العالمية 2008" إلى أن النظم المالية

¹ احمد فاضل، دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي في العراق، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، مجلد 14، العدد 49، العراق، 2019، ص ص 11 12.

² محمد مرابط، الياس حناش، تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 6، العدد 2، جامعة تندوف، الجزائر، 2020، ص 231.

³ مها مزهر محسن، اختيار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 92، العراق، 2016، ص 362.

⁴ ريمة ذهبي، الاستقرار المالي النظامي، بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2011-2003)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2012-2019، ص ص 21 22.

المضطربة، وخاصة أزمة الرهن العقاري، التي تفاقمت في أمريكا في منتصف وأواخر العام 2007، تمثل تحدياً كبيراً يؤثر على الاقتصاد العالمي، لذلك دعا التقرير إلى زيادة التدخل في الأسواق المالية للحد من خطورة المخاطر وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي من خلال شبكة من المسؤولين لإدارة المخاطر. وأكد التقرير على أن التركيز المتزايد على الأسواق المالية المضطربة في 2008 قد يدفع الحكومات والشركات إلى تجاهل المخاطر الأقل إلحاحاً مثل تغير المناخ، وهذا من شأنه أن يزيد من صعوبة التعامل مع هذه القضايا الحرجة طويلة الأجل في المستقبل.

— غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي، ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي اندلعت من أمريكا وانتشرت إلى دول أخرى، أعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن النمو الاقتصادي، وذكر أنه كلما زادت حدة وتداعيات الأزمة المالية وطالت مدة إقامتها، انخفضت معدلات النمو الاقتصادي.

— نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتمتد لسنوات بعد وقوعها، والأزمات المالية ليست سوى نماذج على أمثلة عديدة امتدت على مدى تاريخ طويل لم تتجاوز العشر سنوات في دورة حياتها.

— انتشار الاضطراب المالي على نطاق واسع على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي، وتؤثر الاهتزازات المالية بشكل متزايد على قنوات الائتمان المصرفية وغير المصرفية في الاقتصاديات المتقدمة.¹

الفرع الثالث: آليات تحقيق الاستقرار المصرفي: إن غياب نظام التسيير يقوم بالتنبؤ والتحكم في أزمات الثقة التي يعاني منها الجهاز المصرفي، ويساهم في زيادة الهشاشة التي يتميز بها، حيث يتم الحفاظ على الاستقرار المصرفي عن طريق شبكة الأمان المالي والتي تتضمن مجموعة من الترتيبات والإجراءات، تأخذ أشكالاً متعددة تتداخل فيما بينها.

ويمكن القول عنها على أنها الإجراءات والسياسات المصممة لحماية اللواسطة المالية للبنوك، وحماية رؤوس أموال البنوك وتجنبها الانهيار.

أولاً: التأمين على الودائع: يعتبر نظام التأمين على الودائع من أهم شبكات الأمان المالي، ويعتبر بمثابة ضمانة حقيقية للمصارف من الأخطار التي قد تؤدي إلى تعثر البنك وإفلاسه.

1. نشأة نظام التأمين على الودائع: ظهر أول نظام لضمان الودائع المصرفية في العالم في ولاية نيويورك عام 1826، ثم أنشأت عدة ولايات أنظمة مماثلة، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أول دولة تؤسس نظاماً لتأمين الودائع في الولايات المتحدة على مستوى دول العالم، إلا أن تشيكوسلوفاكيا كانت تعتبر في السابق أول من أنشأت نظام تأمين على الودائع عام 1924، حيث أنشأت صندوقين أحدهما كان صندوق الضمان الخاص لمساعدة البنوك بعد خسائرها الناتجة عن الحرب العالمية الأولى، والآخر كان الصندوق العام لتأمين الودائع لتشجيع المدخرات بهدف زيادة درجة أمان الودائع ومساعدة البنوك على التطور بأفضل طريقة ممكنة. وكانت وزارة المالية هي التي تدير هذه الأموال بالتشاور مع ممثلي البنوك. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، وافق

¹ عبد الرحمان بن ساعد، اتجاهات واليات الاستقرار المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013-2014، ص 89.

الكونجرس في عام 1933 على قانون البنوك، الذي تم بموجبه إنشاء المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع في عام 1934. بعد فترة طويلة أنشأت ألمانيا صندوقاً لحماية أموال المودعين عام 1974، وأنشأت بريطانيا نظام لحماية المودعين عام 1979، وأنشأت إيطاليا في الثمانينات نظاماً للودائع، تلتها فرنسا عام 1985، وفيما يخص العالم العربي تعتبر لبنان أول دولة اهتمت بإنشاء نظام لحماية الودائع، ثم لحقتها البحرين بإنشاء مجلس حماية الودائع عام 1993، ثم السودان بإنشاء صندوق ضمان الودائع عام 1996، بعدها الأردن بإنشاء مؤسسة ضمان الودائع عام 2002، كما أقر البنك المركزي العراقي عام 2008 بإنشاء شركة مختلطة لضمان الودائع.¹

2. تعريف نظام التأمين على الودائع: هو حماية ودايع العملاء من خلال تعويضهم كلياً أو جزئياً، من خلال مساهمات البنوك المشاركة في صندوق تأمين الودائع، إذا ما كانت هذه الودائع معرضة للخطر نتيجة تعثر البنك المودعة تلك الودائع لديه، ويصبح في صعوبات مالية أو يتوقف عن السداد.²

3. أهداف نظام التأمين على الودائع: تكمن الأهداف الرئيسية لنظام التأمين على الودائع في:³

- أ. زيادة المنافسة بين البنوك لجذب الودائع وتقديم خدمات مصرفية أفضل، وتوفير شروط المنافسة فيما بينها.
- ب. توفير الحماية للمودعين وضمان تعويضهم في حالة تعثر البنوك.
- ت. استقرار النظام المصرفي والمالي.

4. الجهاز المصرفي وسير نظام التأمين على الودائع: عند تصميم نظام حماية معين يستوجب الأخذ في

الحسبان طبيعة الجهاز المصرفي وخصائصه بالإضافة إلى القيام بتشخيص له.

أ. مراعاة بنية وخصائص الجهاز المصرفي: تسمح القوانين والمنافسة المصرفية بدرجة التحرير المالي مع

وجود هياكل مختلفة للأنظمة المصرفية ذات خصائص ومميزات مختلفة. إذ أن نسيج النظام المصرفي شديد التنوع، فوجود البنوك الصغيرة إلى جانب البنوك الكبيرة، وتعايش البنوك التابعة للقطاع العام مع البنوك التابعة للقطاع الخاص، يسمح للبنوك بالمساهمة في ملكية المشاريع والشركات المختلفة، وفي المقابل يُسمح لهذه الشركات الصناعية والتجمعات المالية بالمساهمة في رؤوس أموال البنوك. لذلك عند تصميم الأنظمة يجب مراعاة هذه الهياكل والخصائص المختلفة بحيث تكون لهذه الأنظمة الكفاءة من ناحية والعدالة من ناحية أخرى، وهذا ما يمكنها من التعامل مع جميع البنوك النشطة في المجال المصرفي.⁴

¹ رأفت علي الأعرج، مدى أهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 28 29.

² بن علي بن عزوز، مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام حماية الودائع والحوكمة، مجلة شمال إفريقيا، المجلد 5، العدد 5، الجزائر، 2008، ص 119.

³ ليلي جودي، قلة عاشور، دور نظام التأمين على الودائع في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 1، الجزائر، 2020، ص 4.

⁴ كمال زيرق، عبد الحليم فوضيلي، أنظمة التأمين على الودائع: الواقع التجريبي والدروس المستفادة، ملتقى المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004، ص 462.

ب. **تشخيص الجهاز المصرفي:** نظراً لأن أنظمة حماية الودائع تمثل شبكة أمان للنظام المصرفي والمالي قبل البدء في العمل بهذه الأنظمة، يجب إجراء تشخيص عام للنظام المصرفي ككل، ثم لوضعية البنوك الراغبة أو الملزمة بالانضمام، بشرط أن يتضمن هذا التشخيص مستوى رأس المال المتاح، حيث يعتبر معيار كفاية رأس المال من أهم المعايير التي تركز عليها لجنة بازل للرقابة والإشراف. فإذا كانت قاعدة رأس المال للبنوك غير كافية فيجب إعادة رسميتها قبل الانضمام إلى نظام حماية الودائع.¹

ت. **وضع إطار عملائي لسير النظام:** يجب بناء إطار مناسب للنظام لجعله نظاماً عملياً، بالإضافة إلى تحديد إجراءات المحاسبة وطرق المراجعة، والتحكم في عمليات تقييم القروض على أساس عملي يمكن من اتخاذ قرارات عقلانية، وكذلك بيان قواعد الإفصاح والرقابة والشفافية بما يفرض انضباط السوق على النظام المصرفي من خلال تمكين عملاء البنوك من حماية مصالحهم.²

وللتأمين على الودائع دور رئيسي في الحفاظ على سلامة النظام المصرفي، وذلك من خلال مبررين:³

▪ المبرر الأول: أن نظام التأمين على الودائع يقوم بحماية المتعاملين والمودعين تجنباً للضغوطات الاجتماعية من السلطات النقدية.

▪ والمبرر الثاني: هو اقتصادي وهو الأكثر أهمية والذي يندرج في إطار خفض المخاطر النظامية وحدوث انهيار في النظام المصرفي.

ثانياً: **الرقابة المصرفية وتعليمات السلامة:** نظراً لتضاد الأخطار المصرفية على المستوى الدولي زاد الاهتمام بالرقابة المصرفية من قبل الدول الصناعية الكبرى، فهي تمثل الحد الأدنى الفعلي لتنظيم عمل المصارف.

1. **تعريف الرقابة المصرفية:** هي مجموعة الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تنتجها البنوك المركزية بهدف تفادي الاختلالات الناشئة عن الأزمات المالية، من خلال الكشف عن مشاكل محافظ الاستثمار والقروض قبل حدوث التعثر، وإلزام البنوك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمنع التعرض لمخاطر الفشل النظامي الذي يؤدي إلى انهيار الثقة في القطاع المصرفي.⁴

2. **أجهزة الرقابة المصرفية:** تسند عملية الرقابة المصرفية بكافة أنواعها إلى جهات مختصة، قد تكون من داخل البنك أو من خارجهوي:⁵

¹ ريكي تيجرتهيلفر، **التأمين على الودائع: ما يستطع أن يحققه وما لا يستطع**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1999، ص 32.

² كمال زيرق، عبد الحليم فوضيلي، **نفس المرجع السابق**، ص 460.

³ ناجي التوني، **الإصلاح المصرفي**، سلسلة جسر التنمية، العدد 17، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 15.

⁴ سامية بلاغ، **دراسة الرقابة على الائتمان المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990-2000**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2002، ص 67.

⁵ فارس مسدور، **دراسة الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية**، مداخلة في الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، 2010، ص 3.

أ. أجهزة الرقابة الداخلية للبنك: تتولى المصالح التقنية العليا التابعة لإدارة البنك مهمة الرقابة الداخلية، وتكون نتائجها تقارير ترفع لمجلس الإدارة أو المدير العام، على النحو المنصوص عليه في القانون الداخلي للبنك المتابعة للتوصيات والنتائج الصادرة عن تلك التقارير.

ب. أجهزة الرقابة الخارجية: قد تكون هذه الهيئات عادة تابعة للبنك المركزي أو السلطة النقدية في الدولة على النحو المنصوص عليه في قوانينها، كما يمكن أن يعهد بها إلى أمناء حسابات قانونيين مستقلين غير مرتبطين بإدارة البنك، الذين يتم اختيارهم من قبل الجمعية العامة للمساهمين.

تهدف الرقابة المصرفية والتنظيم الاحترازي إلى تحقيق الاستقرار المصرفي، من خلال إنشاء أسس مصرفية موثوقة ومناسبة تتميز بالحوار بين الجهات الرقابية فيما يتعلق بمشكلات الرقابة المصرفية، والتنسيق مع الجهات الرقابية الأجنبية لتحقيق الكفاءة والفعالية في الرقابة المصرفية. فضلاً عن تحفيز ودعم نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين في النظام المصرفي ككل والاستقرار في الأسواق المالية، ويعزز ثقة الأفراد في النظام المصرفي وقدرته على الوفاء بالتزاماته تجاهه.¹

الفرع الرابع: دور رأس المال في تحقيق الاستقرار المصرفي: يسعى الجهاز المصرفي العالمي إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية، والمضي قدماً نحو المسار الأمثل لتعزيز سلامة النظام المصرفي، الأمر الذي استدعى ضرورة تنظيم وترشيد إدارة البنوك للمخاطر، وهذا ما جاء في مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال اتفاقياتها الثلاث:

أولاً: اتفاقية بازل الأولى: أقرت لجنة بازل الأولى للرقابة المصرفية توصيات مهمة لتحقيق الاستقرار المصرفي عرفت عدة تعديلات وأهداف.

1. نشأة اتفاقية بازل الأولى: في منتصف القرن التاسع عشر صدر قانون يخص بنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأس مال كل بنك حسب عدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال، وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول. ومع ذلك فشلت هذه الأساليب على وجه التحديد في البنوك الأمريكية واليابانية، مما دفع إلى البحث عن طريقة مناسبة لتقييم كفاية رأس المال من خلال قياس حجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأس المال. وخلال السبعينيات من القرن الماضي ظهرت مخاطر مصرفية أدت إلى إفلاس وانهيار البنوك الكبرى، وفي ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آلية لإيجاد حلول لمواجهة هذه المخاطر، ونتيجة لذلك تم تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية في سويسرا، وفي عام 1988 أصدرت أول معيار للإشراف المصرفي يسمى معيار ملاءة البنك أو معيار كوك على اسم رئيس اللجنة آنذاك.²

¹ ناجي التونسي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² نجاة حياة، المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013، ص 91 92.

2. **تعريف لجنة بازل الأولى:** تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية 1974، وتألفت من مجموعة من عشر دول صناعية (بلجيكا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية) تحت إشراف بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، حيث تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وازدادت نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الممنوحة من البنوك العالمية وتعثرت بعضها، بالإضافة إلى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية ضد البنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموالها. كانت هذه اللجنة تسمى لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية.¹

3. **تعديلات بازل الأولى:** عرفت اتفاقيات بازل الأولى عدة تعديلات كما يلي:²

أ. **تعديلات بازل الأولى لسنة 1996:** تم إدخال مخاطر السوق عند احتساب نسبة الملاءة مع إضافة شريحة ثالثة من رأس المال تتمثل في قروض مساندة ذات تاريخ استحقاق لا يقل عن سنتين وفي غضون 250 % من رأس المال الأساسي، وكان هذا التعديل يسمى كفاية رأس المال معيار 1.5.

ب. **تعديلات بازل الأولى ما بين 1999 و2004:** تم تحديد هذه المرحلة بحركة من قبل لجنة بازل وعدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية في مناقشة مختلف نصوص الاتفاقية على النحو التالي:

- جوان 1999: إصدار الوثيقة الأولى وعرضها على البنوك لمناقشتها وتقديم الملاحظات عليها.
- جانفي 2001: إصدار الوثيقة الثانية من الاتفاقية والتي تتضمن تعديلات ومقترحات جديدة.
- افريل 2003: إصدار الوثيقة الثالثة والتي جاءت معدلة ومتمة للوثيقة الثانية.

4. **أهداف لجنة بازل الأولى:** يمكن تلخيص أهداف لجنة بازل الأولى كما يلي:³

- المساهمة في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي، خاصة بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية، ومحاولة وضع معايير عادلة للمنافسة بين البنوك، الأمر الذي يؤدي إلى إزالة الفروق في المتطلبات الإشرافية بخصوص رأس المال المصرفي.

__ إنشاء آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية، وفي مقدمتها العولمة المالية، بما في ذلك التشريعات واللوائح والعقبات التي تحد من توسع النشاط المصرفي للبنوك في جميع أنحاء العالم.

__ القضاء على مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك الناشئة فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

ثانيا: اتفاقية بازل الثانية: نتيجة للتطورات المصرفية ظهرت مخاطر لا يغطيها معيار بازل I، وبعد التعديلات التي طرأت عليها أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية اتفاقية جديدة (بازل II).

1. **تعريف لجنة بازل الثانية:** نتيجة للتطورات السريعة، ظهرت مخاطر لم يشملها معيار بازل I وأصبحت الاتفاقية أقل إلزاماً. وبعد التعديلات التي طرأت عليها أصدرت لجنة بازل في أبريل 2003 اتفاقية جديدة بازل II نصت على ركائز أساسية للرقابة المصرفية الفعالة وتحقيق الاستقرار المصرفي.¹

¹ عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، صص 82-83.

² عمار عريس، مجذوب بخصي، **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، الجزائر، 2017، ص 103.

³ عبد الحميد عبد المطلب، **مرجع سيق ذكره**، ص ص 82-83.

2. **الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل الثانية:** لقد تضمنت اتفاقية بازل II ثلاث دعائم تمثلت فيما يلي:

أ. **الدعامة الأولى: (الحد الأدنى لرأس المال):** تقوم هذه الدعامة على ثلاث عناصر أساسية هي إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان، واستحداث أسلوب جديد للتعامل مع مخاطر التشغيل، بالإضافة إلى كل من مخاطر السوق ومخاطر الائتمان المتضمنة في الاتفاقية السابقة تقدم اتفاقية بازل II أسلوبا خاصا لمعالجة عملية التوريق كإحدى أساليب إدارة المخاطر.²

ب. **الدعامة الثانية: (عملية المراجعة الإشرافية):** على السلطات الرقابية والمتمثلة في المصارف المركزية أن تتأكد من أن يكون للبنك إجراءات داخلية لتقييم رأس المال، ويعمل على تحديد مستويات محددة له تتناسب مع المخاطر التي يتعرض لها البنك، وذلك حتى تتمكن هذه السلطات الرقابية من القيام بعملية المراجعة الرقابية والإشرافية.³

ت. **الدعامة الثالثة: (تحقيق الانضباط السوقي):** تهدف هذه الدعامة إلى العمل على انضباط السوق وإيجاد بيئة آمنة وسليمة للعمل المصرفي من خلال:⁴

▪ **البنوك المركزية:** التي تستخدم إجراءات متعددة لإلزام المصارف بهذا الإفصاح، منها فرض عقوبات مباشرة مثل عدم السماح بتطبيق وزن المخاطر الأقل.

▪ **توفير البيانات والمعلومات للمتعاملين مع المصارف:** سواء كانوا مقترضين أو مودعين سيؤدي إلى اتخاذهم للقرار السليم بالاستثمار أو الإيداع لدى المصرف الذي يرون بأنه يتمتع بمكانة عالية ومخاطر أقل، مما يؤدي إلى تحفيز المصارف على تحسين أدائها بشكل جيد.

3. **أسس اتفاقية بازل الثانية:** تقوم على ثلاث أسس كما يلي:⁵

— طريقة محدثة لاحتساب كفاية رأس المال المشار إليه بالمخاطر، وهو أمر ضروري لمواجهة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان.

— التأكد من وجود طريقة فعالة للمراجعة والرقابة.

— نظام فعال لانضباط السوق والسعي لتحقيق الاستقرار.

وبناء على هاته الأسس تهدف اتفاقية بازل الثانية إلى تحقيق ما يلي:¹

¹ أعمار عريس، مجذوب بخصي، نفس المرجع السابق، ص 104.

² عبد الحميد بوشرمة، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2009-2010، ص 84.

³ نوال بن عمارة، العربي عطية، الحكومة في البنوك الجزائرية في ظل الالتزام بمتطلبات بازل للرقابة المصرفية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد 25، الجزائر، 2015، ص 205.

⁴ موسى عمر، مبارك أبو محميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال المعيار بازل II، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، 2016، ص 18.

⁵ عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 81.

الربط قدر الإمكان بين مقدار رأس المال وحجم مخاطر النشاط.
 التركيز على الحوار بين الجهات الرقابية والبنوك في حساب وإدارة المخاطر وفي الربط بين رأس المال والمخاطرة.

تحسين طرق حساب وإدارة المخاطرة.

ثالثا: اتفاقية بازل الثالثة: نتيجة لعدم تمكن اتفاقية بازل II من تحقيق استقرار النظام المصرفي، عملت لجنة بازل للرقابة المصرفية على إجراء تعديلات جديدة على الاتفاقية وخرجت في الأخير إلى إصدار معايير جديدة عرفت باتفاقية بازل.

1. تعريف اتفاقية بازل الثالثة: هي الإجراءات التصحيحية للقطاع المصرفي الصادرة في 12 سبتمبر 2010 بعد اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الذين يمثلون 27 عضوا باللجنة بعد توسيعها والموافقة عليها.²

2. تعديلات اتفاقية بازل الثالثة: تتمثل في:³

- أ. تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقرارا وهي:
 - الشريحة الأولى للأسهم العادية: تتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدورة.
 - الشريحة الأولى الإضافية (Additional Tier).
 - الشريحة الثانية (Tier).
 - وقامت اتفاقية بازل II بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.
 - ب. تعديل حدود نسبة كفاية رأس المال.
 - ت. إضافة معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك.
 - ث. إضافة معيار الرافعة المالية.
- و تتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الاتفاقية فيما يلي:⁴
- تحسين جودة رأس المال في البنوك.
 - زيادة كبيرة في مستوى رأس المال المطلوب في البنوك.
 - تقليل المخاطر النظامية.
 - إتاحة الوقت الكافي للانتقال إلى مستوى النظام الجديد بسلاسة.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 283.

² عمار عريس، مجدوب بحوصي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

³ فلاح كوكش، اثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، دبي، 2012، ص 1 2.

⁴ أنيسة سدر، حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية (2008)، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 4،

الجزائر، 2013، ص 102.

الفرع الخامس: دور الرافعة المالية في تحقيق الاستقرار المصرفي: تعتبر الرافعة المالية من أهم أساسيات التداول، وفهم آلية العمل الخاصة بها مهم ونسبتها في لبنوك تشير إلى المركز المالي للبنك من حيث ديونه ورأس ماله أو أصوله.

أولاً: تعريف الرافعة المالية: يتم تعريف الرافعة المالية على أنها إدخال الدين إلى الهيكل المالي للمؤسسة، أي تمويل جزء من الأصول من خلال القروض، أو الأسهم الممتازة التي تحصل على عوائد ثابتة، حيث: نسبة الرافعة المالية = إجمالي الالتزامات / إجمالي الإحصاء الوصفي لمتغيرات دراسة الموجودات بمستوى رأس المال ومصدر مخاطر البنك، وخاصة بالنسبة للبنوك ذات المستوى المنخفض من رأس المال والمخاطر المرتفعة.¹

ثانياً: أهمية الرافعة المالية: للرافعة المالية أهمية كبيرة إذا تم استخدامها بطريقة سليمة وموضوعية تتمثل فيما يلي:²

- _ تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق الإيجابي بين قيمة العائد على الاستثمار وتكلفة الاقتراض.

- _ الاستفادة من ميزة تخفيض العبء الضريبي نتيجة خصم تكلفة الاقتراض من الدخل الخاضع للضريبة.
- _ إمكانية اقتراض أموال ذات قوة شرائية عالية وإعادتها بأموال ذات قوة شرائية متدنية خاصة في أوقات الضخم والانكماش الاقتصادي.

ويمنع تنظيم الرافعة المالية من التوسع الائتماني للبنوك التجارية، خاصة الغير مملوكة للدولة لأنها لا تملك رأس مال كاف. كما يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان خاصة بالنسبة للبنوك المملوكة للدولة لأنها تتخذ إجراءات عالية المخاطر من أجل زيادة الأرباح مما يؤدي إلى تراكم المخاطر الائتمانية. وبالتالي نسبة الرافعة المالية تتأثر بمستوى رأس مال المخاطر وبمصدر مخاطر المصارف، أي أن الاضطرابات المالية التي تهدد استقرار النظام المصرفي ينجم عنها التنازل عن أصول خاصة بالنسبة للمستثمرين الذين يستعملون الرفع المالي بدرجة عالية.

المطلب الثاني: محددات الاستقرار المصرفي.

نظراً لأهمية الاستقرار المصرفي الدور الذي يلعبه في استقرار النظام المصرفي، تضمن محددات تمثلت في مؤشرات الحيطة الكلية التي تعمل على مساعدة البلدان في تقييم مدى قابلية أنظمتها المصرفية للتأثر بالأزمات المالية.

الفرع الأول: مفهوم مؤشرات الحيطة الكلية: هي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المصرفي، وتساعد في تقييم مدى تعرضه للأزمات المالية والاقتصادية. كما أنها بمثابة أداة إنذار مبكر في الحالات التي

¹ إبراهيم سلام حلمي، اثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية طبقاً لاتفاقية بازل II على الاستقرار المالي للبنوك،

المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، المجلد 1، العدد 1، القاهرة، 2021، صص 92-91.

² ضياء إيباد المصري، محمد سليم العيسى، اثر الرافعة التشغيلية والمالية على قيمة السهم دراسة تطبيقية على القطاع المالي المدرج

في بورصة عمان، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 8، العدد 13، الأردن، 2020، صص 242-243.

يتعرض فيها الجهاز المصرفي المالي للمخاطر، من خلال مراقبة ورصد الاتجاهات الهيكلية للإرشاد والإنذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع الحدث.¹

الفرع الثاني: أهمية مؤشرات الحيطة الكلية: تبرز أهميتها في:²

- _ السماح بمراقبة النظام المالي، وأن يستند التقييم إلى مقاييس كمية موضوعية.
- _ تساعد على إفشاء المعلومات المالية الخاصة بالأسواق للجمهور.
- _ تسمح بمقارنة الوضع من خلال المؤشرات عبر الدول.
- _ تعمل على كشف مخاطر عدوى الأزمات المالية والعمل على الحد من حدوثها.
- _ تسمح بتقدير سلامة النظام المصرفي على أساس مقاييس كمية موضوعية.
- _ تساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.

الفرع الثالث: مكونات مؤشرات الحيطة الكلية: تتضمن إستراتيجية سياسة الحيطة الكلية ربط أهداف ومكونات

هذه الإستراتيجية بمؤشرات وأدوات تساعد في تجديد المخاطر المصرفية وتحديد شدتها.
أولاً: مؤشرات الحيطة الجزئية: تعتمد على مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية، وتعرف بإطار Camels وهي:³

1. **مؤشرات كفاية رأس المال:** هي مؤشرات تحدد مرونة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تؤثر على بنود الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات. وتراعي أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية وتشمل:
 - أ. نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر.
 - ب. التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.

$$\% 8 \leq \frac{\text{رأس المال الإجمالي (شرائحه الثلاث)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + مقياس المخاطر السوقية و الائتمانية التشغيلية} \times 12.5}$$

الإعسار في المؤسسات المالية في الغالب من جودة الأصول وصعوبة تصفيتها، وتأخذ في الاعتبار مخاطر الائتمان التي تنطوي عليها العمليات خارج الميزانية العمومية. مثل الوكالات والرهون العقارية والمتاجرة بالمشتقات المالية. إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين:

¹علي رضا حمودي العميد، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ بالأزمات - دراسة تطبيقية حال العراق -، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، ص 3.

²بول هيلبرز وآخرون، أدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي، مجلة التمويل والتنمية، العدد 3، سبتمبر 2002، ص 52.

³Owen Evans and Others, **Macro Prudential Indicators of Financial Soundness**, occasional paper 192, IMF, Washington DC April, 2000, p 3.

- أ. مؤشرات المؤسسة المقرضة: وتشمل:
- **التركيز الائتماني القطاعي:** التركز لمجمل التسهيلات الائتمانية في قطاع اقتصادي معين قد يعني انكشاف القطاع المصرفي للتطورات في هذا القطاع.
 - **الإقراض بالعملة الأجنبية:** كثير من الأزمات المصرفية حدثت في الفترات التي تتوسع فيها المصارف بالإقراض بالعملة الأجنبية.
 - **القروض غير العاملة:** زيادة نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض يشير إلى ضعف محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المالية، وهذا يؤثر على وضع التدفقات النقدية وصافي الدخل وحتى درجة الإعسار في المؤسسة.
 - **الاقتراض المرتبط:** ويعني الإقراض إلى مجموعة متصلة من العملاء، أو لمؤسسات أخرى متصلة بالمؤسسة المالية نفسها.
- ب. مؤشرات المؤسسة المقرضة: إن جودة القروض في المؤسسة المقرضة يعتمد على سلامة المؤشرات المالية للمؤسسة المقرضة، خاصة تلك غير المصرفية وتشمل:¹
- **نسبة الدين إلى حقوق الملكية:** وتحسب بقسمة إجمالي المطلوبات/إجمالي حقوق المساهمين. وتشير القيمة المنخفضة إلى انخفاض حجم التمويل عن طريق الاقتراض والديون مقابل التمويل من خلال حقوق الملكية، أما القيمة الأعلى فتشير إلى أن الشركة تحصل الكثير من تمويلها عن طريق الاقتراض.
 - **المؤشرات المركبة:** تتضمن هذه المؤشرات مؤشرات مركبة، مثل مؤشر ألتمان (ALTMAN) عام 1974، ومؤشر شيرورد (SHERRORD) عام 1987 الذي يعتمد على عدة مؤشرات مالية لتصنيف جودة محفظة قروض المصرف والملاءة المالية للمشروع المقرض، وذلك بتحليل المركز المالي للعميل المقرض، وتصنيف درجة المخاطرة المصرفية المرتبطة بالقرض الممنوح.
3. **مؤشرات سلامة الإدارة:** هي مؤشرات نوعية وليست كمية، يتم تطبيق معظمها ضمن المخاطر التشغيلية، لكن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها، وهي بإيجاز:
- أ. **معدلات الإنفاق:** يمكن أن يظهر ارتفاع نسبة النفقات أن المؤسسة المصرفية لا تعمل بكفاءة لعدم فعالية الإدارة.
- ب. **نسبة الإيرادات لكل موظف:** بمعنى أن انخفاض الإيرادات إلى عدد الموظفين يعكس عدم فعالية المؤسسة المصرفية، والذي من الممكن أن يعود إلى عدم فعالية الإدارة.
4. **مؤشرات الإيرادات والربحية:** إن انخفاض هذه النسب قد يعطي إشارة لوجود إشكالات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين إن الارتفاع العالي في هذه النسب يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر ومن هذه النسب:
- **العائد على الأصول (ROA):** تقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول و تحسب:

¹ عبد القادر زيتوني، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 19.

معدل العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / متوسط مجموع الأصول.

العائد على حقوق الملكية (ROE): تعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمر في رأس مال المؤسسات المصرفية، وانخفاض هذه النسبة يمكن أن يفسر بانخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال و

تحسب:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / معدل حقوق الملكية.

المؤشرات الهيكلية: هناك مقاييس أخرى غير مقاييس الربحية، يمكن الاعتماد عليها لإعطاء نظرة مستقبلية لوضع المؤسسات المصرفية، منها درجة اتساع قاعدة ملاءة المصرف، فإذا كانت أعداد وتركيبية عملاء المصرف ضيقة فهذا يدل على ضعف الحصة السوقية، وبالتالي القدرة التنافسية للمصرف وعدم قدرته على توسيع قاعدة عملائه لتشمل القطاع العائلي والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

5. مؤشرات السيولة: في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي في المؤسسات المالية بسبب سوء الإدارة للسيولة، فمؤشرات السيولة بشكل عام تشمل جانب الأصول والخصوم ليس الأصول فقط، ففي جانب الخصوم، يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين المصارف والتمويل من المصرف المركزي ويمكن النظر إلى هذه المؤشرات التالية:¹

- التجزئة في معدلات الإقراض بين المصارف: تعني أن حجم الإقراض ومعدل الفائدة على القروض بين المصارف يعدان من أهم المؤشرات على سلامة المراكز المالية المصرفية.
- التسهيلات المقدمة من المصرف المركزي للمصارف التجارية: إن ارتفاع نسبة التسهيلات المقدمة من المصرف المركزي إلى المؤسسات المصرفية كنسبة من إجمالي رأس المال المصرفي، يظهر وجود اضطرابات ومشكلات في مراكز السيولة فقد تكون هذه المؤسسات في حالة فشل مالي.
- نسبة السيولة القانونية: تتمثل السيولة القانونية بمدى قدرة المصارف على الوفاء بطلبات السحوبات على المدى القصير، والقدرة على تقديم عائد ملائم لخدمة الودائع. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاموال الجاهزة و القابلة للتسيير}}{\text{الودائع قصيرة الاجل}}$$

▪ نسبة القروض إلى الودائع: تمثل جودة استخدام الأموال المصرفية وقدرة القطاع المصرفي على توظيف الودائع لديه لتتلاءم مع الطلب على القروض، وارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى زيادة الربحية المصرفية والضغط على الجهاز المصرفي.

¹ أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكمية لتقييم سلامة القطاع المالي، مجلة المعهد العربي للتخطيط، الكويت، إبريل، 2005، ص ص 33

▪ **نسبة الاحتياطي الإلزامي النقدي:** هي نسبة من مجموع الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل، فكلما انخفضت هذه النسبة دلت على رغبة البنك المركزي في التوسع في الائتمان المحلي، وكلما ارتفعت دلت على رغبة البنك المركزي بتقليص حجم الائتمان المصرفي.

▪ **هيكل استحقاق الأصول والخصوم:** هناك عدة مؤشرات تقيس مدى التطابق في آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم، وذلك نظراً إلى تركيبة محفظة الأصول والتباين في هذه الآجال يبين أن المؤسسات المصرفية تعاني من مخاطر في السيولة، كما تعكس عدم ثقة المودعين والمقرضين من استمرارية المؤسسة المصرفية في المدى الطويل.

6. مؤشرات درجة حساسية مخاطر السوق: تتعلق بمحافظ المتاجرة بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية والأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية، وتخضع هذه الأدوات لمخاطر مختلفة هي: مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأسهم ومخاطر أسعار السلع.¹

ثانياً: مؤشرات الاقتصاد الكلي: هي مؤشرات خاصة بقياس قدرة الأسواق المالية والأنشطة الاقتصادية المختلفة في بيئة معينة وتتمثل في:²

1. مؤشر النمو الاقتصادي: تتكون من معدلات النمو الاقتصادي الإجمالية، حيث أن معدل النمو المنخفض في الاقتصاد يضعف قدرة المقترضين المحليين على خدمة الديون ويساهم في زيادة مخاطر الائتمان ويشمل:³

أ. **مجموع معدلات النمو:** انخفاض هذه المعدلات يضعف من مقدرة المقترضين المحليين على خدمة الديون، ويساهم في رفع مخاطر الائتمان.

ب. **تدهور القطاعات:** يؤثر هذا التدهور بشكل مباشر على قوة المؤسسات المالية وبالتالي يؤدي إلى زعزعة وضع المحافظ المالية للمؤسسات المالية.

2. مؤشر ميزان المدفوعات: يعتبر ارتفاع عجز الحساب الجاري مؤشراً على احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف مما سيؤثر سلباً على النظام المالي، خاصة إذا تم تمويل هذا العجز من خلال التدفقات المالية قصيرة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض نسبة الاحتياطيات في النظام المصرفي إلى الالتزامات قصيرة الأجل هو أيضاً مؤشر على عدم الاستقرار في النظام المالي.⁴

¹ ترمين محمد غسان الحموي، **نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2016، ص 43 47.

² علي صاري، **قراءة في مدى استقرار وتوازن مؤشرات الاقتصاد الوطني**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1، الجزائر، 2020، ص 89.

³ إبراهيم بلقطة وآخرون، **فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 2، العدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017، ص 38.

⁴ علي عبد الرضا حمودي العميد، **مرجع سيق ذكره**، ص 10.

3. **التضخم:** إن التذبذب في التضخم يقلل من دقة التقييم لمخاطر الائتمان والمخاطر السوقية، لأن التضخم يرتبط بشكل مباشر مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان والاستثمار.

4. **مؤشر أسعار الفائدة وأسعار الصرف:** إن ارتفاع المستويات الحقيقية لمعدلات الفائدة قد يؤدي إلى حدوث الفشل المالي في المؤسسات المصرفية وذلك من خلال زيادة نسبة القروض غير العاملة لإجمالي القروض. وبالنسبة لتقلبات أسعار الصرف فإن الارتفاع الكبير في قيمة العملة الوطنية يضعف قدرة المقترضين في قطاع الصادرات على خدمة الدين.

5. **مؤشر ازدهار الإقراض وسعر الأصول:** يعني الازدهار في الإقراض الفرق ما بين نسبة النمو في الائتمان المقدم من المصارف ونسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي. فيما يخص ازدهار أسعار الأسهم فتعد السياسة النقدية التوسعية أحد أسباب هذا الازدهار.

6. **مؤشر إطار العدوى:** أي أنه مثلًا عندما تعاني أحد البلدان من أزمة مالية تظهر على شكل انخفاض حاد في قيمة العملة فإن البلدان الأخرى الشريكة لها في التجارة تعاني من نفس الأزمة لانقالها إليها من خلال التجارة.

المطلب الثالث: علاقة الاستقرار المصرفي ببعض المفاهيم الأخرى.

يعتبر تحديد وجود مشكلة لدى البنك وإيجاد حل لها أمراً هاماً لضمان سلامة البنك، وتحقيق الاستقرار في النظام المالي ككل، وتعثر أي بنك ستكون آثاره السلبية كبيرة على الاقتصاد بشكل عام مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار المصرفي، من هنا تطرقنا لعلاقة الاستقرار المصرفي ببعض المفاهيم.

الفرع الأول: علاقة الاستقرار المصرفي بإدارة المخاطر المصرفية: عقب توالي الأزمات المالية والمصرفية، أصبحت المصارف اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تهدد استقرارها المصرفي وتتفاوت في درجة خطورتها من مصرف لآخر.

أولاً: تعريف المخاطر المصرفية: تعرف بأنها احتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، والتي قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف وتنفيذها بنجاح، وفي غياب السيطرة عليها قد تؤدي آثارها إلى الإفلاس والقضاء على البنك.¹

ثانياً: تعريف إدارة المخاطر المصرفية: تعرف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لخلق البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال المصرف وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما هو مطلوب وما يمكن فعله لتجنب هذه المخاطر أو للحد منها والسيطرة عليها للتخفيف من آثارها إن لم يكن بالإمكان القضاء على مصادرها.²

¹ هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية-دراسة حالة بنك البركة الإسلامي-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص 56.

² محمد عريقات حربي، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 31.

ثالثاً: عناصر إدارة المخاطر المصرفية: إن إدارة المخاطر لكل مصرف يجب أن يشتمل على العناصر

التالية:¹

1. رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا: تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، فعلى مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات وإجراءات لإدارة المخاطر بما يتناسب مع المركز المالي للمصرف، أما الإدارة العليا فعليها الاستمرار في تنفيذ التوجهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة.

2. كفاية السياسات والحدود: على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تكون سياسات إدارة المخاطر متناسبة مع المخاطر التي تنشأ في المصرف، وإتباع إجراءات سليمة لتنفيذ جميع عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، قياسها، تخفيفها، مراقبتها، الإبلاغ عنها والتحكم فيها.

3. كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات: إن الرقابة الفعالة لمخاطر المصرف تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير، وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول وضاع المصرف المالية.

4. كفاية أنظمة الضبط: إن تطبيق أنظمة الرقابة والضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة المصرف.

ينطوي العمل المصرفي بطبيعته على تحمل مجموعة واسعة من المخاطر، قد تنشأ هذه المخاطر ومواطن الضعف بالقطاع المالي إما داخليا من خلال تعرض احد مكونات النظام المالي لاضطرابات تنتقل عدوها إلى باقي المكونات، أو خارجيا من خلال حدوث اضطراب بالبيئة الاقتصادية الكلية سواء على المستوى المحلي أو العالمي.² أصبحت المصارف اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والتمويل ومخاطر السوق... الخ، تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر، فالبنك الذي يتحمل قدرا كبيرا من المخاطر من الممكن أن يعجز عن الوفاء بالالتزامات ويفشل، والمخاطر التي تواجه البنوك من أهم أسباب تعثرها، لذا فإن حسن إدارة المخاطر وتبني الرقابة الاحترازية، وإيجاد إطار للتعامل معها على المستوى الكلي يساهم إلى حد كبير في تخفيض حالات التعثر للبنوك، وبالتالي تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي الجزائري.³

الفرع الثاني: علاقة الاستقرار المصرفي بالأزمات المصرفية: لقد كان للالتزامات المالية واقعا كبيرا على اقتصاديات الدول، إذ أنها سببت تدهورا في الأسواق المالية في الكثير من الأحيان، وذلك لفشل الأنظمة المصرفية في أداء مهامها.

¹ إبراهيم الكراسنة، الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، أطروحة دكتوراه، أبوظبي، 2006، صص 45 44.

² أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد العربي،

2014، صص 16.

³ سمير الخطيب، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، صص 119.

أولاً: تعريف الأزمة المالية: هي تلك الاضطرابات التي تؤثر، كلياً أو جزئياً، على جميع المتغيرات المالية مثل أسعار الأسهم والسندات والودائع المصرفية وأسعار صرف العملات.¹

كما تُعرف الأزمة المالية بأنها اضطراب مفاجئ وشديد في بعض التوازنات الاقتصادية، يليه انهيار في عدد من المؤسسات المالية، وتمتد آثار هذه الأزمة إلى قطاعات اقتصادية أخرى.²

ثانياً: أنواع الأزمات المالية: تختلف الأزمات المالية وتتنوع وفقاً لمسبباتها وطبيعة القطاع الذي حدثت في، ويمكن التمييز بين أربعة أشكال أساسية للأزمات المالية هي: الأزمة المصرفية، أزمة العملة، أزمة أسواق المال، وأزمة الديون.

1. تعريف الأزمة المصرفية: هي أزمة تنشأ عندما يواجه البنك ارتفاعاً مفاجئاً وزيادة كبيرة في الطلب على سحب الودائع. الطلب الكبير على سحب الودائع، والذي يتجاوز المعدل المعتاد للسحب، تحدث الأزمة في البنك على شكل أزمة سيولة، وعندما تتفاقم وتمتد إلى البنوك الأخرى، تتحول إلى أزمة مصرفية.³

2. مؤشرات الأزمة المصرفية: تحدث الأزمات المصرفية لأسباب عديدة، لا تتعلق باختلال سوق الأوراق المالية والسندات، ولكن هناك عوامل أخرى تشترك في تعميق الأزمة، وهذا يتطلب رصد مجموعة واسعة من المؤشرات.

من أهم مؤشرات الأزمات المصرفية نميز:⁴

— ارتفاع رصيد القروض المتعثرة إلى إجمالي أصول الجهاز المصرفي: وصول نسب الديون المتعثرة إلى 10% من إجمالي الأصول يؤثر إلى حدوث أزمة في النظام.

— تدهور نسب رأس المال: والذي يمكن أن يتم الاسترشاد إليه بانخفاض نسبة موجودات المصرف/مطلوبات المصرف.

— تدني الاحتياطات الدولية إلى مستوى خطير.

— ارتفاع نسبة التزامات الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي.

إن الإدارة الناجحة لأزمة البنوك تحد من احتمالات فشل البنوك، وحدثت أزمات مصرفية بشكل عام، وكذلك تقليل تكاليف الحل، وبالتالي وضع إطار شامل وواضح وموجهات للتعامل مع مشاكل البنك. مهم جداً، وبناء على

¹ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والنزاعات، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، يومي 21 20 أكتوبر، 2009، ص 3.

²محمد سهو نزهان، الأزمة المالية العالمية الراهنة المفهوم... الأسباب... التداعيات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010، ص 258.

³يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 42.

⁴بيرغ وآخرون، تحدي التنبؤ بالأزمات الاقتصادية، صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية، الطبعة 22، ص 7 2.

ذلك، بدأت معظم الجهات الرقابية تولي اهتماما كبيرا لإدارة الأزمات من أجل تحليل وتحديد المشكلة التي قد يواجهها البنك وتهدد استقراره وخصوصيته والخطط الرئيسية التي يقوم بها.¹

وعلى الرغم من خطورة الأزمات التي تصيب المصارف والآثار التي قد تترتب عليها، فإن الأزمات المصرفية تساعد بالنتيجة في الوصول إلى نظام مصرفي أكثر حذر من خلال صياغة البرامج والسياسات المالية والمصرفية.

الفرع الثالث: علاقة الاستقرار المصرفي بالاستقرار المالي: يعتبر استقرار الجهاز المصرفي أمرا هاما وضروريا لتحقيق الاستقرار المالي، وارتباطهما أدى إلى الدمج بينهما وتعرض الجهاز المصرفي للصدمات والمخاطر المصرفية يؤدي إلى عدم تحقيق الاستقرار المالي.

أولا: تعريف الاستقرار المالي: إن مفهوم الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لغياب الأزمات، فالاستقرار المالي يعني العمل على ضمان قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما يعني عدم وجود تشنجات وتوترات في هذا النظام مما يؤثر سلبا على الاقتصاد.²

كما يتم تعريفه على أنه ضمان عدم دخول عناصر النظام المالي في سلسلة من الاختلالات الدورية التي تهدد الفعالية الاقتصادية، لأن الاستقرار المالي شرط ضروري ضمن الآليات الاقتصادية لغرض تقييم وتحديد وإدارة المخاطر المالية من أجل تعظيم الفعالية الاقتصادية.³

ثانيا: مؤشرات الاستقرار المالي: تدل مؤشرات قياس الاستقرار المالي على تقييم مدى قابلية القطاع المالي لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، كما تعمل كمعايير رقابية للإنذار المبكر وتضم جانبين:

1. **أنظمة الإنذار المبكر:** لقد لجأت العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى ابتكار وتطبيق العديد من الأنظمة لقياس مدى سلامة أداء البنوك ومن ضمنها المعايير الرقابية للإنذار المبكر وهي:

أ. **نظام التقييم البنكي الأمريكي Camels:** ضم خمسة عناصر هي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، ثم أضيف عنصر الحساسية لمخاطر السوق.

ب. **نماذج الإنذار المبكر بمعادلة واحدة:** عبارة عن نماذج قياسية تستخدم للتنبؤ بالأزمات والوقاية منها، ومن الركائز الأساسية التي تقوم عليها:⁴

- حسن اختيار المتغيرات التي يقوم عليها التنبؤ.
- توافر بيانات موثوقة للمدخلات.
- ترافق القياس الكمي بالنوعي.

¹عباس صلاح، إدارة الأزمات المنشآت التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة 1، الإسكندرية، 2004، ص 30.

²احمد مهدي بالوافي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، العدد 2، جدة، 2008، ص 72.

³الحبيب زواوي، الاستقرار المالي والبنوك الإسلامية: تحليل تجريبي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 16، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2010، ص 72.

⁴طارق حماد عبد العال، حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ، التجارب تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص 776 775.

- استخدام الأساليب الإحصائية الرياضية للقيام بالنتيؤ.
- استخلاص التجارب من الأزمات السابقة.

2. مؤشرات الحيطة الكلية: تدل هذه المؤشرات على مدى سلامة واستقرار النظام المالي وتعمل كأداة للإنذار

المبكر في حالة تعرض الجهاز البنكي المالي للخطر، وتتمثل أهميتها في:¹

- تسمح بالتقييم الموضوعي للسلامة المالية.
 - تركز مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لكل الأطراف.
 - تسمح بمقارنة الأوضاع والمؤشرات بين الدول.
 - تكشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والنقليل من حدتها.
- يتطلب تحقيق الاستقرار المالي استقرارا مصرفيا؛ يتمثل في قدرة القطاع المصرفي على تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار عند المستويات المستهدفة. وتكمن العلاقة بينهما من خلال تأثير التطورات في أسعار الفائدة على أسعار الأصول المالية والسلع، وبالتالي على ثروة القطاع العائلي. وجود سياسة لسعر الصرف تحد من التقلبات غير المبررة وتمنع عمليات المضاربة على العملة؛ وتؤكد حالة التكامل بين الدور الذي يقوم به القطاع المالي ودور السياسة المصرفية على عدم إمكانية تحقيق الاستقرار المالي بمعزل عن الاستقرار المصرفي.²

¹ عبد اللطيف مصطفى، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة

الباحث، العدد 6، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص 120.

² أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

المبحث الثاني: الأساليب الكمية المستخدمة للاستقرار المصرفي.

إن المصارف باعتبارها عملا تجاريا فهي معرضة للريح و الخسارة، إذ تتأثر بالأزمات المالية خاصة ما يشهده العالم من تحر مالي، فالمصارف تنشط في بيئة محاطة بالمخاطر، لكن أبرز مشكل يعترضها هو مشكل التمويل، فظهر مفهوم الهندسة المالية بنوعها الكمي والنوعي و التي تعمل على إيجاد الحلول لهذه المشاكل. و تعتبر الأساليب الكمية الحل الأمثل لها من مصداقية القياس و التنبؤ بهذه المخاطر و تجنبها أي إيجاد حلول لها و هي كثيرة أبرزها أسلوبين هما: مؤشر (Z-score) وهو نموذج يعمل على قياس السلامة والاستقرار المصرفي، و نموذج RaRoc وهو معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر فهو يعمل على قياس رأس مال المخاطر المطلوب وهذا من أجل دعم العمليات الاستثمارية و التمويلية التي يقوم بها المصرف.

و من خلال دراستنا يمكن تقسيم المبحث الى مطلبين :

المطلب الأول: مؤشر Z-score للاستقرار المصرفي.

المطلب الثاني: نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر RaRoc.

المطلب الأول: مؤشر Z-Score للاستقرار المصرفي.

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات المعدة للمخاطر نظرا للتطورات التي مست المجال المصرفي، و لهذا فإن مختلف المصارف تسعى إلى تحقيق الاستقرار المالي المصرفي في ظل الأزمات المالية، كما يعتبر نموذج أو مؤشر Z-score أحد النماذج المستخدمة منه لقياس هذا الاستقرار وهو ما سنتحدث عنه في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف مؤشر Z-Score: يعرف نموذج Z-score على أنه صورة متطورة من نماذج التبيوب الثنائي ذات النسب المالية والذي وضعه أثنان الأمريكي سنة 1968 وفيه يتطرق لاستخدام طريقة المتغيرات المتعددة واستخدام هذا الأسلوب لتحليل العوامل الخمسة وهي: السيولة والربحية وقدرة استرداد الدين والرافعة المالية والقدرة الائتمانية.

$$z = \frac{U+k}{\sigma}$$

و يعطي مؤشر Z-Score بالعلاقة التالية:

حيث U: متوسط عائد المصرف على الأصول (ROA).

K : حقوق المساهمين + الاحتياطات النظامية والعامه على الأصول.

σ : الانحراف المعياري للعوائد على الأصول.

كما يتم صياغته بالطريقة الآتية وهذا بإدخال اللوغاريتم:

$$Z = \frac{\frac{E}{A} + \overline{ROA}}{\sigma(ROA)}$$

يمكن تقسيم ثلاث مجالات ل z score كالتالي¹:

- المجال الأول : $Z \geq 1.81$ المصرف في منطقة خطورة عالية .

- المجال الثاني : $1.81 \leq z \leq 2.99$ المصرف في منطقة متوسطة الخطورة .

- المجال الثالث : $z \geq 2.99$ المصرف في منطقة ضعيفة من الخطورة .

حيث أن:

ROA : عائد الأصول وهو عبارة عن متوسط العائد للموجودات المصرفية.

EIA : حقوق المساهمين في المصرف على نسبة الأصل .

$\sigma(ROA)$: الانحراف المعياري للعائد متوسط الموجودات المصرفية لمدة خمس سنوات ولقد تم التطبيق

الأولي لهذا النموذج على مجموعة من المؤسسات قدرت ب 66 مؤسسة أمريكية منها 33 مؤسسة ناجحة

و الأخرى 33 غير ناجحة مدرجة في البورصة حيث أثبتت النتائج الدراسات أن المؤسسات التي لها قيمة

¹محمد بن عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص 113.

Z-score أكبر من 2.99 فهي مؤسسات ناجحة، أما قيمة Z-score الواقعة بين 1.81 و 2.99 فهي نتائج غير مؤكدة.

كما يعرف Z-Score بأنه مؤشر يقيس استقرار وسلامة البنوك على المستوى الفردي، حيث يحدد احتمال إعسار البنك، ويرتبط ذلك بوجود علاقة عكسية بين احتمال الإعسار وقيمة الدالة Z-SCORE حيث يقصد بالإعسار هنا كون أصول البنك أقل من خصومه أو ديونها، وتقوم الدالة بحساب الانحرافات المعيارية للعائد والتي تنخفض بأقل من قيمتها المتوقعة قبل أن تستنزف الأسهم (حقوق الملكية)، ويصبح البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية ويكون على عتبة الإفلاس، وبهذا فإنه يقيس مدى استقرار البنك و منه فإنه يشير إلى أن البنك يواجه احتمالاً، وهكذا فإن قيم Z-Score المرتفعة تدل الإفلاس إلى البعد عن إفلاس منخفض، حيث أن ارتفاع قيمة الدالة يقابله انخفاض للمخاطر الفشل والإعسار وانخفاض قيمتها ارتفاع في احتمال الإعسار. ويستعمل أيضاً لقياس الصلابة المالية لمختلف المؤسسات المالية، ذلك لأنها تركز على مخاطر عدم الملاءة التي تتبع استراتيجية مخاطر مرتفعة / عائد مرتفع، والتي تتبع أيضاً إستراتيجية مخاطر منخفضة / عائد متوالي، شريطة أن تكون تلك الاستراتيجيات تؤدي إلى نفس العوائد المعدلة حسب المخاطر، إذا اختارت مؤسسة إستراتيجية عوائد منخفضة معدلة حسب المخاطر، فإنها ستحصل على نفس نتيجة Z-Score أو يمكن أن ترتفع هذه القيمة إذا ارتفع رأس مالها، في هذا المعنى يمكن أن ترتفع دالة Z-score مقياساً موضوعياً للسلامة كون هذه الأخيرة مرتبطة بالعائد ورأس المال.¹

الفرع الثاني: خصائص نموذج Z-Score: تتمثل خصائص هذا المؤشر فيما يلي:²

— عدم تأثر هذا بطبيعة نشاطات البنك بحيث يمكن تقديمها و تطبيقها على البنوك التي تستخدم أساليب محاسبية محددة كما في القطاع المصرفي الإسلامي.

— يقيس المخاطر التي ترتبط بالإعسار في حين تشير الأساليب الأخرى على مشاكل و مخاطر السيولة لأنه يعتبر أكثر خطورة.

¹ محمد عبد الحميد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

² قاضي موسى حسن المالكي، ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة لإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 20، كلية الإدارة و الاقتصاد، كربلاء، العراق، 2020، ص ص 190 191.

المطلب الثاني: نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر RaRoc.

يعتبر عائد رأس المال المعدل وفق المعدل المخاطر واحد من الأدوات الأكثر شيوعاً في الاستخدام في تقييم المخاطر إزاء العائد فيعالم الاستثمار، حيث مكن نموذج رايروك من مقارنة الاستثمارات مع عوامل المخاطر المتفاوتة و ذلك من خلال تقديم طريقة لاحتساب أثر تلك المخاطر على المؤسسات المالية و بالضبط على عائد الاستثمار المتوقع لها.

الفرع الأول: ماهية نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر Ra Roc.

أولاً : نشأة نموذج Ra Roc : نشأ خلال الفترة التي تواجد بها الثالوث الذهبي، حيث يعد جزء مهم من هذا الثالوث و قد تطور هذا الثالوث في مصرف Bankers Trust في التسعينات، حيث مكن رايروك المستثمرين من مقارنة الاستثمارات مع عوامل المخاطر المتفاوتة.

و في غضون أواخر التسعينات بد مدخل Ra Roc في أن يكون المدخل المقبول لأنه المعيار الأفضل للتطبيق من قبل الصناعة المالية و منظميها و هذا من خلال تطور أدوات قياس المخاطر، إذ قدمت هذه الأدوات للمصارف القدرة العملية و الفعلية على تعيين رأس المال الاقتصادي و قياس الأداء على أساس التعديل وفق المخاطر.¹

ثانياً: تعريف نموذج RaRoc: عرف بأنه نموذج يهتم بها في العائد المعدل بالخطر بمعنى آخر "دخل الفائدة + دخل الرسوم - المصروفات غير مباشرة" مع المقدار التقديري للخسائر غير المتوقعة الناجمة عنه و إجراء الخصم وفقاً لرأسماله الاقتصادي بغية توفير و تنشيط بيئة المخاطرة الملائمة في المصرف ككل.

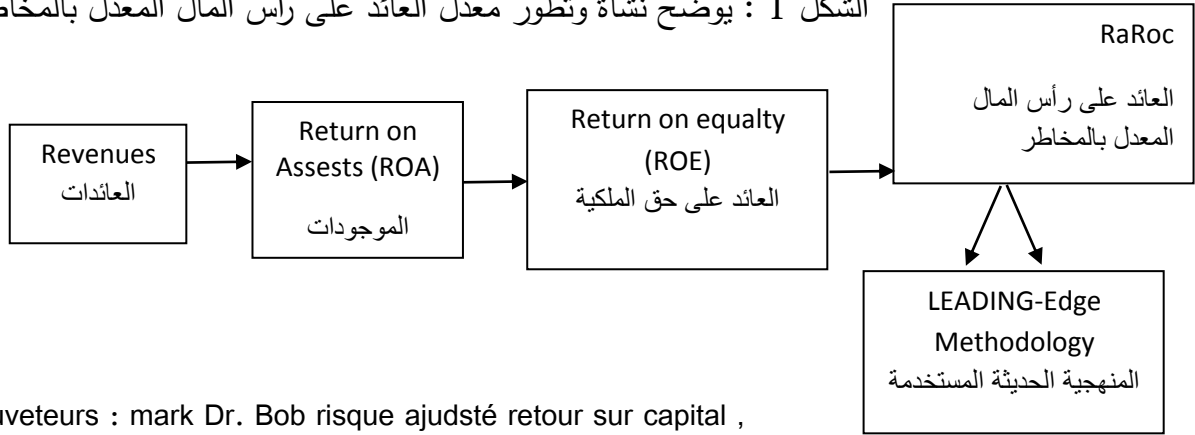
عرف أيضاً بأنه مقياس لقياس معدل المخاطر من خلال احتساب المفاضلة بين المخاطرة والعائد من عدة موجودات و أنشطة كما يعطي قاعدة اقتصادية لقياس كل المخاطر ذات الصلة بطريقة منسجمة و يعتبر أداة يمكن بواسطته صنع القرارات السلمية الخاصة بالموازنة بين المخاطرة و العائد لمختلف الموجودات.²

¹ نبراس محمد العامري، صلاح الدين محمد أمين، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر RaRoc في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد 7، العدد 21، العراق، 2021، ص ص 182 183.

² نبراس محمد العامري، صلاح الدين محمد أمين، نفس المرجع السابق، ص 181.

و يمكن توضيح تطور هذا النموذج كالتالي:

الشكل 1 : يوضح نشأة وتطور معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر.



Sauveteurs : mark Dr. Bob risque ajusté retour sur capital ,

obtenir la bonne infrastructure de données teradatarasing

intelligences ,2006 p 12

ثالثا: خصائص نموذج RaRoc: من أهم خصائص هذا النموذج:¹

1. يقدم وحدة القياس العامة إلى العوائد المعدلة وفق المخاطر من رأس المال المخصص و المستخدم.
2. يعتبر واحدا من الدعائم الأساسية في هيكل إدارة المخاطر المتكامل.
3. يعبر عن آلية ربط المخاطر بالعائد.
4. يشجع المدراء على أن يصبحوا مدراء مخاطر استنادا إلى أن المخاطر يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بشكل واضح و سريع و صريح في وقت تخصيص الموارد وصنع قرار الاستثمار.

الفرع الثاني: استخدامات عائد رأس المال المعدل بالمخاطر.

يستخدم عائد رأس المال المعدل بالمخاطر في مجالين رئيسيين هما:²

أولاً: لأغراض إدارة المخاطر من أجل تحديد مقدار مساهمة كل صفقة أو عملية في المخاطر الإجمالية التي يتعرض لها المصرف، و من أجل تحديد رأس المال المطلوب للمصرف ككل، مع العلم بأن الداخلية تعترف فقط بإمكانية التنويع ضمن المحفظة الاستثمارية الحالية للمصرف.

ثانياً: لأغراض تقييم الأداء من أجل تحديد الربحية الاقتصادية لعمليات أو صفقات مختلفة على أساس مقارنة المخاطر المعدلة الخاصة بالمصادر المختلفة للمخاطر.

والهدف يتمثل في كشف مساهمة الصفقة أو العملية في خلق القيمة الإجمالية للمصرف من أجل توفير أساس لموازنة رأس المال، والقرارات الخاصة بالتعويضات التحفيزية وتحديد الصفقات التي يكون المصرف تنافسي.

¹ نيراس محمد عباس العامري، صلاح الدين محمد أمين الإمام ، مرجع سبق ذكره ، ص 182

² الخطيب سمير ، مرجع سبق ذكره، ص38.

ثالثاً: إن العائد على رأس المال المعدل بالخطر لتقييم الأداء يعتبر من أفضل المقاييس المستخدمة في الصناعة المصرفية لأغراض تقييم الأداء، أما استخداماته في سياق قياس وإدارة المخاطر المصرفية و التشغيلية فيتم في ظلّه قياس العوائد المعدلة المتولدة من خلال أحد المخاطر التشغيلية ذات العلاقة برأس مال مخاطر التشغيل، وهناك و جهات نظر متعددة حول آلية حسابه يقوم بعضها على إدخال الضرائب في عملية الحساب و البعض الآخر يقوم على عدم التعرض للضرائب.

الفرع الثالث: أهداف نموذج RaRoc: من أهم أهداف هذا النموذج ما يلي:¹

1. تسعير مختلف المنتجات و الخدمات.
2. تحديد الخسائر القصوى يسمح بتحديد مستوى رأس المال الخاص الاقتصادي بدقة.
3. هو أداة الإدارة الأصول و الخصوم فيما يخص المخاطر.
4. تهدف إلى تقييم المخاطر و مطابقتها مع المرد ودية المحققة لاتخاذ قرار إعادة تخصيص مختلف المخاطر.
5. يسمح هذا النموذج بحساب احتمال عدم الحصول على قيمة الائتمان بشكل كمي لاتخاذ القرار المناسب.
6. يهدف هذا النموذج إلى جعل إجراءات منح الائتمان في المصارف أكثر عقلانية و أكثر شفافية في التفاوض مع العملاء.
7. يهدف إلى قياس المرد ودية بالنسبة لكل الزبائن و المنتجات و الصفقات و المحافظ الاستثمارية.
8. احتساب عبء رأس المال الاقتصادي على القروض بضمانتها للاستثمارات بعد التعديل وفقاً لعنصر المخاطرة.
9. تقديم أو توفير وسائل المقارنة مع عائدات الموجودات الإنسانية أو المقارن بعد تعديل علاوة الخطر.
10. إن الدافع الرئيسي لاحتساب العائد المعدل وفق المخاطر هو أن يكون المصرف قادراً على تسعير منتجاته بشكل براعة من منافسيه.
11. توافر الآلية الملائمة لمقارنة مشروعين ذات أبعاد مخاطر مختلفة و تقلب العوائد و الأرباح و تسعير موجودات الاستثمار وفقاً لذلك و بناء عليه تحقيق التسعير المستهدف.
12. تقديم معلومات قيمة إلى محلي الاستثمار فيما يخص الأداء المستقبلي المحتمل.
13. تقليل احتمالية الإعسار أو التعثر إلى المستوى المرغوب فيه.

¹ محمد البشير بن عمر، نوال بن عمارة، تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذج RaRoc دراسة حالة مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد5، الجزائر، 2012-2016، ص 28.

الفرع الرابع: الفائدة من استخدام نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر: يكون كالتالي:¹

1. أنه يعمل كأداة تربط بين إدارة المخاطر في المصرف و ممارسات العمل معا.
2. يمكن تعيين و بشكل ملائم رأس المال الاقتصادي الضرورية لحماية المصرف من الخسائر الغير متوقعة.
3. يقدم معايير قائمة على أساس الحقائق لمستوى الأداء المعدل وفقا للمخاطر و ذلك لغرض التمكن من تقييم مقترحات العمل من زاوية العائد و المخاطرة.
4. يعد النموذج الضوء الكاشف في عملية تقييم الميزانية العمومية للمصرف على أساس سعر السوق الجديدة.
5. يشجع المصارف على إدارة رأس مالها على أساس إدارة المحفظة المتكاملة.
6. يمكن للمصرف من التنبؤ بمستويات أدائها الاقتصادي و المحافظة على السلامة المالية و رفع الثقة بين اصحاب المصالح.

الفرع الخامس: علاقة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RaRoc) بالمخاطر المصرفية.

تقوم المصارف بإدارة مخاطرها في الغالب لثلاث أنواع من المخاطر و هي كالتالي:²

- أولاً: علاقة رأس المال بالمخاطر الائتمانية: حيث يصح المصرفيون رأي مال المخاطر الائتمانية بأنه دالة للتعرض لاحتمالية الإعسار أو التعثر المالي ومعدلات الاسترداد أو الانتعاش، وفي أكثر الأحيان يتم تحديد احتمالية بأنه دالة إلى تصنيف المخاطر حيث أنه كلما كانت الجودة الائتمانية رديئة كلما تعاضمت الخسارة ويتم الحصول على عوامل رأس المال عبر المصادر المعلنة عنها سابقا وهذا عبر أربعة خطوات وهي:
- الخطوة الأولى: اختيار فترة زمنية نموذجية بغض دراسة المحفظة.
 - الخطوة الثانية: رسم خريطة لتصنيف مخاطر المحفظة الاستثمارية.
 - الخطوة الثالثة: تقدير و تحسين الخسائر المتوقعة و الغير متوقعة.
 - الخطوة الرابعة: ممارسة الحكم الإداري الملائم بلغة تعيين عوامل رأس المال لغرض التعديل وفقا للنقص الحاصل في البيانات.

ثانياً: علاقة رأس المال بالمخاطر السوق: تعد مخاطر السوق المحيطة بالربحية و الناجمة عن التغييرات الحاصلة في العمليات التشغيلية اليومية و يمكن أن تنشأ هاته المخاطر من الفشل و الإخفاق في الامتثال إلى السياسات و القوانين أو من الهبوط في توافر أو سلامة الخدمات و الأنظمة.

إن المخاطر التشغيلية تعد من المخاطر الأكثر ضررا و عليه فإن قياس المخاطر التشغيلية هو بحد ذاته مشروع و واحد من أهم مداخله هو أن يتم تعريف و تحديد القيمة التشغيلية عند المخاطر كونها الخسارة التي

¹مهدي ماضي، سلوان حافظ، مواجهة المخاطر المصرفية باستعمال نموذج رأس المال المعدل بالمخاطر RaRoc، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 27، الجامعة المستنصرية، العراق، 2021، ص ص 41 42 .

² محمد نبراس، محمد عباس العامري، صلاح الدين محمد أمين إمام، مرجع سبق ذكره ، ص 185 186.

يتحمل نشوعها من الإخفاق و الفشل التشغيلي عبر فترة زمنية لكن الصعوبة تكمن في قلة توفير البيانات الداخلية لأعداد و توزيع أو تصنيف سجلات مجلس الإدارة.

و قد تم تحديد الطريقة الأبسط لتخصيص رأس مال المخاطر التشغيلية هو أن يتم تعيين المخاطر و تصنيفها لكل نشاط على مقياس متدرج مثلا: (الأفراد، العمليات، التكنولوجيا) و يتم تصنيف هذا النوع لأجل أن يعكس احتمالية حدوث المخاطر و عندئذ يتم تعيين رأس المال على أساس تصنيف المخاطر التشغيلية للنشاط و يتم تحديد الخسارة المتوقعة.

الفرع السادس: طرق احتساب نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر.

يتم احتساب العائد على رأس المخاطر بالطرق التالية:¹

1- الطريقة الأولى: يتم حساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر وفق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{القيمة الإقتصادية EVA}}{\text{رأس المال}} = \frac{(\text{رأس المال} \times \text{معدل الخصم})}{\text{رأس المال}} = RaRoc$$

2- الطريقة الثانية: يتم حساب العائد وفق العلاقات الثلاث كلها تعطي نفس النتائج و تختلف في المؤشرات

فقط حيث تتضمن هذه الطريقة حاصل قسمة العائد المتوقع أو العائد المعدل بالمخاطر و تعطي هاته المعدلات كالتالي:

$$\frac{\text{العائد الصافي المعدل بالمخاطر}}{\text{رأس المال الاقتصادي}} = RaRoc$$

حيث أن : العائد الصافي المعدل بالمخاطر = الإيرادات - التكاليف - النفقات الأخرى - الخسائر المتوقعة + منافع رأس المال. وعليه:

$$\frac{\text{العوائد} - \text{التكاليف} - \text{الخسارة} - \text{الضرائب}}{\text{رأس المال الاقتصادي}} = RaRoc$$

$$\frac{\text{معدل العائد}}{\text{رأس المال الاقتصادي}} = RaRoc$$

$$RaRoc = \text{العائد المعدل وفق المخاطر} / \text{رأس المال المخاطر}$$

¹ علي محبوب، استخدام الهندسة المالية للحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ص 121 ، 122.

3- الطريقة الثالثة: يتم حساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر وفقا لما يلي:

$$\frac{\text{(النتيجة - المؤونات الاقتصادية)}}{\text{رأس المال الاقتصادي الخاص}} = RaRoc$$

ووفقا لهذه الطريقة يمكن طرح الصياغة الرياضية كما يلي:¹

$$\frac{\text{العائد المتوقع}}{\text{رأس المال الاقتصادي}} = RaRoc$$

بحيث:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum(x_i - \bar{x})}{N}}$$

4- الطريقة الرابعة: يتم حساب العائد كما يلي:

$$RaRoc = \text{إجمالي الإيرادات} - \text{إجمالي التكاليف} - \text{الخسائر المتوقعة.}$$

¹ علي محبوب، مرجع سبق ذكره، ص 122 .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

أجريت العديد من الدراسات والبحوث تناولت موضوع الاستقرار المصرفي في البنوك التجارية، والتي من خلالها يتم التعرف على ما توصلت إليه تلك المعارف من استنتاجات وتحديد هدفها، فبعد تطرقنا في الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة إلى المفاهيم النظرية الخاصة بالموضوع، كان علينا إعطاء لمحة عن أهم الدراسات المهمة بالبحث، سواء على المستوى العربي، أو على المستوى الأجنبي. ومن أجل ذلك قسمنا المبحث إلى المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية.

المطلب الثالث: القيمة المضافة.

المطلب الأول: الدراسات العربية السابقة.

أجريت الكثير من الدراسات والبحوث من قبل باحثين عرب سابقين، حول الاستقرار المصرفي وقياس درجته في البنوك التجارية، ومن أهم هذه الدراسات السابقة نجد:

أولاً: دراسة (الهيثم، 2019)، حول دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للفترة (2010-2017)، وقد تمت معالجة هذه الدراسة تحت الإشكالية التالية: هل هناك علاقة بين الأدوات الكمية والمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، وكانت هذه الدراسة تهدف إلى: إيجاد نوع واتجاه العلاقة بين الأدوات الكمية للسياسة النقدية والمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق، وتوصلت هذه الدراسة إلى: أن المؤشر التجميعي يعتبر طريقة متقدمة ومواكبة للتطورات التي تشهدها البنوك المركزية في العالم ويعد أداة للتنبؤ بالأزمات المصرفية، إذ شهد الاستقرار المصرفي في العراق من خلال المؤشر التجميعي تقلبات مستمرة خلال فترة البحث، حيث شهد أدنى نسبة في الاستقرار المصرفي في الفصل الرابع من عام 2017 وأعلى نسبة في الاستقرار المصرفي في الفصل الرابع من عام 2013.

ثانياً: دراسة (العزمي، 2021)، حول تقييم العلاقة بين الخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية، دراسة تطبيقية في المصارف التجارية الفلسطينية للفترة (2012-2019)، وقد عالجت هذه الدراسة تحت الإشكالية التالية: هل توجد علاقة ارتباطية بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية في المصارف التجارية الفلسطينية، وقد كانت هذه الدراسة تهدف إلى: بناء إطار عملي لتحديد وقياس العلاقة بين مؤشر المخاطر الائتمانية بشكل يحقق السلامة المصرفية، وأسفرت عن النتائج التالية:

- _ وجود علاقة ارتباطية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر العائد على حقوق الملكية.
- _ وجود علاقة ارتباطية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر السيولة.
- _ وجود علاقة ارتباطية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر هامش الأمان المصرفي.

ثالثاً: دراسة (العباس والقشام، 2021)، حول دور الصيرفة في تحقيق الاستقرار المالي، دراسة تحليلية في المصرف الراجحي السعودي نموذجاً للفترة (2009-2019)، وقد تم معالجتها تحت الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في المصرف الراجحي الإسلامي السعودي خلال الفترة (2009-2019)، وقد كانت هذه الدراسة تهدف إلى: التعرف على المصارف الإسلامية وصيغ تمويلها والدور الذي تلعبه في الاستقرار المالي من خلال تطور الأنشطة الرئيسية للمصرف الراجحي السعودي الذي يعكس الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

_ أن المصرف الراجحي الإسلامي السعودي تمكن من الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تطور الأنشطة الرئيسية للاستقرار المالي خلال سنوات الدراسة.

_ أدى استقرار الأنشطة الرئيسية للمصرف الراجحي الإسلامي السعودي خلال فترة الدراسة إلى استقطاب المؤسسات المالية والتجارية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية السابقة.

رغم أننا لم نجد دراسات سابقة أجنبية تطرقت إلى موضع الاستقرار المصرفي من نفس الجانب، إلا أنه هناك مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بالموضوع وتتقاطع معه في بعض النقاط، وأهم هذه الدراسات:

أولاً: دراسة (Apatachioae, 2013)، حول البنوك المركزية والاستقرار المالي (Central Banks And Financial Stability)، دراسة تطبيقية في كلية العلوم الاقتصادية بجامعة رومانيا، تمت معالجتها تحت الإشكالية التالية: هل تستطيع البنوك المركزية تأمين الاستقرار المالي، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقديم وجهات النظر التي تناولت دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، والتحديات المستجدة التي تواجه البنوك المركزية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: أن الاستقرار المالي هو أحد الخصائص المهمة للنظام المالي، وأنه من المقبول أن تقوم البنوك المركزية بأدوار مهمة في المحافظة على الاستقرار المالي والمحافظة على المستوى العام للأسعار، وأهمية الاستفادة من إمكانيات البنوك المركزية في إدارة نظم المدفوعات والتنظيم والرقابة على الجهاز المصرفي.

ثانياً: دراسة (Cheang and Choy, 2011)، حول مؤشر الاستقرار المالي الإجمالي لنظام العمل (Aggregate Financial Stability Index For Working System)، دراسة تطبيقية في منطقة ماكاو للأبحاث النقدية للفترة الممتدة (2010-1996م)، وتمت معالجتها تحت الإشكالية التالية: ما هي الأساليب التي تعتمد على استخدام المتغير التابع وكذلك طريقة المكون الرئيسي وتعديلاته، وكانت هذه الدراسة تهدف إلى بناء مؤشر تجميعي للاستقرار المالي للقطاع البنكي في منطقة ماكاو للفترة الممتدة من 1996م إلى 2010م، وقد توصلت إلى: أن مخرجات المؤشر التجميعي في هذه الدراسة تعكس الاستقرار المالي، فهو يلتقط جيداً فترات الإجهاد المالية في تاريخ المنطقة.

— أن القطاع المصرفي مستقر إلى حد كبير، ومع ذلك فقد تم تسجيل مواطن ضعف يمكن أن تتسبب بهزات نتيجة لعوامل خارجية وذلك لانفتاح الاقتصاد.

ثالثاً: دراسة (Acevedo, 2012)، حول دور البنوك المركزية في الاستقرار المالي (The Role Of Central Banks in Financial Stability)، تمت معالجتها تحت الإشكالية التالية: ما هي الوظائف والأدوار الجديدة للبنوك المركزية بعد انتشار الأزمات المالية من أجل دعم في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وكانت تهدف هذه الدراسة إلى تدعيم الاستقرار المالي من خلال توفير الظروف المناسبة التي تتسم بدرجة عالية من الأمان والسلامة في الجاز المصرفي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: أن دور البنوك المركزية للحفاظ على الاستقرار المالي يتمثل في إتباع السياسات التقليدية للحد من التدفقات الرأسمالية المزعزعة للاستقرار وإدارة السيولة العالمية، فضلاً عن إتباع التدابير الاحترازية الكلية للحفاظ على استقرار النظام المالي.

المطلب الثالث: القيمة المضافة.

بعد التطرق لمجموعة من الدراسات السابقة منها دراسات عربية وأخرى أجنبية التي تناولت موضوع الدراسة، سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز توجه التشابه والاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة.

ما يميز الدراسات السابقة عن دراستنا المتمحورة حول قياس درجة الاستقرار المصرفي في البنوك التجارية، أننا ركزنا على مفهوم وأهمية الاستقرار المصرفي، بالإضافة إلى محدداته وكذلك على تحديد علاقته ببعض المفاهيم الأخرى، باختلاف الدراسات السابقة مثل دراسة الهيثم والتي ركزت على دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي وعلاقته بالأدوات الكمية، بالإضافة إلى دراسات أخرى كدراسة العباس والقشام والتي ركزت حول دور الصيرفة في تحقيق الاستقرار المالي، وكذلك دراسة Apatachioae دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار.

وقد تشابهت هذه الدراسة التي قمنا بها من حيث تحديد محددات الاستقرار المصرفي وأهميته، في حين اختلفت هذه الدراسات مع الدراسة التي قمنا بها من حيث عدم تطرقها للعلاقة بين نموذج Z-Score ونموذج Raroc في قياس الاستقرار المصرفي، بالإضافة إلى آليات الاستقرار المصرفي ودور الرافعة المالية في تحقيقه.

خلاصة الفصل:

مما سبق نستنتج أن موضوع الاستقرار المصرفي من أهم المواضيع بالغة الأهمية، حيث حضي باهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين خاصة بعد الأزمة العالمية (2008).
لذا حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى الاستقرار المصرفي من حيث مفهومه ومن حيث أهميته كونه يمثل الحالة المقابلة لعدم الاستقرار التي قد تؤدي إلى فشل المصرف وإفلاسه، بالإضافة إلى محدداته المتمثلة في مؤشرات الحيلة الكلية التي تتمثل بدورها في مؤشرات الحيلة الجزئية ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وكذلك تطرقنا إلى واليات تحقيق الاستقرار المصرفي وعلاقته بكل من الأزمات والمخاطر المصرفية والاستقرار المالي. كذلك تم التطرق إلى الأساليب الكمية مؤشر Z-Score ونموذج Raroc وعلاقتها وأهميتهما في تحقيق الاستقرار المصرفي.

الفصل الثاني

تحليل وقياس الاستقرار

المصرفي للبنوك التجارية

باستخدام مؤشري **Z-score**

و **Raroc**

تمهيد:

يعبر عن القطاع المصرفي المستقر على انه القطاع الذي يحقق أهداف الاقتصاد العيني، حيث يتمكن من القيام بدوره في تفعيل وتسيير السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي دون أية عوائق ناتجة عن الاختلالات المالية. من هذا المنطلق تم وضع واستخدام العديد من المؤشرات التي تقيس درجة الاستقرار المصرفي في البنوك التجارية وتكون بمثابة جهاز إنذار مبكر لاتخاذ الإجراءات اللازمة و التصحيحية، وتعتبر مؤشرات عن السلامة المصرفية للبنك، وبأنه على درجة عالية من الاستقرار من عدمه. ومن بين أحدث المؤشرات المستخدمة لقياس الاستقرار المصرفي مؤشري Z-Score و Raroc اللذان يستخدمان على نطاق واسع في الكتابات المصرفية التجريبية لإعادة توجيه إفلاس البنوك، فهما مؤشران تستخدمهما البنوك في قاعدة بياناتها لقياس مدى سلامة إدارة الشؤون المالية، وكذلك لبساطة حسابهما ولا يتطلبان سوى معطيات حسابية، ويمكن تطبيقهما على كل المؤسسات المالية و المصرفية.

ومن اجل ذلك قمنا بتقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم وعرض القوائم المالية للبنوك التجارية ميدان الدراسة للفترة (2016-2020).

المبحث الثاني: قياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشر Z-Score.

المبحث الثالث: قياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشر Raroc.

المبحث الأول: تقديم وعرض القوائم المالية للبنوك التجارية ميدان الدراسة للفترة (2016-2020).

تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال ما تقوم به من أعمال ووظائف تؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد والتمويل الضروري لكل القطاعات، وتمثل القوائم المالية المصدر الأساسي للمعلومات المالية للبنوك التجارية، إذ يعتمد عليها الكثير من المستخدمين وتعتبر إدارة البنك هي المسؤولة عن إعدادها. وقصد الإلمام بالموضوع واستخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس الاستقرار المصرفي في البنوك التجارية، قمنا بدراسة حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)، حيث وقع اختيارنا على خمسة بنوك تجارية عمومية هي بنك الخليج الجزائري (AGB)، بنك (BNP BARIBAS)، بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك السلام الجزائري، وذلك بعد توفر قوائمها المالية في الفترة (2016-2020) وتطبيق ما تطرقنا له في الجانب النظري من هذه الدراسة على هذه البنوك التجارية من خلال تحليل تطور عناصر القوائم المالية، واستعمالها في قياس درجة الاستقرار المصرفي في البنوك التجارية.

ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم المبحث الأول إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: لمحة عن البنوك التجارية محل دراسة حالة.

المطلب الثاني: تحليل ميزانية البنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).

المطلب الثالث: تحليل حساب الأرباح و الخسائر للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).

المطلب الأول: لمحة عن البنوك التجارية محل دراسة حالة.

تعد البنوك التجارية إحدى أهم المؤسسات المالية، فهي تعتبر من أهم المصارف التي تؤدي وظائف أساسية في الاقتصاديات المعاصرة، والتي تنظم من قبل الحكومة وتعد جزءا مهما من اقتصاد الدولة، تساهم في العديد من القطاعات، وتعمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات للاستثمار.

الفرع الأول: تقديم بنك الخليج الجزائر AGB: هو بنك تجاري أجنبي وعضو في ابرز مجموعة أعمال في الشرق الأوسط وهي KIPCO، تأسس في 15 ديسمبر 2004، بموجب القانون الجزائري، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة بدأ نشاطه في مارس برأس مال يقدر بـ 6.500.000.000.000 دينار جزائري، وتقرر توسيع فروع عام 2008، مهمته الرئيسية هي المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية للجزائر، من خلال تقديم منتجات متطورة وخدمات مصرفية حديثة وذلك لتلبية احتياجات العملاء، كما يقوم بتقديم منتجات مصرفية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد وسع بنك الخليج الجزائر شبكة فروع بحكمة في جميع أنحاء البلاد وصل عددها إلى 60 وكالة موزعة على 4 مديريات و 39 ولاية، وذلك لإضفاء صفة اللامركزية على الإدارة ومن أجل تسهيل تدفق المعلومات واتخاذ القرار، حيث تعمل كافة الوكالات في جميع أنحاء البلاد على تعزيز إستراتيجية تطوير الشبكة للاقترب أكثر من العملاء، وتمثل الوكالة المركزية DELY BRAHIM واجهة عرض للبنك بالنظر إلى حجم محفظته وعدد العملاء المقيمين، كما يتبع للبنك شبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي وصل عددها إلى 107 جهاز¹.

الفرع الثاني: تقديم بنك BNP PARIBAS: هي مجموعة بنكية عالمية فرنسية، مقرها الرئيسي في باريس، ولديها مقر عالمي آخر في لندن، وقد نشأت المجموعة على اثر اندماج بنك باريس الوطني (BANQUE NATIONALE DE PARIS) مع (PARIBAS) عام 2000، وفي ابريل 2009 قامت مجموعة بي إن بي باريبا بشراء حصة 75% من بنك FORTIS البلجيكي، وهو ما جعل من بي إن بي باريبا اكبر بنك في منطقة اليورو من حيث الودائع. وفي عام 2011 كان بي إن بي باريبا هو اكبر بنك في العالم من حيث الحجم الإجمالي للأصول التي بلغت 2.670 ترليون دولار، وبلغت إيرادات المجموعة عام 2010 حوالي 43.88 مليار يورو، وحققته حينها أرباحا صافية بلغت حوالي 7.8 مليار يورو. تعرض عدة خدمات مالية خلال عدة فروع بنكية تجارية وبعض الفروع غير البنكية، المركز الرئيسي عبارة عن بنك تجاري كبير مع العديد من الفروع الأجنبية، والقروض الغير بنكية تعمل في مجالات تمويل العملاء التأجير، التمويل التجاري وأنشطة معالجة البيانات، فهو يوضح لنا ميزانية البنك وقائمة الدخل بالإضافة إلى إجمالي أصول البنك. وظيفتها الأساسية قبول ودائع الأفراد القابلة للسحب عند الطلب أو لأجل قصير².

الفرع الثالث: بنك القرض الشعبي الجزائري CPA: هو بنك تجاري جزائري تأسس سنة 1996 برأس مال قدره 5 مليون دينار جزائري، تكمن مهمته في المساهمة في ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية و قطاع الصحة و الأدوية، التجارة والتوزيع، الفنادق والسياحة والصناعات المتوسطة و الصغيرة وغيرها من الخدمات البنكية. بالإضافة

تم الاطلاع عليه 2022/05/20 على 15 سا 10 د. www.agbalgeria.com¹

تم الاطلاع عليه 2022/06/05 على 12 سا 23 د. www.bnpparibas.dz²

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score و Raroc

إلى قيامه بالعمليات البنكية فالقرض الشعبي الجزائري له وظيفة مزدوجة تتمثل في قبض وجمع الودائع ومنح القروض بمختلف أشكالها و المساهمة في رؤوس أموال كل المؤسسات وفتح الاعتمادات للحسابات الغير ممنوحة من طرف مؤسسات بنكية أخرى.

والقرض الشعبي الجزائري يعتبر مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم عالية تمتلكها الدولة كلياً، يحكمها القانون التجاري، وقد قدر رأس مالها ب 2.930.000.000 دينار جزائري.¹

الفرع الرابع: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA: هو أول بنك تجاري وطني، تأسس بموجب المرسوم 178/66 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية ليقوم بمهام البنوك الأجنبية التالية:²

— القرض الصناعي والتجاري CIC.

— بنك باريس والدول الهولندية BPPB.

— البنك الوطني من اجل الصناعة والتجارة في الجزائر BNCIA.

— القرض الجزائري التونسي.

أسس البنك الوطني الجزائري على انه شركة وطنية برأس مال 20 مليون دينار جزائري، وفي سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأى بنك تجاري إلا انه كان له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي، وفي 16 فيفري 1989 أصبح مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقاً لقوانين 01/88 و 03/88 و 04/88 ل 12 جانفي 1988 وقانون 119/88 ل 21 جوان 1988 و قانون 177/88 ل 28 ديسمبر 1988 وبالقانون التجاري.³

يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام كل بنك يستلزم الودائع من الجمهور ويقوم بالخدمات المهنية لمؤسسات، كما يقوم بالتعامل مع كل البنوك التجارية المتعارف عليها في المهنة البنكية وكل عمليات الصرف مع العملات الأجنبية وعمليات القرض في إطار التشريع المعمول به، وبالقوانين التي تنظم عمل البنوك في الجزائر خاصة قانون النقد والقرض، أي يلعب دور المراسل مع البنوك الأخرى.⁴

الفرع الخامس: تقديم بنك السلام الجزائري: هو بنك شامل يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية، ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، وهو ثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية وفق إستراتيجية مبتكرة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية.

تأسس بنك السلام الجزائري في 08 جوان 2006، وتم اعتماده من قبل بنك الجزائر في 10 سبتمبر 2008، ليبدأ مزاوله نشاطه في 20 أكتوبر 2008 برأس مال مكتتب ومدفوع قدره 7.2 مليار دينار جزائري أي ما يعادل (100) مليون دولار أمريكي ليصبح بذلك من اكبر المصارف في شمال إفريقيا، وكان ذلك في إطار عملية تأسيس

¹ تم الاطلاع عليه 2022/06/1 على 21 سا 44. www.cpa-bank.dz

² Société Inter-Bancaire de formation, Système Bancaire Algérien, p 16.

³ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 188.

⁴ ملفات ووثائق خاصة بالبنك الوطني الجزائري (القانون الداخلي).

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score وRaroc

مجموعة من بنوك السلام في البلدان العربية والإسلامية بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية، واختيرت الجزائر لتحتضن احد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب.

هو بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخدا و عطاء، ويتميز بجملة من الخصائص المتوافقة مع متطلبات العمل المصرفي الحديث و ضوابط الشريعة الإسلامية¹.

المطلب الثاني: تحليل ميزانية البنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).

يعتبر التحليل المالي لميزانية البنوك التجارية تشخيصا لحالتها، واستكشاف لمجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاطها، ويمكن التعرف على موارد البنوك التجارية من دراسة الأصول التي تمثل موجودات هذه البنوك والخصوم التي تمثل القيم التي تلتزم بها.

الفرع الأول: تحليل ميزانية بنك الخليج الجزائر AGB خلال الفترة (2016-2020): في هذا الفرع نقوم بتحليل أصول وخصوم بنك الخليج الجزائر AGB.

أولا: تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك الخليج الجزائر AGB خلال الفترة (2016-2020): يبين الجدول التالي أهم بنود أصول ميزانية بنك الخليج الجزائر AGB خلال الفترة (2016-2020):

جدول رقم (01): تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك الخليج الجزائر AGB بالدينار الجزائري.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
النقدية الجاهزة	29544542	61446277	33235455	10364057	9952720
إجمالي القروض	141353733	173678118	201797877	60657322	65530982
إجمالي الأصول	189382415	256860824	263014799	79785697	82796147

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملاحق (01) (02) (03).

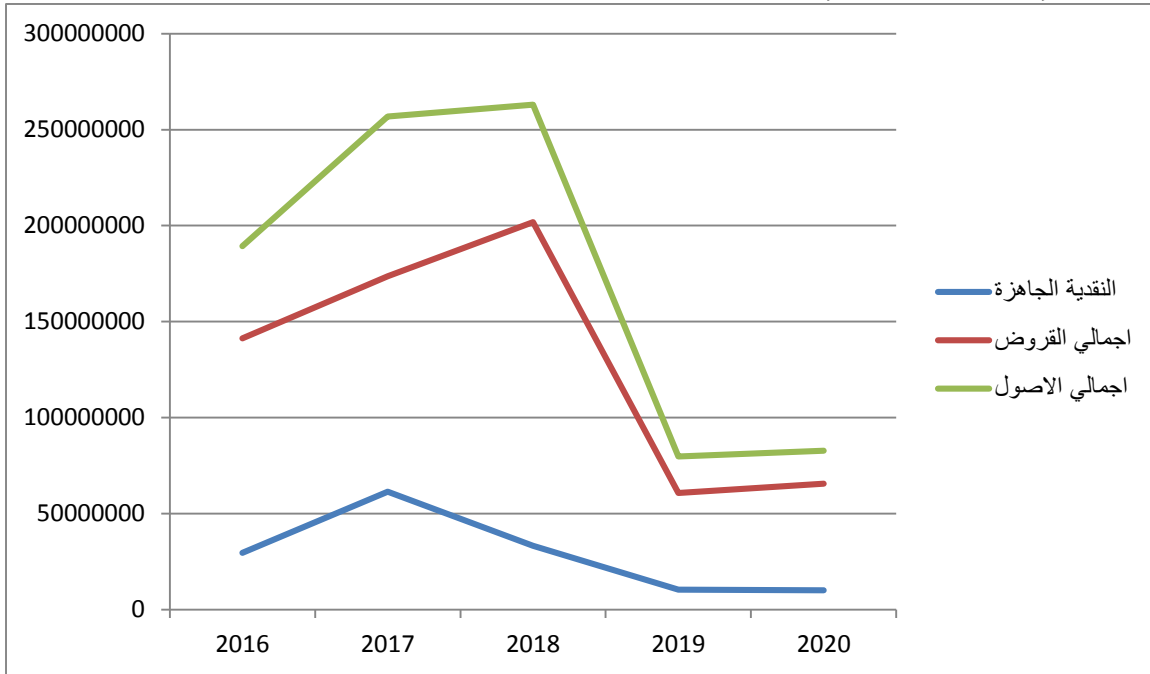
يبين الجدول أعلاه تطور أهم بنود أصول ميزانية بنك AGB خلال الفترة الممتدة (2016-2020). ولقد تطرقنا إلى أهم العناصر في جانب الأصول والمتمثلة في النقدية الجاهزة، وإجمالي القروض، وإجمالي الأصول. حيث نلاحظ تذبذب في حجم النقدية الجاهزة، التي بلغ حجمها سنة 2016 ما يقدر ب **29 544 542** ألف دينار جزائري، ثم ارتفع سنة 2017 إلى **61 446 277** ألف دينار جزائري، ثم انخفض سنة 2018 إلى **33 455 235** ألف دينار جزائري، ثم في سنة 2019 أيضا سجل انخفاض سريع في حجم النقدية الجاهزة قدر ب **057 33 364** ألف دينار جزائري، وبعدها انخفض نسبيا سنة 2020 إلى **9 952 720** ألف دينار جزائري. بينما نلاحظ فيما يخص حجم إجمالي القروض ارتفاع مستمر عبر سنوات الدراسة الثلاث الأولى، حيث قدر حجم إجمالي القروض سنة 2016 ب **141 353 733** ألف دينار جزائري، وارتفع سنة 2017 إلى **173 678 118**

تم الاطلاع عليه 2022/06/10 على 23 سا 36. www.alsalamalgeria.com¹

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score و Raroc

ألف دينار جزائري، ليواصل الارتفاع سنة 2018 حيث قدر ب 201 797 877 ألف دينار جزائري، لينخفض سنة 2019 إلى 60 657 322 ألف دينار جزائري، ثم 65 530 982 ألف دينار جزائري سنة 2020. نلاحظ أيضا ارتفاع مستمر في حجم إجمالي الأصول خلال سنوات الدراسة الثلاث الأولى، حيث قدر ب 382 415 189 ألف دينار جزائري سنة 2016، و 256 860 824 ألف دينار جزائري سنة 2017، وواصل الارتفاع سنة 2018 ليصل إلى أعلى قيمة قدرت ب 263 014 799 ألف دينار جزائري، ثم بعدها انخفض حجم إجمالي الأصول سنة 2019 إلى 79 785 697 ألف دينار جزائري، وواصل الانخفاض سنة 2020 ليصل إلى 147 82 796 ألف دينار جزائري. إلا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذا البنك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم(02):منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود أصول بنك الخليج الجزائر والمتمثلة في كل من النقدية الجاهزة وإجمالي القروض وإجمالي الأصول بدلالة الزمن.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(01).

1. تحليل النقدية الجاهزة: تعتبر النقدية الجاهزة خزينة للبنك التجاري وتمثيل مادي لأصوله، وتعبير عن مدى احتياجاته للسيولة، حيث نلاحظ التباينات التالية الحاصلة على مستوى بنك الخليج الجزائر (AGB)، ففي سنة 2016 سجلت نسبة منخفضة، ثم في سنة 2017 ارتفعت لأعلى قيمة، ثم نلاحظ انخفاض تدريجي في السنتين المتتاليتين لأنها تعتمد على الخدمات والرسوم التقليدية والعوائد الغير مشجعة لأصحاب رؤوس الأموال لادخارها أو استثمارها. ثم شهد بنك الخليج الجزائر AGB سنة 2020 ثبات في حجم النقدية الجاهزة وهذا راجع إلى مبادرات توفير التكاليف التي اتخذتها الإدارة التنفيذية.
2. تحليل إجمالي القروض: تعتبر القروض من العوامل المؤثرة على النقدية الجاهزة وهناك علاقة عكسية بينهما، أي كلما حافظ البنك على سيولته كلما انخفض حجم القروض والعكس صحيح، حيث نلاحظ ارتفاع في حجمها خلال السنوات الدراسة الأولى وذلك راجع لتراجع حجم النقدية الجاهزة فالبنك فضل أن يمنح

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score و Raroc

الجزء الأكبر من أصوله السائلة كقروض على أن يحتفظ بها كنفدية جاهزة من أجل الاستفادة من عوائدها. ثم نلاحظ انخفاض سريع في حجم إجمالي القروض سنة 2019 مما يعني أن البنك لم يمنح قروض في هذه السنة، ثم نلاحظ ارتفاع طفيف إلى ثبات سنة 2020 يدل أن البنك منح قروض لكن بوتيرة صغيرة.

3. تحليل إجمالي الأصول: نلاحظ ارتفاع تدريجي في حجم إجمالي الأصول خلال سنوات الدراسة الأولى، مما يدل على أن البنك يحقق أرباحا أكبر كل عام، ثم ينخفض الحجم سنة 2018 إلى 2019 دليل على خسائر في البنك، ثم نلاحظ ارتفاع طفيف سنة 2020 دليل على تحقيق أرباح بوتيرة قليلة.

ثانيا: تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك الخليج الجزائر AGB بالدينار الجزائري: يبين الجدول التالي أهم بنود خصوم ميزانية بنك الخليج الجزائر AGB خلال الفترة (2016-2020):

جدول رقم (02): تحليل أهم بنود خصوم لميزانية بنك الخليج الجزائر AGB بالدينار الجزائري.

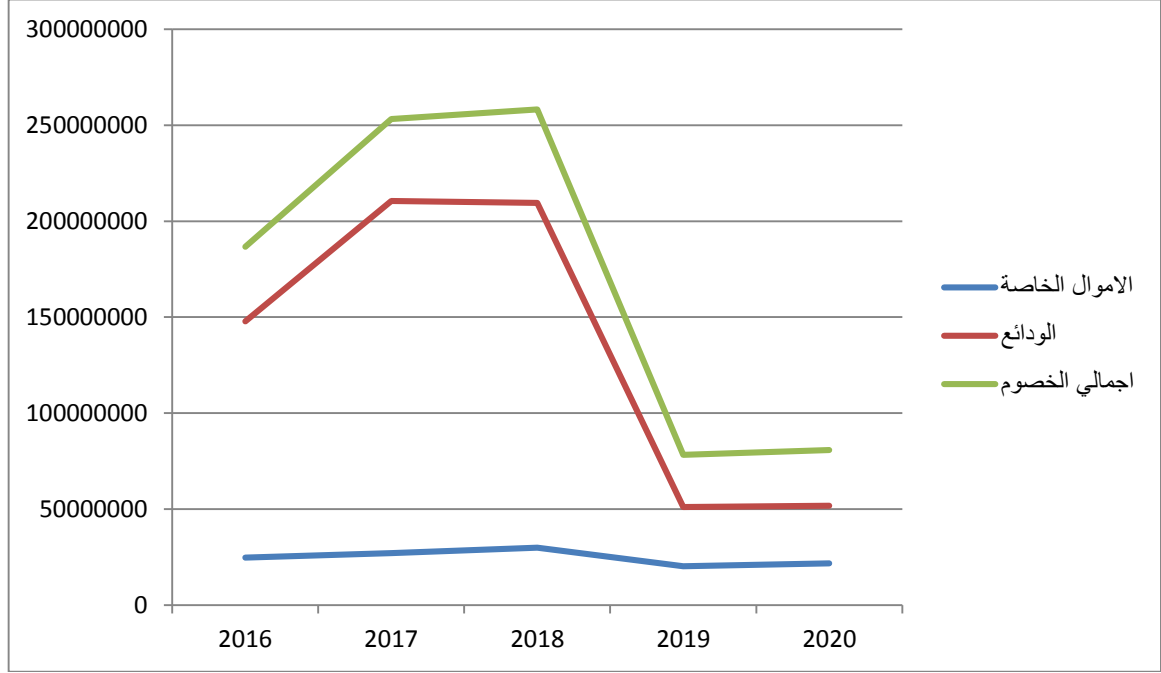
السنوات الخصوم	2016	2017	2018	2019	2020
الأموال الخاصة	24703413	27025491	29943672	20292256	21727040
الودائع	147830356	210496167	209439719	50997227	51813452
إجمالي الخصوم	186750622	253222849	258277633	78321173	80791703

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملاحق رقم (01) (02) (03).

يبين الجدول أعلاه تطور أهم بنود خصوم ميزانية بنك AGB خلال الفترة الممتدة (2016-2020). ولقد تطرقنا إلى أهم العناصر في جانب الخصوم والمتمثلة في الأموال الخاص، والودائع، وإجمالي الخصوم. حيث نلاحظ تذبذب في حجم الأموال الخاصة، حيث بلغ حجمها سنة 2016 ما يقدر بـ 24 703 413 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع سنة 2017 إلى 27 025 491 ألف دينار جزائري، وواصل هذا الارتفاع سنة 2018 حيث قدر بـ 29 943 672 ألف دينار جزائري، ثم في سنة 2019 سجل انخفاض سريع في حجم الأموال الخاصة قدر بـ 20 292 256 ألف دينار جزائري، ثم بعدها ارتفع نسبيا سنة 2020 إلى 21 270 040 ألف دينار جزائري. بينما نلاحظ فيما يخص حجم الودائع ارتفاع مستمر عبر سنوات الدراسة الثلاث الأولى، حيث قدر حجم الودائع سنة 2016 بـ 147 830 356 ألف دينار جزائري، وارتفع سنة 2017 إلى 210 496 167 ألف دينار جزائري، وواصل الارتفاع سنة 2018 حيث قدر بـ 209 439 719 ألف دينار جزائري، لينخفض سنة 2019 إلى 50 997 227 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع إلى 51 813 452 ألف دينار جزائري سنة 2020. نلاحظ أيضا ارتفاع مستمر في حجم إجمالي الخصوم خلال سنوات الدراسة الثلاث الأولى، حيث قدر بـ 186 750 622 ألف دينار جزائري سنة 2016، و 253 222 849 ألف دينار جزائري سنة 2017، وارتفع بنسبة ضئيلة سنة 2018 إلى 277 258 633 ألف دينار جزائري، ثم بعدها انخفض حجم إجمالي الخصوم سنة 2019 إلى

173 321 78 ألف دينار جزائري، ونلاحظ بعدها عودة الارتفاع سنة 2020 ليصل إلى 703 791 80 ألف دينار جزائري. إلا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذا البنك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود خصوم بنك AGB والمتمثلة في كل من الأموال الخاصة والودائع وإجمالي الخصوم بدلالة الزمن.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

1. **تحليل الأموال الخاصة:** تعتبر الأموال الخاصة مصدر أساسي من مصادر التمويل، توضع تحت تصرف البنك بصفة دائمة، نلاحظ ارتفاع طفيف في حجم الأموال الخاصة خلال الفترة (2016-2018) دليل على أن البنك الوضعية المالية للبنك مستقرة نوعا ما، ثم نلاحظ انخفاض سنة 2019 دليل على انخفاض احتياطات البنك وعدم تحقيق أرباح، ثم نلاحظ استقرار نسبي سنة 2020 راجع عودة السيولة الحسنة لأعمال البنك.

2. **تحليل الودائع:** للودائع أهمية كبيرة في تمويل الاقتصاد تتحول إلى قروض يمنحها البنك لزبائن آخرين، فنلاحظ سنة 2016 ارتفاع في حجم الودائع راجع إلى زيادة القروض التي يقدمها البنك للعملاء، ثم نلاحظ ثبات في حجم الودائع خلال (2017-2018) أي أن حجم القروض لم يتغير، ثم نلاحظ انخفاض سريع إلى مستقر خلال (2019-2020) راجع إلى تغيير سياسة البنك وانخفاض حجم القروض.

3. **تحليل إجمالي الخصوم:** نلاحظ ارتفاع في إجمالي الخصوم خلال سنوات الدراسة الأولى دليل على تحقيق البنك لأرباح، ثم تتخف خلال الفترة (2018-2019) دليل على تراجع في تحقيق الأرباح، ثم نلاحظ ارتفاع نسبي في حجم إجمالي الخصوم سنة 2020 راجع إلى تدارك الخسارة والعمل على رفع الأموال الخاصة.

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score و Raroc

الفرع الثاني: تحليل ميزانية بنك BNP PARIBAS خلال الفترة (2016-2020): في هذا الفرع نقوم بتحليل أصول وخصوم بنك bnp paribas.

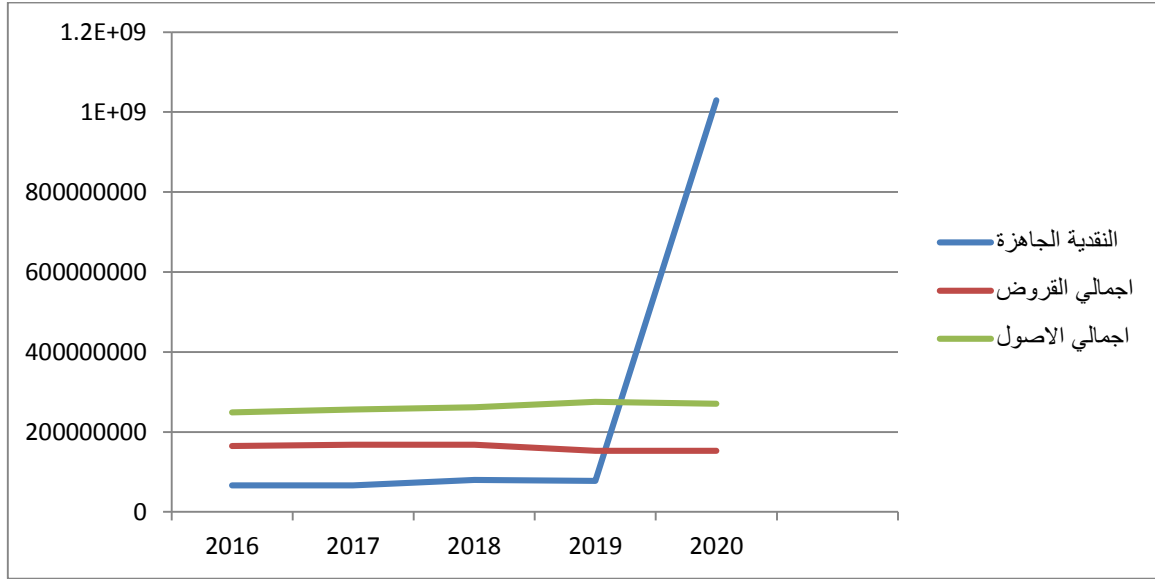
أولاً: تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك BNP BARIBAS خلال الفترة (2016-2020): يبين الجدول التالي أهم بنود أصول ميزانية بنك BNP PARIBAS خلال الفترة (2016-2020):
جدول رقم (03): تحليل أهم بنود أصول ميزانية لدى بنك BNP BARIBAS بالدينار الجزائري.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
النقدية الجاهزة	66012590	66734469	79691132	77767061	102982988
إجمالي القروض	164583181	168091690	167728981	153165928	153165928
إجمالي الأصول	248913031	255812988	262007545	275206397	270264154

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (04) (05) (06).

يبين الجدول أعلاه تطور أهم بنود أصول ميزانية بنك BNP PARIBAS خلال الفترة (2016-2020) والمتمثلة في العناصر المذكورة أعلاه، حيث نلاحظ تذبذب في حجم النقدية الجاهزة قدر ب 66 012 590 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع تدريجياً سنة 2017 إلى 66 734 469 ألف دينار جزائري، ثم سنة 2018 قدر ب 79 691 132 ألف دينار جزائري، لكن سرعان ما انخفض حجم النقدية الجاهزة سنة 2019 إلى 77 767 061 ألف دينار جزائري، ثم بعدها ارتفع سريعاً حيث قدر ب 10291 822 988 ألف دينار جزائري. أما فيما يخص إجمالي القروض فنلاحظ أيضاً أن حجمها في تذبذب، حيث قدر ب 583 181 164 ألف دينار جزائري سنة 2016، ثم ارتفع سنة 2017 إلى 168 091 690 ألف دينار جزائري، ثم انخفض نسبياً سنة 2018 إلى 167 728 981 ألف دينار جزائري، ليستقر عند حجم 153 165 928 سنتي 2019 و 2020. بينما نلاحظ فيما يخص إجمالي الأصول ارتفاعها المستمر من سنة لأخرى، حيث قدر حجمها سنة 2016 ب 248 913 031 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع سنة 2017 إلى 255 812 988 ألف دينار جزائري، وواصل الارتفاع سنة 2018 إلى 262 545 007 ألف دينار جزائري، ثم سنة 2019 قدر ب 275 206 397 ألف دينار جزائري، وانخفض نسبياً سنة 2020 إلى 270 264 154 ألف دينار جزائري. إلا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذه البنوك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم(04):منحنى تغيرات أهم بنود أصول ميزانية بنك BNP PARIBAS المتمثلة في كل من النقدية الجاهزة وإجمالي القروض وإجمالي الخصوم بدلالة الزمن.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(03).

1. تحليل النقدية الجاهزة: نلاحظ استقرار نسبي في حجم النقدية الجاهزة خلال الفترة (2016-2019)،

ثم يرتفع سريعا سنة 2020 دليل على قدرة البنك على مواجهة الخصوم الجارية وتسديد ديونه قصيرة الأجل بالاعتماد على النقدية الجاهزة.

2. تحليل إجمالي القروض: نلاحظ استقرار نسبي في حجم إجمالي القروض دليل على محافظة البنك على سيولته.

3. تحليل إجمالي الأصول: نلاحظ أيضا استقرار نسبي في حجم إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة (2016-2020) دليل على ثبات أرباح البنك.

ثانيا: تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك BNP BARIBAS خلال الفترة (2016-2020): يبين الجدول التالي أهم بنود خصوم ميزانية بنك خلال الفترة (2016-2020)

جدول رقم (04): تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك BNP BARIBAS بالدينار الجزائري.

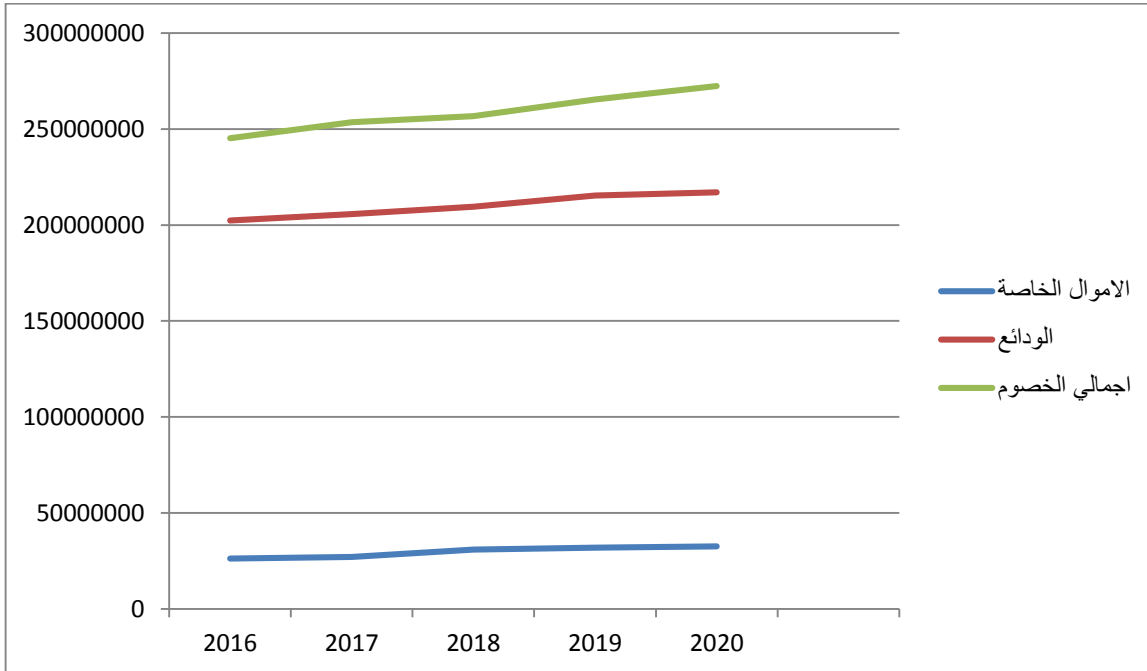
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الخصوم					
الأموال الخاصة	26296690	27102267	30860443	31837445	32653028
الودائع	202300581	205678054	209618882	215398597	216986365
إجمالي الخصوم	245259069	253511540	256750226	265418000	272406010

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم(04)(05)(06).

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score وRaroc

يبين الجدول أعلاه أهم بنود خصوم ميزانية بنك BNP PARIBAS خلال الفترة (2016-2020)، نلاحظ ارتفاع مستمر في حجم الأموال الخاصة حيث قدر بـ 26 296 690 ألف دينار جزائري، وارتفع إلى 27 102 267 ألف دينار جزائري سنة 2017، ثم سنة 2018 قدر بـ 30 860 443 ألف دينار جزائري، وواصل الارتفاع التدريجي إلى 31 837 445 ألف دينار جزائري سنة 2019، ثم 32 653 028 ألف دينار جزائري سنة 2020. أما فيما يخص الودائع فنلاحظ ارتفاع في حجمها، حيث قدر سنة 2016 بـ 202 300 581 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع نسبيا إلى 205 678 054 ألف دينار جزائري، وارتفع سنة 2018 إلى 209 882 618 209 ألف دينار جزائري، وعاود الارتفاع سنة 2019 إلى 216 597 398 ألف دينار جزائري، وارتفع نسبيا سنة 2020 حيث قدر بـ 216 986 365 ألف دينار جزائري. بينما في إجمالي الخصوم نلاحظ ارتفاعها المستمر حيث قدر حجمها سنة 2016 بـ 245 259 069 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع سنة 2017 إلى 251 253 540 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع نسبيا سنة 2018 إلى 256 750 226 ألف دينار جزائري، ليستمر في الارتفاع التدريجي خلال سنة 2019 حيث قدر بـ 265 000 418 265 ألف دينار جزائري، وسنة 2020 و سنة 2020 قدر بـ 272 406 010 ألف دينار جزائري. إلا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذه البنوك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود خصوم ميزانية بنك BNP BARIBAS والمتمثلة في كل من الأموال الخاصة والودائع وإجمالي الخصوم بدلالة الزمن.



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04).

1. تحليل الأموال الخاصة: نلاحظ استقرار نسبي في حجم الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة (2016-2020) دليل على السيولة الحسنة المستقرة لأعمال البنك.

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score و Raroc

2. تحليل الودائع: نلاحظ ارتفاع في حجم الودائع خلال فترة الدراسة (2016-2020)، راجع إلى السياسة الادخارية ناجحة ومنح البنك قروض للعملاء.
3. تحليل إجمالي الخصوم: نلاحظ أيضا ارتفاع في حجم إجمالي الخصوم يدل على تحقيق البنك لأرباح متواصلة.

الفرع الثالث: تحليل ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة (2016-2017): في هذا الفرع نقوم بتحليل أصول وخصوم بنك القرض الشعبي الجزائري CPA. أولا: تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة (2016-2020): يبين الجدول التالي أهم بنود أصول ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة (2016-2020):
الجدول رقم(05): تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري CPA بالدينار الجزائري.

2020	2019	2018	2017	2016	السنوات الأصول
496145	426229170	459062660	556778599	382774347	النقدية الجاهزة
2139217	2038914876	1754493171	1323418179	1283291859	إجمالي القروض
2689134	2514424453	2258543699	1922533695	1706566640	إجمالي الأصول

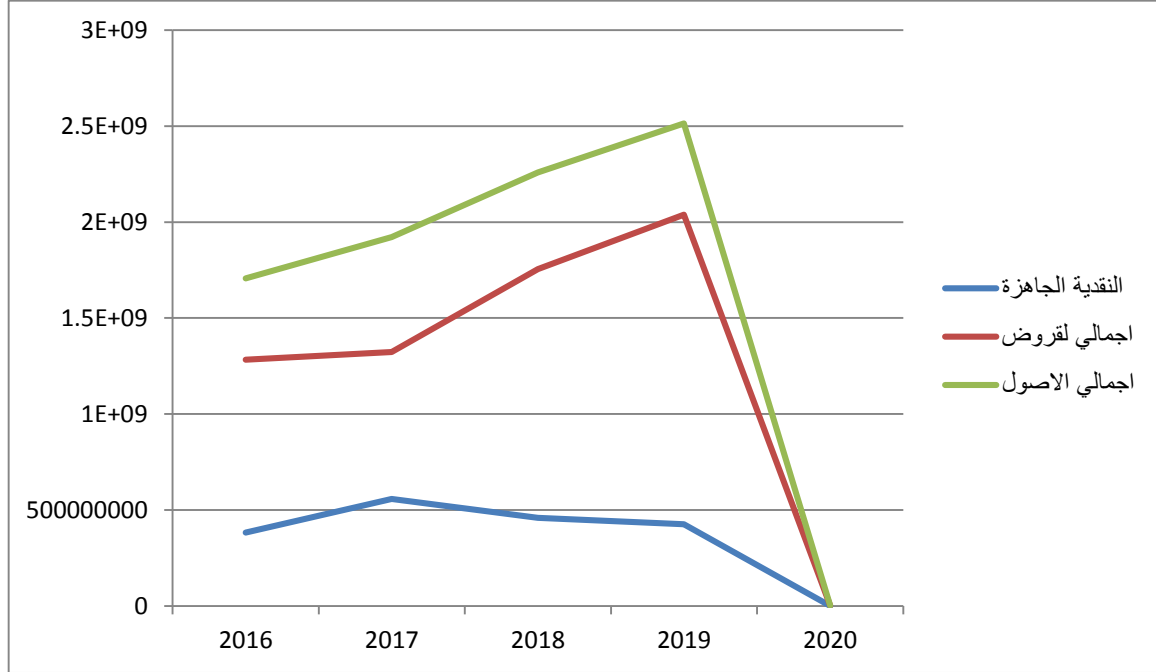
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم(07) (08) (09) (10) (11).

يبين الجدول أعلاه تطور أهم بنود أصول ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة (2016-2020) والمتمثلة في العناصر المذكورة أعلاه، حيث نلاحظ تذبذب في حجم النقدية الجاهزة قدر ب 347 774 382 ألف دينار جزائري سنة 2016، ثم ارتفع سنة 2017 إلى 556 778 599 ألف دينار جزائري، ثم انخفض سنة 2018 إلى 459 062 660 ألف دينار جزائري، وواصل الانخفاض سنة 2019 إلى 170 426 229 ألف دينار جزائري، ثم انخفض سنة 2020 إلى 496 145 ألف دينار جزائري. أما فيما يخص إجمالي القروض فنلاحظ أيضا أن حجمها في ارتفاع تدريجي خلال سنوات الدراسة الأربعة الأولى، حيث قدر ب 1 283 291 859 ألف دينار جزائري سنة 2016، ثم ارتفع سنة 2017 إلى 1 323 418 179 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع سنة 2018 إلى 1 754 493 171 ألف دينار جزائري، ثم قدر سنة 2019 ب 2 038 914 876 ألف دينار جزائري، ثم بعدها انخفض سنة 2020 إلى 213 217 ألف دينار جزائري. و نلاحظ فيما يخص إجمالي الأصول ارتفاعها المستمر أيضا خلال سنوات الدراسة الأربعة الأولى، حيث قدر حجمها سنة 2016 ب 1 706 566 640 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع سنة 2017 إلى 533 695 1 922 ألف دينار جزائري، وواصل الارتفاع سنة 2018 إلى 2 258 543 699 ألف دينار جزائري، ثم سنة 2019 قدر ب 2 514 424 433 ألف دينار جزائري، ثم بعدها انخفض سنة 2020 إلى 689 134

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score و Raroc

2 ألف دينار جزائري. إلا انه لغرض دراسة تطور مسار هذه البنوك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم(06):منحنى تغيرات أهم بنود أصول ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري CPA المتمثلة في كل من النقدية الجاهزة وإجمالي القروض وإجمالي الخصوم بدلالة الزمن.



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(05).

1. تحليل النقدية الجاهزة: نلاحظ تباينات في حجم النقدية الجاهزة على خلال فترة الدراسة (2016-2020)، حيث نفسر الارتفاع سنة 2016 إلى سنة 2017 بقدرة البنك على مواجهة الخصوم الجارية بالنقدية الجاهزة وقدرته على تسديد ديونه قصيرة الأجل، ثم نلاحظ تناقص حجم النقدية الجاهزة خلال الفترة (2018-2020) أي أن البنك فقد القدرة على مواجهة الخصوم الجارية وعدم قدرته على تسديد ديونه.

2. تحليل إجمالي القروض: نلاحظ ارتفاع متعاقب في حجم إجمالي القروض خلال الفترة(2016-2019) دليل على أن البنك قرر أن يمنح جزءا من أصوله السائلة كقرض بغية تحقيق عوائد وأرباح، ثم نلاحظ انخفاض ملحوظ في حجم إجمالي القروض سنة 2020 هذا يعني أن البنك لم يمنح قروض بنفس الوتيرة السابقة.

3. تحليل إجمالي الأصول: نلاحظ ارتفاع في حجم إجمالي الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة (2016-2019) دليل على سيرورته الحسنة وتحقيقه أرباح، ثم نلاحظ تراجع في حجم إجمالي الأصول راجع لتراجع تحقيق البنك للأرباح.

ثانيا: تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة (2016-2020): يبين الجدول التالي أهم بنود خصوم ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة (2016-2020):

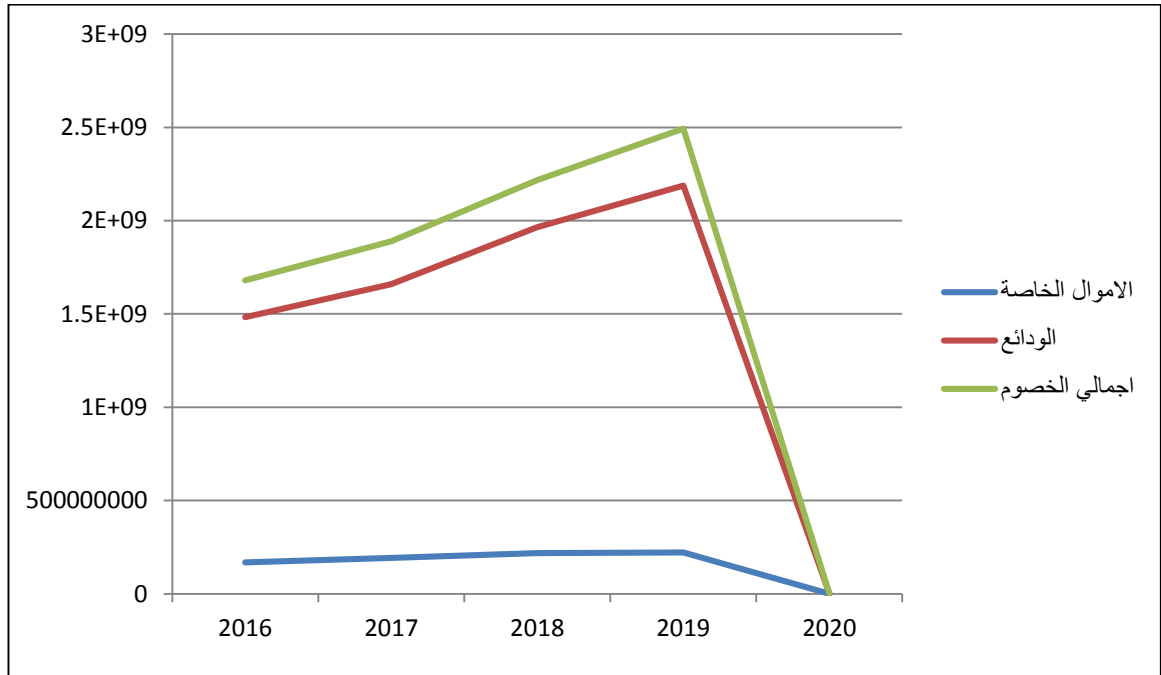
جدول رقم (06): تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري CPA بالدينار الجزائري.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الخصوم					
الأموال الخاصة	168523437	193845504	219792626	222066837	232865
الودائع	1483393454	1659275088	1965529479	2188551162	2306821
إجمالي الخصوم	1680263054	1889595787	2217562320	2492450007	2668531

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (07) (08) (09) (10) (11).

يبين الجدول أعلاه أهم بنود خصوم ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة (2016-2020)، نلاحظ ارتفاع مستمر في حجم الأموال الخاصة خلال سنوات الدراسة الأربعة الأولى، حيث قدر ب **523 437** ألف دينار جزائري، وارتفع إلى **193 845 504** ألف دينار جزائري سنة 2017، ثم سنة 2018 قدر ب **219 792 626** ألف دينار جزائري، وواصل الارتفاع التدريجي إلى **222 066 837** ألف دينار جزائري سنة 2019، ثم انخفض إلى **232 865** ألف دينار جزائري سنة 2020. أما فيما يخص الودائع فنلاحظ ارتفاع في حجمها أيضا خلال سنوات الدراسة الأربعة الأولى، حيث قدر سنة 2016 ب **1 483 393 454** ألف دينار جزائري، ثم ارتفع نسبيا إلى **6591 275 088** ألف دينار جزائري، وارتفع سنة 2018 إلى **965 529 479** ألف دينار جزائري، وواصل الارتفاع سنة 2019 إلى **2 188 551 162** ألف دينار جزائري، ثم انخفض سنة 2020 حيث قدر ب **2 306 821** ألف دينار جزائري. بينما في إجمالي الخصوم نلاحظ ارتفاعها المستمر حيث قدر حجمها سنة 2016 ب **1 680 263 054** ألف دينار جزائري، ثم ارتفع نسبيا سنة 2017 إلى **787595** ألف دينار جزائري، ثم قدر ب **2 217 562 320** ألف دينار جزائري سنة 2018، ليستمر في الارتفاع التدريجي خلال سنة 2019 حيث قدر ب **2 492 450 007** ألف دينار جزائري، ثم انخفض سنة 2020 إلى **2 668 531** ألف دينار جزائري. إلا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذه البنوك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم(07):منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود خصوم ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري CPAوالمتمثلة في كل من الأموال الخاصة والودائع وإجمالي الخصوم بدلالة الزمن.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (06).

1. **تحليل الأموال الخاصة:** نلاحظ استقرار نسبي في حجم الأموال الخاصة خلال الفترة (2016-2017) دليل على السيولة الجيدة لأعمال البنك، ثم نلاحظ ارتفاع طفيف خلال الفترة (2018-2019) راجع للأوضاع المالية الجيدة للبنك وتحقيقه أرباح، ثم نلاحظ انخفاض سنة 2020 دليل على تراجع الأوضاع المالية للبنك وعدم تحقيقه أرباح.

2. **تحليل الودائع:** نلاحظ ارتفاع في حجم الودائع خلال الفترة (2016-2019) راجع إلى السياسة الادخارية المتبعة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري CPA ومنحه قروض للعملاء، ثم نلاحظ انخفاض سريع في حجم الودائع سنة 2020 دليل على الحد من منح القروض للعملاء من طرف البنك.

3. **تحليل إجمالي الخصوم:** نلاحظ ارتفاع تدريجي أيضا في حجم إجمالي الخصوم خلال الفترة (2016-2019) راجع لتحقيق البنك أرباح و عوائد، ثم انخفاض ملحوظ سنة 2020 دليل على عدم تحقيق البنك لأرباح.

الفرع الرابع:تحليل ميزانية البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة(2016-2020): في هذا الفرع نقوم بتحليل أصول وخصوم البنك الوطني الجزائري BNA.

أولا: تحليل أهم بنود أصول ميزانية البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2016-2020): يبين الجدول التالي أهم بنود أصول ميزانية البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016-2020).

جدول رقم (07): تحليل أهم بنود أصول ميزانية البنك الوطني الجزائري BNA بالدينار الجزائري.

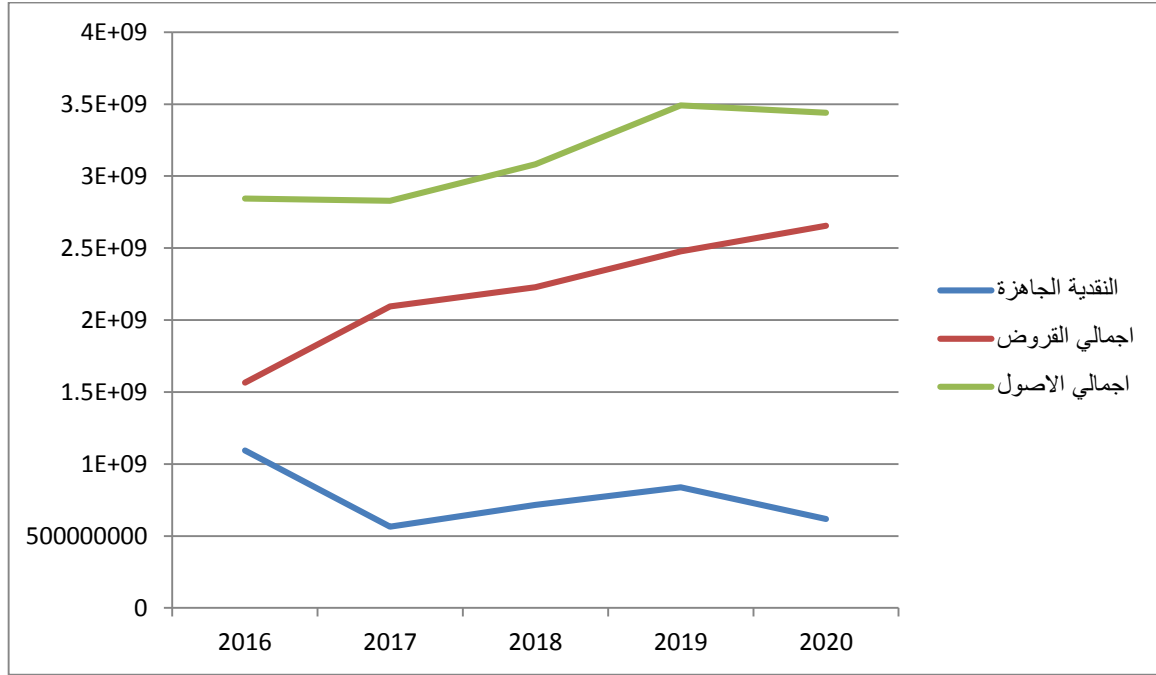
2020	2019	2018	2017	2016	السنوات الأصول
617634677	837370700	716860319	563917086	1093817414	النقدية الجاهزة
2655056008	2478064362	2227977041	2093563090	1565753013	إجمالي القروض
3440270872	3491982968	3082299350	2828633272	2843371178	إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (12) (13) (14).

يبين الجدول أعلاه تطور أهم بنود أصول ميزانية البنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة الممتدة (2016-2020). حيث نلاحظ تذبذب في حجم النقدية الجاهزة، حيث بلغ حجمها سنة 2016 ما يقدر بـ 414 093 817 ألف دينار جزائري، ثم انخفض هذا الارتفاع سنة 2017 إلى 563 917 086 ألف دينار جزائري، وسرعان ما عاد الارتفاع سنة حيث قدر بـ 33 235 455 ألف دينار جزائري، وواصل حجم النقدية الجاهزة في الارتفاع سنة 2019 حيث قدر بـ 837 370 700 ألف دينار جزائري، وبعدها سجل انخفاض سنة 2020 قدر بـ 617 634 677 ألف دينار جزائري. بينما نلاحظ فيما يخص حجم إجمالي القروض ارتفاع مستمر، حيث قدر حجم إجمالي القروض سنة 2016 بـ 1 565 753 013 ألف دينار جزائري، وارتفع سنة 2017 إلى 2 093 563 090 ألف دينار جزائري، ليواصل الارتفاع سنة 2018 حيث قدر بـ 977 041 655 227 ألف دينار جزائري، وقدر بـ 2 478 064 362 ألف دينار جزائري سنة 2018، ثم 2 655 056 008 ألف دينار جزائري سنة 2020. نلاحظ أيضا ارتفاع مستمر في حجم إجمالي الأصول، حيث قدر بـ 178 2 843 371 ألف دينار جزائري سنة 2016، و 2 828 633 272 ألف دينار جزائري سنة 2017، ارتفع سنة 2018 حيث قدر بـ 3 082 299 350 ألف دينار جزائري، وواصل الارتفاع سنة 2019 ليصل إلى أعلى قيمة قدرت بـ 3 491 982 968 ألف دينار جزائري، ثم لاحظنا بعدها ارتفاع نسبي سنة 2020 قدر بـ 872 3 440 270 ألف دينار جزائري. إلا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذا البنك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم(08):منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود أصول ميزانية البنك الوطني الجزائري والمتمثلة في كل

من النقدية الجاهزة وإجمالي القروض وإجمالي الأصول بدلالة الزمن.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (08).

1. تحليل النقدية الجاهزة: نلاحظ تباينات في حجم النقدية الجاهزة خلال سنوات الدراسة، ففي سنة 2016 سجلت انخفاض ، ثم ارتفعت خلال الفترة (2017-2019) دليل على أن للبنك القدرة على مواجهة الخصوم الجارية وتسديد الديون قصيرة الأجل بالنقدية الجاهزة ، ثم نلاحظ انخفاض سنة 2020 معناه أن البنك لم يحافظ على الارتفاع مقارنة بالسنتين السابقتين لأنها تعتمد على الخدمات و الرسوم التقليدية والشروط و العوائد العادية الغير مشجعة لأصحاب رؤوس الأموال لادخارها.

2. تحليل إجمالي القروض: نلاحظ ارتفاع متعاقب في حجم إجمالي القروض خلال سنوات الدراسة وذلك راجع لتذبذب في حجم النقدية الجاهزة أي أن البنك فضل أن يمنح أصوله السائلة كقروض على أن يحتفظ بها كنقدية جاهزة بغية الاستفادة من عوائدها.

3. تحليل إجمالي الأصول: نلاحظ استقرار في حجم إجمالي الأصول سنة 2016، ثم يرتفع سنة 2017 إلى 2019 راجع إلى تحقيقه أرباح وان الاستراتيجية المتبناة لاقت نجاح ، ثم نلاحظ انخفاض طفيف سنة 2020 سببه تراجع في تحقيق الأرباح للبنك الوطني الجزائري BNA

ثانيا: تحليل أهم بنود خصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري BNA بالدينار الجزائري: يبين الجدول التالي أهم بنود خصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016-2020).

جدول رقم (08): تحليل أهم بنود خصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري BNA بالدينار الجزائري.

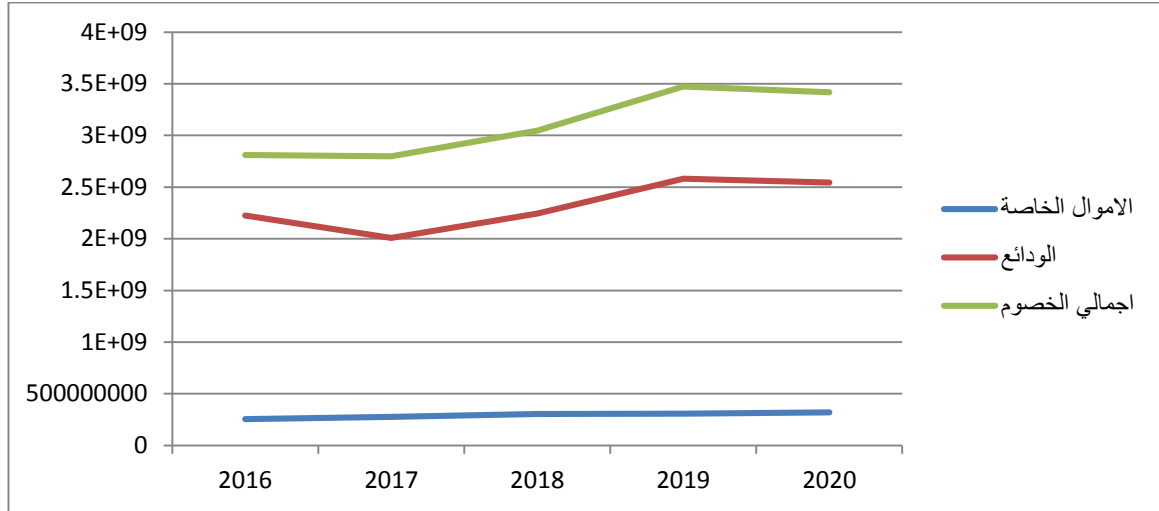
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الخصوم					
الأموال الخاصة	254567899	275569149	304222879	307172759	320742573
الودائع	2224187854	2009876370	2245063130	2580493323	2544765589
إجمالي الخصوم	2811951282	2798646525	30464667166	3472918773	3417223207

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (12) (13) (14).

يبين الجدول أعلاه تطور أهم بنود خصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة الممتدة (2016-2020)، حيث نلاحظ ارتفاع مستمر في حجم الأموال الخاصة، حيث بلغ حجمها سنة 2016 ما يقدر بـ 899 254 567 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع سنة 2017 إلى 149 275 569 ألف دينار جزائري، وارتفع سنة 2018 حيث قدر بـ 879 304 222 ألف دينار جزائري، ثم في سنة 2019 سجل أيضا ارتفاع نسبي في حجم الأموال قدر بـ 759 307 172 ألف دينار جزائري، وواصل الارتفاع سنة 2020 حيث قدر بـ 573 320 742 ألف دينار جزائري. بينما نلاحظ تذبذب فيما يخص حجم الودائع، حيث قدر سنة 2016 بـ 854 224 187 ألف دينار جزائري، وانخفض سنة 2017 إلى 370 2009 876 ألف دينار جزائري، وعاود الارتفاع سنة 2018 حيث قدر بـ 130 245 063 ألف دينار جزائري، وارتفع سنة 2019 إلى 323 2580 493 ألف دينار جزائري، وانخفض بنسبة ضئيلة إلى 589 2544 765 ألف دينار جزائري سنة 2020. نلاحظ أيضا تذبذب في حجم إجمالي الخصوم، حيث قدر بـ 282 811 951 ألف دينار جزائري سنة 2016، وانخفض إلى 525 646 525 2 798 ألف دينار جزائري سنة 2017، ثم ارتفع سنة 2018 إلى 166 3 046 467 ألف دينار جزائري، وواصل في الارتفاع سنة 2019 حيث قدر بـ 773 3 472 918 ألف دينار جزائري، وفي سنة 2020 قدر بـ 207 3 417 223 ألف دينار جزائري. إلا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذا البنك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score و Raroc

الشكل رقم(09): منحنى بياني يمثل تغيرات اهم بنود خصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري والمتمثلة في كل من الأموال الخاصة والودائع و إجمالي القروض بدلالة الزمن.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم(08).

1. تحليل الأموال الخاصة: نلاحظ استقرار نسبي في حجم الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة، دليل على السيولة الجيدة لأعمال البنك.

2. تحليل الودائع: نلاحظ انخفاض في حجم الودائع خلال الفترة (2016-2017) دليل على السياسة الادخارية التي اتبعها البنك، ثم نلاحظ ارتفاع خلال الفترة(2017-2019) سببه زيادة القروض التي يقدمها البنك للعملاء، ثم نلاحظ انخفاض طفيف في حجم الودائع سنة 2020 راجع إلى تقليل منح القروض.

3. تحليل إجمالي الخصوم: نلاحظ ارتفاع في حجم إجمالي الخصوم خلال الفترة (2016-2019) دليل على تحقيق البنك لأرباح، ثم نلاحظ انخفاض سنة 2020 راجع إلى وجود تراجع في حجم تحقيق الأرباح.

الفرع الخامس: تحليل ميزانية بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2020): في هذا الفرع نقوم بتحليل أصول وخصوم بنك السلام الجزائر.

أولاً: تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2020): يبين الجدول التالي أهم بنود أصول ميزانية بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2020):

جدول رقم (09): تحليل أهم بنود أصول ميزانية بنك السلام SALAM الجزائر بالدينار الجزائري.

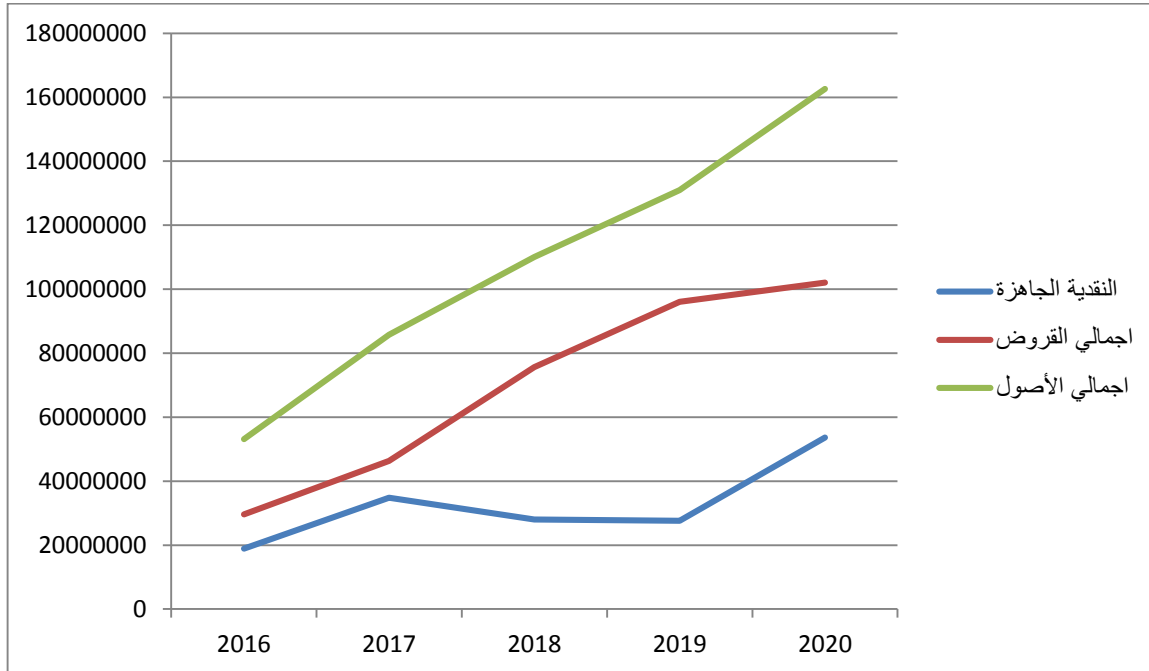
2020	2019	2018	2017	2016	السنوات الاصول
53 804 600	27 242 584	27 262 980	34 456 846	18 368 923	النقدية الجاهزة
102 464 031	96 039 098	75 478 616	46 694 302	29 072 587	إجمالي القروض
162 776 625	131 967 018	110 059 109	85 329 775	53 919 103	إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (15) (16) (17).

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score و Raroc

يبين الجدول أعلاه تطور أهم بنود أصول ميزانية بنك السلام الجزائري خلال الفترة (2016-2020). حيث نلاحظ تذبذب في حجم النقدية الجاهزة، حيث بلغ حجم النقدية الجاهزة سنة 2016 ما يقدر بـ 368 923 18 ألف دينار جزائري، ارتفع سنة 2017 إلى 34 456 846 ألف دينار جزائري، ثم انخفض سنة 2018 إلى 27 262 980 ألف دينار جزائري، ثم انخفض نسبيا سنة 2019 إلى 27 242 584 ألف دينار جزائري، ليرتفع سنة 2020 إلى 53 804 600 ألف دينار جزائري، بينما نلاحظ فيما يخص حجم إجمالي القروض ارتفاع مستمر عبر سنوات الدراسة حيث قدر حجم إجمالي القروض سنة 2016 بـ 29 072 587 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع سنة 2017 إلى 46 694 302 ألف دينار جزائري، ليواصل الارتفاع سنة 2018 إلى 75 616 478 ألف دينار جزائري، واصل الارتفاع سنة 2019 حيث قدر الحجم عندها بـ 96 039 098 ألف دينار جزائري، ووصل الحجم في سنة 2020 إلى أعلى قيمة مقدرة بـ 464 031 102 ألف دينار جزائري. نلاحظ أيضا ارتفاع مستمر في حجم إجمالي الأصول حيث قدر في سنة 2016 بـ 53 919 103 ألف دينار جزائري، وارتفع سنة 2017 إلى 85 329 775 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع سنة 2018 إلى 109 110 059 ألف دينار جزائري، وواصل الارتفاع سنة 2019 إلى 131 967 018 ألف دينار جزائري، كما نلاحظ وصول الحجم سنة 2020 إلى 776 625 162 ألف دينار جزائري. إلا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذه البنوك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود أصول ميزانية بنك السلام الجزائري المتمثلة في كل من النقدية الجاهزة وإجمالي القروض وإجمالي الأصول بدلالة الزمن.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه رقم (09).

1. تحليل النقدية الجاهزة: نلاحظ ارتفاع حجم النقدية الجاهزة خلال الفترة (2016-2017) دليل على قدرة البنك على مواجهة الخصوم الجارية وتسديد ديونه قصيرة الأجل بالاعتماد على النقدية الجاهزة، ثم نعلل الانخفاض خلال

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score و Raroc

الفترة (2017-2018) وان البنك غير قادر على تسديد ديونه، ثم نلاحظ ارتفاع خلال الفترة (2019-2020) راجع قدرة البنك على تسديد ديونه بالنقدية الجاهزة دون اللجوء إلى المخزون.

2. تحليل إجمالي القروض: نلاحظ ارتفاع متعاقب في حجم إجمالي القروض خلال فترة الدراسة دليل على أن البنك قرر أن يمنح جزء من أصوله السائلة كقروض لغرض تحقيق أرباح.

3. تحليل إجمالي الأصول: نلاحظ ارتفاع أيضا في حجم إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة دليل تحقيق البنك لعوائد وأرباح.

ثانيا: تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2020): يبين الجدول التالي أهم بنود خصوم ميزانية بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2020).

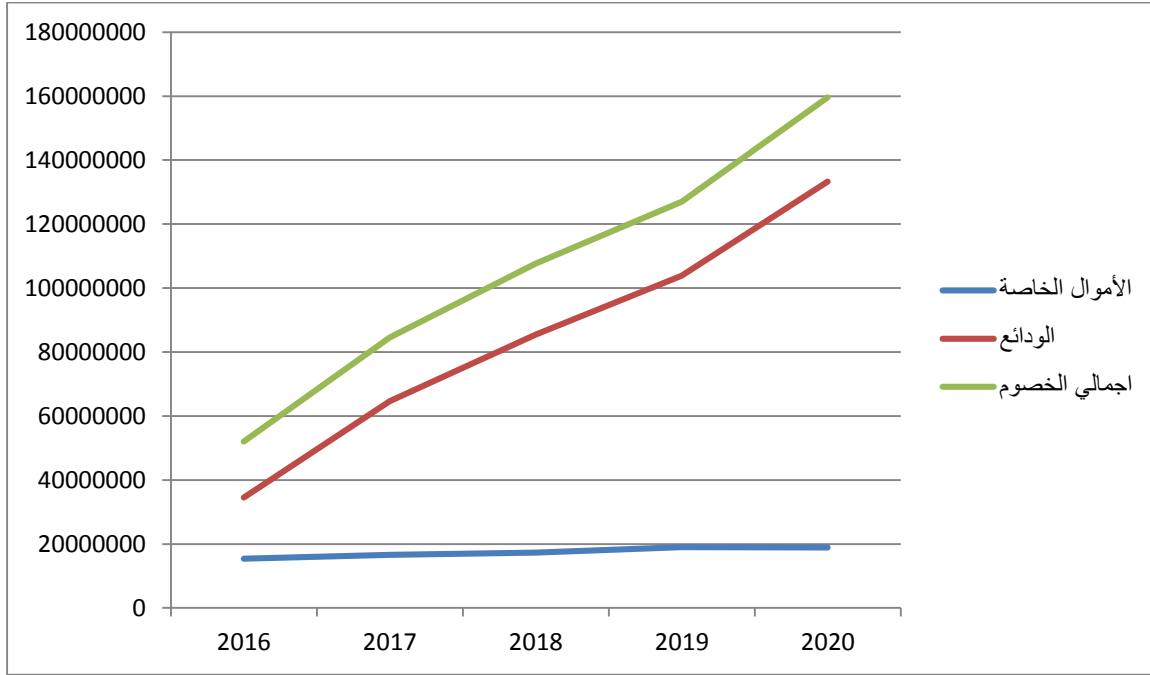
جدول رقم (10): تحليل أهم بنود خصوم ميزانية بنك السلام الجزائر SALAM بالدينار الجزائري.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الخصوم					
الأموال الخاصة	168523437	193845504	219792626	222066837	232865
الودائع	34 853 511	64 207 658	85 532 484	103 605 908	133 430 317
إجمالي الخصوم	52 833 023	84 083 594	107 044 691	127 557 011	159 588 556

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملاحق رقم (15) (16) (17).

يبين الجدول أعلاه تطور جانب خصوم البنك للفترة (2016-2020). حيث نلاحظ أن حجم الأموال الخاصة لسنة 2016 كانت 15 433 381 ألف دينار جزائري، ارتفعت سنة 2017 إلى 16 679 562 ألف دينار جزائري، ثم استمر الارتفاع سنة 2018 إلى 17 949 049 ألف دينار جزائري، ليواصل الارتفاع سنة 2019 إلى 19 201 012 ألف دينار جزائري ثم انخفض سنة 2020 إلى 18 240 900 ألف دينار جزائري، أما بالنسبة لحجم الودائع فنلاحظ أن الحجم يزداد باستمرار خلال سنوات الدراسة حيث نلاحظ سنة 2016 قدر ب 511 853 34 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع سنة 2017 إلى 64 207 658 ألف دينار جزائري، ليواصل الارتفاع سنة 2018 إلى 85 532 484 ألف دينار جزائري، نلاحظ أيضا الارتفاع مستمر سنتي 2019 إلى 908 103 605 ألف دينار جزائري وسنة 2020 إلى 133 430 317 ألف دينار جزائري. أما عن حجم إجمالي الخصوم فنلاحظ أيضا أن حجمه يرتفع مع مرور السنوات حيث قدر سنة 2016 ب 52 833 023 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع سنة 2017 إلى 84 083 594 ألف دينار جزائري، ليستمر في الارتفاع سنة 2018 إلى 107 044 691 ألف دينار جزائري، فيواصل الارتفاع سنتي 2019 إلى 127 557 011 ألف دينار جزائري وسنة 2020 إلى 159 588 556 ألف دينار جزائري. إلا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذه البنوك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (11):منحنى بياني يمثل تغيرات أهم بنود خصوم بنك السلام الجزائر المتمثلة في كل من الأموال الخاصة، الودائع، وإجمالي الخصوم بدلالة الزمن.



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (11).

1. تحليل الأموال الخاصة: نلاحظ استقرار نسبي في حجم الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى السيرورة الحسنة لأعمال البنك واستقراره على نفس الوضعية في حجم الأموال.
2. تحليل الودائع: نلاحظ ارتفاع متعاقب في حجم الودائع خلال فترة الدراسة يدل زيادة القروض التي يمنحها البنك للعملاء ونجاح سياسته الادخارية المتبعة.
3. تحليل إجمالي الخصوم: نلاحظ ارتفاع في حجم إجمالي الخصوم خلال فترة الدراسة، وذلك راجع لتحقيق البنك أرباح .

المطلب الثالث: تحليل حساب الأرباح و الخسائر للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة(2016-2020).

يعتبر حساب الأرباح والخسائر للبنوك التجارية حلقة الوصل بين ميزانية سنة مالية والسنوات التي تليها، وهو احد أهم الحسابات الختامية في البنوك، إذ يظهر الأسباب التي أدت إلى التغيرات في سنوات الميزانية ، وغرضه بيان صافي الربح.

الفرع الأول: تحليل أهم بنود أرباح وخسائر ميزانية بنك الخليج الجزائر AGB خلال الفترة (2016-2020):
يبين الجدول التالي أهم بنود أرباح و خسائر ميزانية بنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2016-2020).

جدول رقم (11): تحليل أهم بنود الأرباح والخسائر ميزانية بنك الخليج الجزائر AGB خلال الفترة (2016-2020) بالدينار الجزائري.

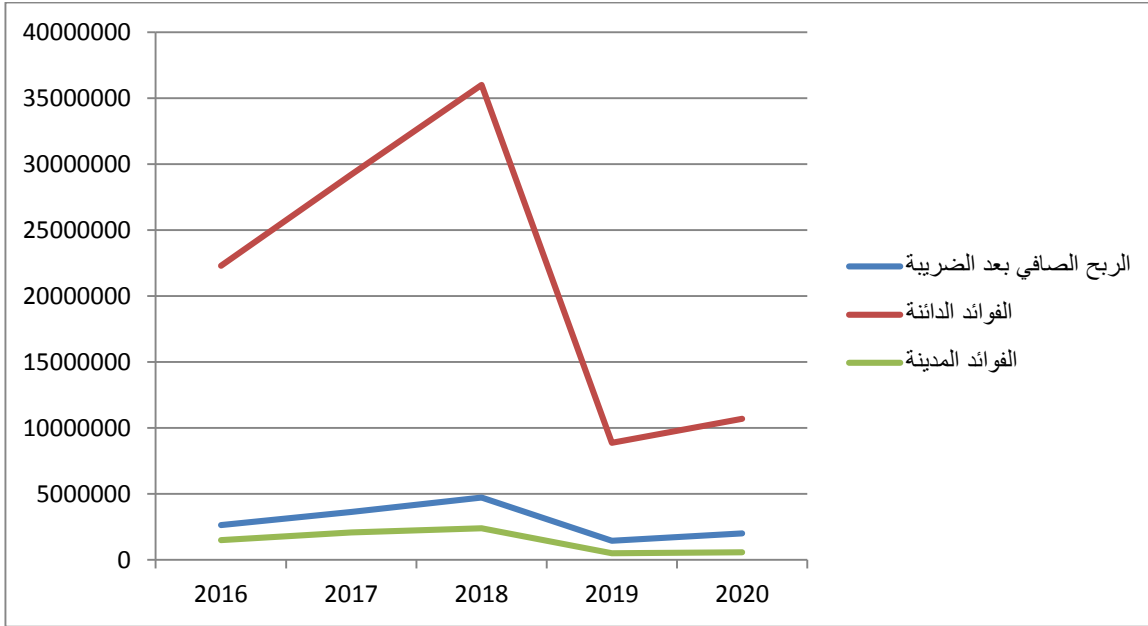
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الأرباح والخسائر					
الربح الصافي بعد الضريبة	2631793	3637975	4737168	1464524	2004444
الفوائد الدائنة	22299348	29207354	36005054	8880714	10695372
الفوائد المدينة	1492575	2073945	2392420	511827	585720

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق (01) (02) (03).

يبين الجدول أعلاه تطور أهم بنود أرباح وخسائر ميزانية بنك AGB خلال الفترة الممتدة (2016-2020). ولقد تطرقنا إلى أهم العناصر في جانب الأرباح والمتمثلة في الربح الصافي بعد الضريبة، والفوائد الدائنة، والفوائد المدينة. حيث نلاحظ تذبذب في حجم الربح الصافي بعد الضريبة، التي بلغ حجمها سنة 2016 ما يقدر بـ 793 631 2 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع سنة 2017 إلى 975 6373 ألف دينار جزائري، ارتفع سنة 2018 إلى 168 737 4 ألف دينار جزائري، ثم في سنة 2019 سجل انخفاض في حجم الربح الصافي بعد الضريبة حيث قدر بـ 524 464 1 ألف دينار جزائري، ثم عاود الارتفاع سنة 2020 إلى 444 004 2 ألف دينار جزائري. بينما نلاحظ فيما يخص حجم الفوائد الدائنة ارتفاع مستمر، حيث قدر سنة 2016 بـ 348 299 22 ألف دينار جزائري، وارتفع سنة 2017 إلى 354 207 29 ألف دينار جزائري، ليواصل الارتفاع سنة 2018 حيث قدر بـ 054 005 36 ألف دينار جزائري، لينخفض سنة 2019 إلى 714 880 8 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع سنة 2020 إلى 372 695 10 ألف دينار جزائري. نلاحظ أيضا ارتفاع تدريجي في حجم الفوائد المدينة، حيث قدر بـ 575 492 1 ألف دينار جزائري سنة 2016، و 945 073 2 ألف دينار جزائري سنة 2017، وسنة 2018 قدر بـ 420 392 2 ألف دينار جزائري، ثم بعدها انخفض حجم الفوائد المدينة ليصل سنة 2019 إلى 827 511 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع نسبيا سنة 2020 إلى 720 585 ألف دينار جزائري. إلا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذا البنك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم(12):منحنى بياني يمثل تغيرات حساب الأرباح والخسائر الخاص ببنك AGB والتمثلة في كل

من الربح الصافي والفوائد الدائنة والمدينة بدلالة الزمن.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(11).

1. تحليل الربح الصافي بعد الضريبة: نلاحظ تذبذب في حجم الربح الصافي بعد الضريبة خلال سنوات الدراسة، حيث نلاحظ ارتفاع خلال الفترة (2016-2018) دليل على أن البنك حقق أرباح معتبرة نتيجة تقديمه لخدمات لاقت استحسان الزبون، ثم نلاحظ انخفاض سنة 2019 دليل على تدني الأرباح مقارنة بالسنة السابقة، ثم نلاحظ ارتفاع تسبي سنة 2020 راجع لتحقيق أرباح.
 2. تحليل الفوائد الدائنة: نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ارتفاع في حجم الربح الصافي بعد الضريبة خلال الفترة (2016-2018) دليل على أن البنك حقق أرباح عالية، ثم نلاحظ انخفاض سريع سنة 2019 دليل تدني في الأرباح وتعثر البنك ماليا، ثم نلاحظ عودة الارتفاع سنة 2020 دليل على تحقيق البنك لأرباح.
 3. تحليل الفوائد المدينة: نلاحظ ارتفاع نسبي في حجم الفوائد المدينة خلال الفترة (2016-2018) راجع لزيادة معاملات البنك التي من شأنها تحقيق أرباح، ثم نلاحظ انخفاض سنة 2019 دليل على تراجع الحصة السوقية للفوائد المدينة، وفي سنة 2020 نلاحظ استقرار نسبي يدل على تحقيق أرباح نسبية.
- الفرع الثاني: تحليل حساب الأرباح والخسائر الخاص ببنك BNP PARIBAS خلال الفترة(2016-2020) -
 (2020): يبين الجدول التالي أهم بنود أرباح و خسائر ميزانية بنك BNP PARIBAS خلال الفترة (2016 -
 (2020).

جدول رقم (12): تحليل حساب الأرباح والخسائر الخاص ببنك BNP PARIBAS خلال (2016-2020)

(2020) بالدينار الجزائري.

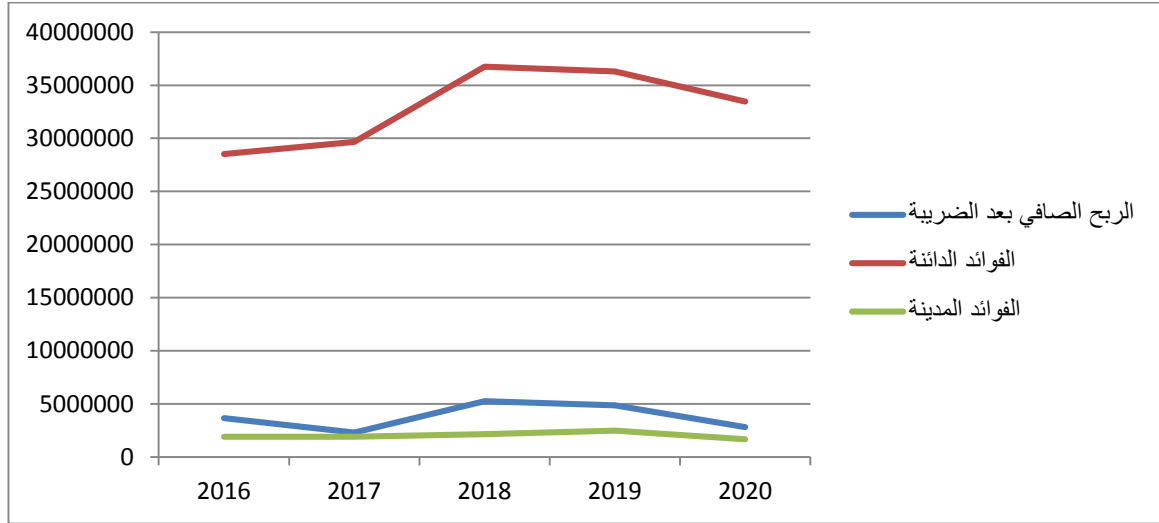
2020	2019	2018	2017	2016	السنوات الأرباح والخسائر
2800387	4846154	5257319	2301448	3653962	الربح الصافي بعد الضريبة
33462375	36292760	36749976	29667938	28517501	الفوائد الدائنة
1652089	2490807	2159817	1904963	1911318	الفوائد المدينة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (04) (05) (06).

يبين الجدول أعلاه تطور أهم بنود حساب الأرباح والخسائر لبنك BNP خلال الفترة (2016-2020). نلاحظ تذبذب في حجم الربح الصافي بعد الضريبة حيث قدر سنة 2016 ب 3 653 962 ألف دينار جزائري، ثم انخفض سنة 2017 ليصل إلى 2 301 448 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع بعدها سنة 2017 إلى 5 257 319 ألف دينار جزائري، وانخفض سنة 2019 حيث قدر ب 4 846 154 ألف دينار جزائري، وواصل الانخفاض سنة 2020 ليصل إلى حجم قدره 2 800 387 ألف دينار جزائري. أما فيما يخص حجم الفوائد الدائنة قدر سنة 2016 ب 28 517 501 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع سنة 2019 إلى 29 667 938 ألف دينار جزائري، وواصل الارتفاع سنة 2018 ليصل إلى 36 749 976 ألف دينار جزائري، ثم اخفض نسبيا سنة 2019 إلى 36 292 760 ألف دينار جزائري، ثم انخفض سنة 2020 ليصل إلى حجم قدره 33 462 375 ألف دينار جزائري. نلاحظ أيضا تذبذب في حجم الفوائد المدينة حيث قدر سنة 2016 ب 1 911 318 ألف دينار جزائري، وارتفع إلى 1 904 963 ألف دينار جزائري سنة 2017، وازداد الارتفاع سنة 2018 ليصل إلى 2 159 817 ألف دينار جزائري، ثم بعدها انخفض سريعا سنة 2020 وقدر ب 2 490 807 ألف دينار جزائري سنة 2019، بعدها انخفض سريعا سنة 2020 وقدر ب 1 652 089 ألف دينار جزائري. إلا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذا البنك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم(13):منحنى بياني يمثل تغيرات حساب الأرباح والخسائر الخاص ببنك BNP PARIBAS

والمتمثلة في كل من الربح الصافي بعد الضريبة والفوائد الدائنة والمدينة بدلالة الزمن.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(12).

1. تحليل الربح الصافي بعد الضريبة: نلاحظ انخفاض في حجم الربح الصافي بعد الضريبة خلال الفترة (2016-2017) دليل تدني أرباح البنك، ثم نلاحظ ارتفاع سنة 2018 دليل على أن البنك حقق أرباح معتبرة نتيجة تقديمه لخدمات لاقت استحسان الزبون، ثم عودة الانخفاض سنة 2020 راجع لعودة التدني في الأرباح.
2. تحليل الفوائد الدائنة: نلاحظ ارتفاع في حجم الفوائد الدائنة خلال الفترة (2016-2018) دليل على تحقيق البنك لأرباح، ثم نلاحظ انخفاض دليل على تدني هذه الأرباح أي تعثر في البنك.
3. تحليل الفوائد المدينة: نلاحظ استقرار نسبي في حجم الفوائد المدينة خلال فترة الدراسة (2016-2020) دليل على استقرار في معاملات البنك.

الفرع الثالث: تحليل حساب الأرباح والخسائر الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة (2016-2020): يبين الجدول التالي حساب الأرباح والخسائر الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة (2016-2020).

جدول رقم (13): تحليل حساب الأرباح والخسائر الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة (2016-2020) بالدينار الجزائري

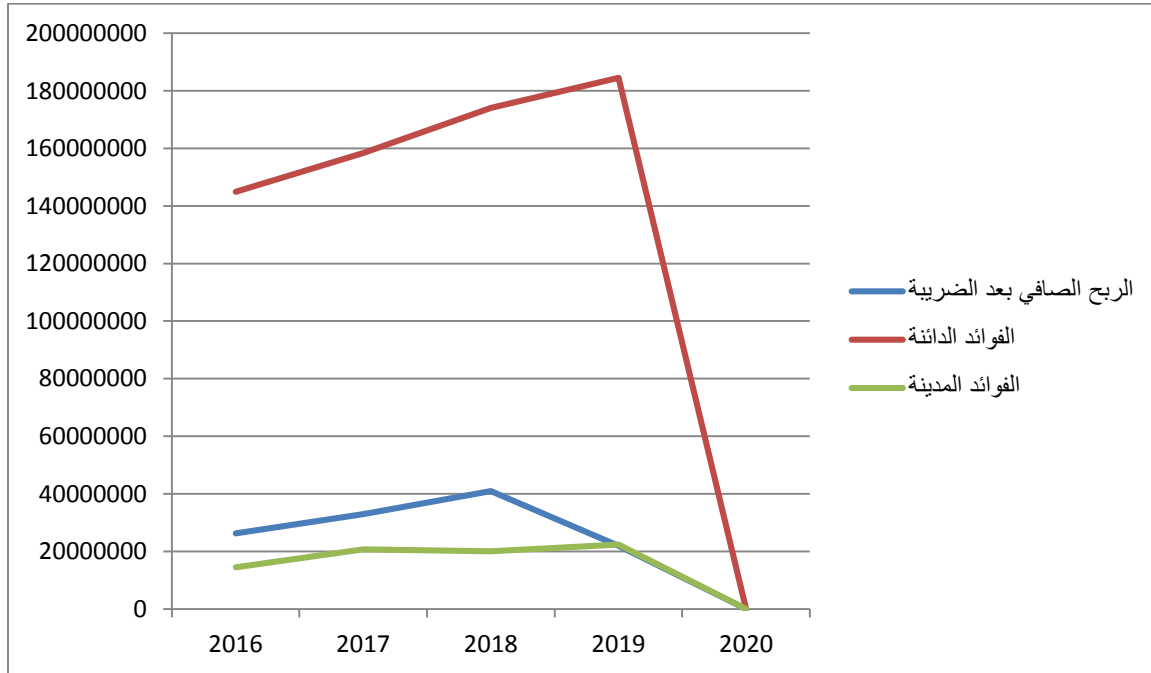
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الارباح والخسائر					
الربح الصافي بعد الضريبة	26303586	32937973	40981379	21974446	20603
الفوائد الدائنة	144958315	158383785	174003173	184481507	193335
الفوائد المدينة	14502036	20702811	20011554	22363390	26039

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (07) (08) (09) (10) (11).

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score و Raroc

يبين الجدول أعلاه تطور أهم بنود أرباح وخسائر ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة الممتدة (2016-2020). نلاحظ تذبذب في حجم الربح الصافي بعد الضريبة، حيث قدر بـ 26 303 586 ألف دينار جزائري سنة 2016، ثم ارتفع سنة 2017 إلى 32 937 973 ألف دينار جزائري، وواصل الارتفاع سنة 2018 إلى 40 981 379 ألف دينار جزائري، ثم بعدها انخفض سنة 2019 إلى 21 974 446 ألف دينار جزائري، ثم في سنة 2020 سجل انخفاض سريع في حجم الربح الصافي بعد الضريبة قدر بـ 20 603 ألف دينار جزائري. بينما نلاحظ فيما يخص حجم الفوائد الدائنة ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة الأربعة الأولى، حيث قدر سنة 2016 بـ 144 958 315 ألف دينار جزائري، وارتفع سنة 2017 إلى 158 383 785 ألف دينار جزائري، وسنة 2018 قدر بـ 174 003 173 ألف دينار جزائري، وواصل الارتفاع سنة 2019 إلى 184 481 507 ألف دينار جزائري، ثم انخفض سريعا سنة 2020 إلى 193 335 ألف دينار جزائري. نلاحظ أيضا تذبذب في حجم الفوائد المدينة، حيث قدر بـ 14 502 036 ألف دينار جزائري سنة 2016، ثم ارتفع إلى 20 702 811 ألف دينار جزائري سنة 2017، وانخفض نسبيا سنة 2018 إلى 20 011 554 ألف دينار جزائري، ثم عاود الارتفاع سنة 2019 حيث قدر بـ 22 363 390 ألف دينار جزائري، ثم بعدها انخفض سريعا سنة 2020 إلى 26 039 ألف دينار جزائري. إلا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذا البنك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم(14):منحنى بياني يمثل تغيرات حساب الأرباح والخسائر الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري CPA والمتمثلة في كل من الربح الصافي والفوائد الدائنة والمدينة بدلالة الزمن.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(13).

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score و Raroc

1. تحليل الربح الصافي بعد الضريبة: نلاحظ ارتفاع في حجم الربح الصافي بعد الضريبة خلال الفترة (2016-2018) راجع لتحقيق البنك أرباح، أما الانخفاض خلال الفترة (2018-2020) دليل على تدني الأرباح مقارنة بالسنوات السابقة.

2. تحليل الفوائد الدائنة: نلاحظ ارتفاع في حجم الفوائد الدائنة خلال الفترة (2016-2018) دليل على الربح الذي حققه البنك، نلاحظ انخفاض خلال الفترة (2018-2020) راجع إلى التعثر المالي للبنك.

3. تحليل الفوائد المدينة: نلاحظ ارتفاع طفيف إلى استقرار في حجم الفوائد المدينة خلال الفترة (2016-2019) دليل على تحقيق البنك أرباح معتبرة، ثم نلاحظ انخفاض سنة 2020 راجع إلى تراجع حصتها السوقية.

الفرع الرابع: تحليل حساب الأرباح والخسائر الخاص بالبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2016-2020): يبين الجدول التالي حساب الأرباح والخسائر الخاص بالبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016-2020).

جدول رقم (14): تحليل حساب الأرباح والخسائر الخاص بالبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2016-2020) بالدينار الجزائري.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الأرباح والخسائر					
الربح الصافي بعد الضريبة	31419896	29986747	35832184	19064194	23047665
الفوائد الدائنة	235635689	195737144	237592947	236861373	228641991
الفوائد المدينة	28518039	39173498	46183065	48708077	53077129

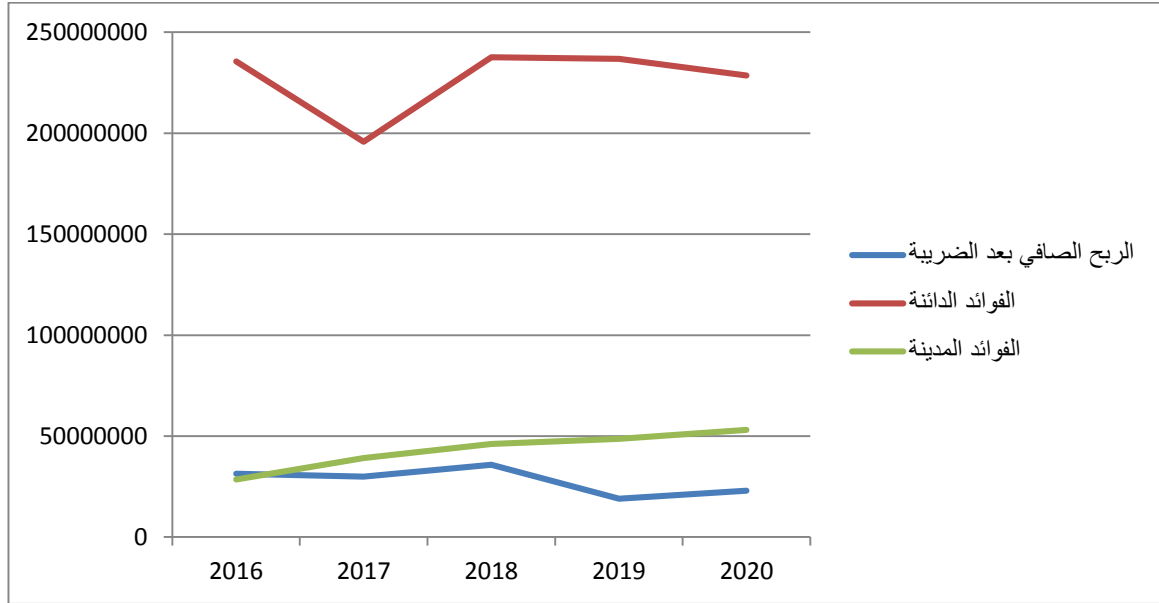
المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق (12)(13)(14).

يبين الجدول أعلاه تطور أهم بنود أرباح وخسائر ميزانية البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة الممتدة (2016-2020). حيث نلاحظ تذبذب في حجم الربح الصافي بعد الضريبة، بلغ حجمه سنة 2016 ما يقرب 31 419 896 ألف دينار جزائري، ثم انخفض سنة 2017 إلى 29 986 747 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع مرة أخرى سنة 2018 إلى 35 832 184 ألف دينار جزائري، ثم بعدها انخفض سنة 2019 إلى 19 064 194 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع سنة 2020 حيث قدر ب 23 047 665 ألف دينار جزائري. ونلاحظ تذبذب أيضا فيما يخص حجم الفوائد الدائنة، حيث قدر سنة 2016 ب 235 635 689 ألف دينار جزائري، وانخفض سنة 2017 إلى 195 737 144 ألف دينار جزائري، ليرتفع مرة أخرى سنة 2018 حيث قدر ب 237 592 947 ألف دينار جزائري، ثم 236 373 861 ألف دينار جزائري سنة 2019، وواصل الانخفاض سنة 2020 حيث قدر ب 228 641 991 ألف دينار جزائري. نلاحظ أيضا ارتفاع تدريجي ومستمر في حجم الفوائد المدينة، حيث قدر

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score وRaroc

ب 28 518 039 ألف دينار جزائري سنة 2016، ليرتفع إلى 39 173 498 ألف دينار جزائري سنة 2017، ثم 46 183 065 ألف دينار جزائري سنة 2018، وواصل الارتفاع ليصل سنة 2019 إلى 48 708 077 ألف دينار جزائري، ثم سنة 2020 قدر ب 53 077 129 ألف دينار جزائري. إلا انه لغرض دراسة تطور مسار هذا البنك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم(15):منحنى بياني يمثل تغيرات حساب الأرباح والخسائر الخاص بالبنك الوطني الجزائري BNA والمتمثلة في كل من الربح الصافي والفوائد الدائنة والمدينة بدلالة الزمن.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول (14).

1. تحليل الربح الصافي بعد الضريبة: نلاحظ تذبذب في حجم الربح الصافي بعد الضريبة خلال فترة الدراسة، حيث انخفاض نسبي سنة 2016، ثم نلاحظ ارتفاع خلال الفترة (2017-2018) نتيجة تحقيق البنك لأرباح، ثم نلاحظ انخفاض سنة 2019 دليل على تدني تحقيق الأرباح، ثم نلاحظ ارتفاع نسبي سنة 2020 أي الزيادة في تحقيق أرباح.

2. تحليل الفوائد الدائنة: نلاحظ تذبذب في حجم الفوائد الدائنة خلال فترة الدراسة، حيث يدل الانخفاض على تعثر البنك، ويدل الارتفاع على الربح الذي حققه البنك.

3. تحليل الفوائد المدينة: نلاحظ ارتفاع في حجم الفوائد المدينة خلال فترة الدراسة (2016-2020) معناه زيادة معاملات البنك التي من شأنها تحقيق أرباح.

الفرع الخامس: تحليل حساب الأرباح والخسائر الخاص ببنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2020): يبين الجدول التالي حساب الأرباح والخسائر الخاص ببنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2020).

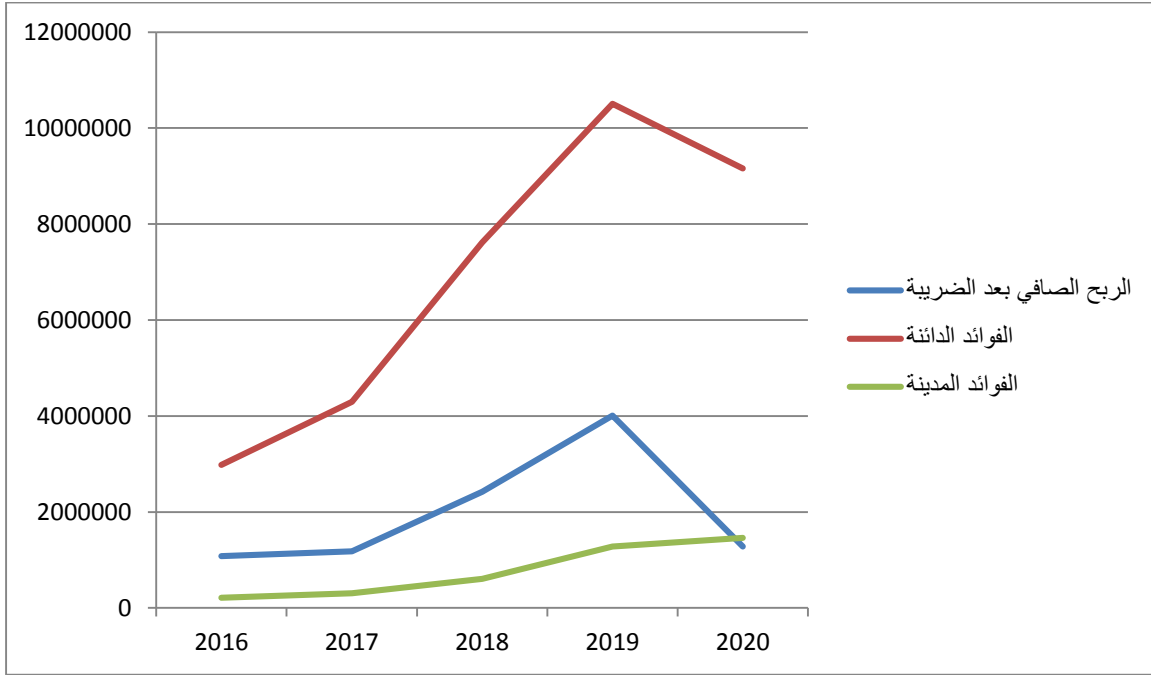
جدول رقم (15): تحليل حساب الأرباح والخسائر لبنك السلام الجزائر SALAM بالدينار الجزائري.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الأرباح والخسائر	1 086 080	1 246 181	2 015 418	4 410 007	3 188 069
الربح الصافي بعد الضريبة	2 904 979	4 585 293	7 305 620	10 907 508	9 105 159
الفوائد الدائنة	210 708	304 058	604 647	1 994 281	1 996 457
الفوائد المدينة					

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (15) (16) (17).

يبين الجدول أعلاه تطور جانب حساب الأرباح و الخسائر للبنك خلال الفترة (2016-2020). حيث نلاحظ تزايد مستمر في حجم الربح الصافي بعد الضريبة خلال الأربع سنوات الأولى (2016-2019) حيث قدر الحجم في 2016 ب 1 086 080 ألف دينار جزائري، ليرتفع سنة 2017 إلى 1 246 181 ألف دينار جزائري، ثم سنة 2018 قدر ب 2 015 418 ألف دينار جزائري، بعدها في سنة 2019 يصل الحجم إلى الذروة بقدر ب 4 410 007 ألف دينار جزائري، لينخفض سنة 2020 إلى 3 188 069 ألف دينار جزائري. بينما فيما يخص حجم الفوائد الدائنة نلاحظ ارتفاع الحجم في الأربع سنوات الأولى من الدراسة (2016-2019) حيث قدر الحجم سنة 2016 ب 2 904 979 ألف دينار جزائري، ليرتفع سنة 2017 إلى 4 585 293 ألف دينار جزائري، واستمر في الارتفاع سنة 2018 إلى 7 305 620 ألف دينار جزائري، حتى وصل إلى الذروة سنة 2019 بحجم قدر ب 10 907 508 ألف دينار جزائري، ثم انخفض سنة 2020 إلى 9 105 159 ألف دينار جزائري. أما فيما يخص حجما للفوائد المدينة فنلاحظ ارتفاع مستمر عقب سنوات الدراسة، حيث قدر حجم الفوائد المدينة سنة 2016 ب 708 210 ألف دينار جزائري، ثم ارتفع سنة 2017 إلى 304 058 ألف دينار جزائري، ليواصل الارتفاع سنة 2018 إلى 604 647 ألف دينار جزائري، كما قدر الحجم سنة 2019 ب 1 281 994 ألف دينار جزائري، ليصل إلى الذروة سنة 2020 بحجم قدر ب 1 996 457 ألف دينار جزائري. إلا أنه لغرض دراسة تطور مسار هذه البنوك بصورة دقيقة يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (16): منحنى بياني يمثل تغيرات حساب الأرباح والخسائر الخاص ببنك السلام الجزائر والمتمثلة في كل من الربح الصافي بعد الضريبة والفوائد الدائنة والفوائد المدينة بدلالة الزمن.



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (15).

1. تحليل الربح الصافي بعد الضريبة: لاحظنا تذبذب في حجم الربح الصافي بعد الضريبة حيث الارتفاع يدل على أن البنك حقق أرباح نتيجة تقديمه لخدمات لاقت استحسان الزبون، أما الانخفاض فيدل على تدني الأرباح المحققة في السنوات الفائتة.
2. تحليل الفوائد الدائنة: نلاحظ ارتفاع في حجم الفوائد الدائنة خلال الفترة (2016-2019) دليل على الارتفاع في الربح الصافي بعد الضريبة، ثم نلاحظ انخفاض سنة 2020 راجع إلى تعثر البنك.
1. تحليل الفوائد المدينة: نلاحظ ارتفاع في حجم الفوائد الدائنة خلال فترة الدراسة (2016-2020) راجع إلى زيادة معاملات البنك أدت إلى تحقيق أرباح.

المبحث الثاني: قياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية الجزائرية باستخدام مؤشر Z-score.

يعتبر مؤشر Z-Score للاستقرار المصرفي من الابتكارات التي تعكس حالة نجاح البنك من فشله، فهو يوضح الوضع المالي للمصرف ويقيس استقرار وسلامة البنوك على المستوى الفردي، حيث يحدد احتمال إعسار البنك، ويرتبط ذلك بوجود علاقة عكسية بين احتمال الإعسار وقيمة الدالة Z-SCORE ويقصد بالإعسار هنا كون أصول البنك أقل من خصومه أو ديونها، ويصبح البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية ويكون على عتبة الإفلاس، فهو من المقاييس الحديثة لقياس الاستقرار المصرفي حيث أن ارتفاع قيمة الدالة يقابله انخفاض للمخاطر الفشل والإعسار وانخفاض قيمتها ارتفاع في احتمال الإعسار أو تعثره.

ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: تقديم معطيات الدراسة.

المطلب الثاني: تفسير نتائج التقديم.

المطلب الأول: تقديم معطيات الدراسة.

تعتبر طريقة Z-Score الأكثر استعمالا لقياس الاستقرار وسلامة البنوك، حيث تقوم بتحديد احتمال إفسار البنك

$$Z - Score = \frac{E/A + \overline{ROA}}{\sigma ROA}$$

وتحسب بالعلاقة التالية:

حيث: \overline{ROA} : يمثل متوسط العائد/ إجمالي الأصول.

E/A : يمثل حقوق الملكية/إجمالي الأصول.

σROA : يمثل الانحراف المعياري للعائد.

وسنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل متغيرات الدالة.

الفرع الأول: تحليل معدل العائد على الأصول (ROA): يمثل العائد على الأصول مؤشر لمدى ربحية البنك

بالنسبة لإجمالي أصوله، ويشير للأرباح التي يتم توليدها من الأصول. ويمكن قياس العائد على الأصول للبنوك

التجارية ميدان الدراسة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (16): العائد على الأصول للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).

السنوات البنوك	2016	2017	2018	2019	2020
AGB	0.01389	0.01416	0.01801	0.01835	0.02420
BNP	0.0146	0.0089	0.0200	0.0179	0.0100
CPA	0.0154	0.0171	0.0181	0.0087	0.0076
BNA	0.0110	0.0106	0.0116	0.0054	0.0066
SALAM	0.0203	0.0137	0.0219	0.0305	0.0188

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق رقم (01) - (17).

بتحليلنا بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة العائد على الأصول تختلف من بنك لآخر، حيث ترتفع تدريجيا

وخلال سنوات الدراسة بالنسبة لبنك الخليج الجزائر AGB، ونلاحظ تذبذب في قيمته بالنسبة لبنك BNP

PARIBAS، أما بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري نلاحظ ارتفاع خلال سنوات الدراسة الأولى ثم ينخفض

سنتي 2019 و 2020، ونلاحظ تذبذب أيضا في العائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري بين ارتفاع

وانخفاض، أما بنك السلام الجزائر نلاحظ انخفاض خلال سنة 2016 إلى سنة

2017 ثم ارتفاع سنة 2018 إلى سنة 2019 إلى أعلى قيمة من قيم البنوك محل الدراسة حيث قدرت ب

0.0305 ثم انخفاض سنة 2020.

الفرع الثاني: تحليل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول E/A: يمكن قياس متوسط E/A للبنوك التجارية

محل الدراسة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (17): متوسط E/A للبنوك التجارية ميدان الدراسة (2016-2020).

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
البنوك					
AGB	0.1304	0.1052	0.1138	0.2543	0.2624
Bnp	0.1056	0.1059	0.1177	0.1156	0.1208
CPA	0.0987	0.1008	0.0973	0.0883	0.0865
BNA	0.0895	0.0974	0.0986	0.0879	0.0932
SALAM	3.1734	2.2599	1.9961	1.6949	0.0014

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق رقم (01) - (17).

نلاحظ من خلال الجدول تفاوت في قيمة E/A للبنوك ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020)، حيث نلاحظ ارتفاعها في بنك الخليج الجزائر AGB وبنك BNP خلال سنوات الدراسة، ونلاحظ انخفاضها بالنسبة لبنك القرض الشعبي CPA من 0.0987 إلى 0.0865، ونلاحظ تذبذب بالنسبة للبنك الوطني الجزائري BNA حيث ارتفعت من 0.0895 إلى 0.0986 سنة 2018، ثم انخفضت سنة 2018 لترتفع إلى 0.0932 سنة 2020، ونلاحظ انخفاض تدريجي في قيمة E/A بالنسبة لبنك السلام خلال فترة الدراسة من 3.1734 إلى 0.0014.

المطلب الثاني: تفسير نتائج التقديم.

سيتم استخدام مؤشر Z-Score في قياس الاستقرار المصرفي لعينة من البنوك التجارية (بنك الخليج الجزائر AGB، بنك BNP PARIBAS، بنك القرض الشعبي الجزائري CPA، البنك الوطني الجزائري BNA، بنك السلام الجزائر) خلال الفترة (2016-2020).

الفرع الأول: استخدام مؤشر Z-score لقياس الاستقرار المصرفي لبنك الخليج الجزائر AGB خلال الفترة (2016-2020): باستخدام معطيات القوائم المالية للفترة (2016-2020)، يمكن توضيح قيم مؤشر Z-Score في الجدول التالي:

جدول رقم (18): قيم مؤشر Z-Score لبنك الخليج الجزائر AGB خلال الفترة (2016-2020).

Z-Score	$(\frac{ROA - \overline{ROA}}{\sigma})^2$	K=E/A	ROA	Z-SCORE
1726.67	0.000068	0.1304	0.0138	2016
1410.68	0.000064	0.1052	0.0141	2017
1179.68	0.000016	0.1138	0.0180	2018
2359.97	0.000014	0.2543	0.0183	2019
1836.90	0.000004	0.2624	0.0242	2020
	0.000166		0.0884	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملاحق رقم (01) - (17).

$$\overline{ROA} = \frac{\sum ROA}{5 - 1} = 0.0221$$

$$\sigma = \sqrt{\frac{0.000166}{5 - 1}} = 0.0064$$

نلاحظ من الجدول أن قيمة مؤشر الاستقرار المصرفي Z-Score لبنك الخليج الجزائر AGB جيدة طوال فترة الدراسة وهي محصورة بين 1410.68 - 2359.97، أي وجوب تخفيض الأرباح بأكثر من 1410.68 مرة عن انحرافاتها المعيارية حتى تستنزف حقوق الملكية ومن تم يصبح البنك عاجز عن الوفاء بالتزاماته المالية. ونلاحظ أن قيمة المؤشر مرتفعة مما يدل على أن بنك الخليج الجزائر AGB يتمتع باستقرار مصرفي على المستوى الكلي يبعده عن حدود التعثر والإفلاس.

الفرع الثاني: استخدام مؤشر Z-score لقياس الاستقرار المصرفي لبنك بي أن نبي باريبا BNP PARIBAS خلال الفترة (2016-2020): باستخدام معطيات القوائم المالية للفترة (2016-2020)، يمكن توضيح قيم مؤشر Z-Score في الجدول التالي:

جدول رقم (19): مؤشر Z-Score لبنك BNP PARIBAS خلال الفترة (2016-2020).

Z-SCORE	$(\frac{ROA - \overline{ROA}}{\sigma})^2$	K=E/A	ROA	Z-SCORE
1358.52	0.00001	0.1056	0.0146	2016
2234.01	0.00008	0.1059	0.0089	2017
1088.92	0.0000046	0.1177	0.0200	2018
1197.83	0.0000000025	0.1156	0.0179	2019
2227.66	0.000061	0.1208	0.0100	2020
	0.000155		0.0714	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01) - (17).

$$\overline{ROA} = \frac{\sum ROA}{5-1} = 0.01785$$

$$\sigma = \sqrt{\frac{0.000155}{5-1}} = 0.00622$$

نلاحظ من الجدول أعلاه تحسن في قيمة مؤشر Z-Score، محصورة بين 1088.92-2234.01 أي وجوب تخفيض الأرباح بأكثر من 1088.92 مرة عن انحرافاتها المعيارية حتى تستنزف حقوق الملكية، ومن تم يصبح البنك عاجز عن الوفاء بالتزاماته ونلاحظ أن قيمة المؤشر مرتفعة وهذا يدل على أن بنك BNP PARIBAS يتمتع باستقرار مصرفي على المستوى الكلي وهذا يجعله بعيد من حدود التعثر والإفلاس.

الفرع الثالث: استخدام مؤشر Z-score لقياس الاستقرار المصرفي لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة (2016-2020): باستخدام معطيات القوائم المالية للفترة (2016-2020)، يمكن توضيح قيم مؤشر Z-Score في الجدول التالي:

جدول رقم (20): مؤشر Z-Score لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة (2016-2020).

Z-Score	$(\overline{ROA} - \frac{ROA}{\overline{ROA}})^2$	K=E/A	ROA	Z-SCORE
1219.11	0.0000017	0.0987	0.0154	السنوات 2016
1117.89	0.0000001	0.1008	0.0171	2017
1024.67	0.0000018	0.0973	0.0181	2018
1963.53	0.0000644	0.0883	0.0087	2019
2209.21	0.0000832	0.0865	0.0076	2020
	0.0001512		0.0669	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01) - (17).

$$\overline{ROA} = \frac{\sum ROA}{5-1} = 0.016725$$

$$\sigma = \sqrt{\frac{0.0001515}{5-1}} = 0.006148$$

نلاحظ انخفاض في قيمة المؤشر من سنة 2016 حتى سنة 2018 إلى 1024.67 بسبب انخفاض المعدل (k)، ثم نلاحظ تحسن حيث بلغ 2209.21 سنة 2020 أي وجوب تخفيض الأرباح بأكثر من 1024.67 مرة عن انحرافاتها المعيارية حتى تستنزف حقوق الملكية ومن تم يصبح البنك عاجز عن الوفاء بالتزاماته المالية. ونلاحظ أن قيمة المؤشر مرتفعة مما يدل على أن بنك القرض الشعبي الجزائري يتمتع باستقرار مصرفي على المستوى الكلي يبعده عن حدود التعثر والإفلاس.

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score و Raroc

الفرع الرابع: استخدام مؤشر Z-score لقياس الاستقرار المصرفي للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2016-2020): باستخدام معطيات القوائم المالية للفترة (2016-2020)، يمكن توضيح قيم مؤشر Z-Score في الجدول التالي:

جدول رقم(21): مؤشر Z-Score للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2016-2020).

Z-Score	$(ROA - ROA)^2$	K=E/A	ROA	Z-SCORE السنوات
2415.93	0.00000009	0.0895	0.0110	2016
2703.59	0.00000049	0.0974	0.0106	2017
2497.79	0.00000009	0.0986	0.0116	2018
4843.22	0.00003481	0.0879	0.0054	2019
4171.35	0.00002209	0.0932	0.0066	2020
	0.00005757		0.0452	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم(01) - (17).

$$\overline{ROA} = \frac{\sum ROA}{5 - 1} = 0.0113$$

$$\sigma = \sqrt{\frac{0.00005757}{5 - 1}} = 0.003793$$

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة مؤشر Z-Score جيدة طوال فترة الدراسة وهي محصورة بين **2415.93**-**4843.22** أي وجوب تخفيض الأرباح بأكثر من **2415.93** مرة عن انحرافاتها المعيارية حتى تستنزف حقوق الملكية ومن تم يصبح البنك عاجز عن الوفاء بالتزاماته المالية. ونلاحظ أن قيمة المؤشر مرتفعة مما يدل على أن البنك الوطني الجزائري BNA يتمتع باستقرار مصرفي على المستوى الكلي يبعده عن حدود التعثر والإفلاس.

الفرع الخامس: استخدام مؤشر Z-score لقياس الاستقرار المصرفي لبنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2020): باستخدام معطيات القوائم المالية للفترة (2016-2020)، يمكن توضيح قيم مؤشر Z-Score في الجدول التالي:

جدول رقم(22): مؤشر Z-Score لبنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2020).

Z-Score	$(ROA - ROA)^2$	K=E/A	ROA	Z-SCORE السنوات
18543.61	0.000036	3.1734	0.0203	2016
19632.46	0.000158	2.2599	0.0137	2017
10867.57	0.000019	1.9961	0.0219	2018
6639.15	0.000017	1.6949	0.0305	2019

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score و Raroc

254.03	0.000056	0.0014	0.0188	2020
	0.000286		0.1052	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01) - (17).

$$ROA = \frac{\sum ROA}{5 - 1} = 0.0263$$

$$\sigma = \sqrt{\frac{0.000286}{5 - 1}} = 0.0085$$

نلاحظ انخفاض في قيمة مؤشر Z-Score لبنك السلام الجزائر طوال فترة الدراسة من 18543.63 سنة 2016 إلى 254.03 سنة 2020، بسبب انخفاض المعدل (K) أي وجوب تخفيض الأرباح بأكثر من 254.03 مرة عن انحرافات المعيارية حتى تستنزف حقوق الملكية، ومن تم يصبح البنك عاجز عن الوفاء بالتزاماته المالية. ونلاحظ أن قيمة المؤشر مرتفعة مما يدل على أن بنك السلام الجزائر يتمتع باستقرار مصرفي على المستوى الكلي يبعده عن حدود التعثر والإفلاس.

الفرع السادس: ملخص وصفي لبيانات مؤشر Z-Score لعينة البنوك محل الدراسة: نلخص ما ورد من قيم لمؤشر Z-Score لعينة البنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة 2016-2020 في الجدول التالي:
الجدول رقم (23): ملخص وصفي لبيانات مؤشر Z-Score لعينة البنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة (2016-2020).

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
البنوك					
AGB	1726.67	1410.68	1179.68	2359.97	1836.90
BNP	1358.52	2234.01	1088.92	1197.83	2227.66
CPA	1219.11	1117.89	1024.67	1963.53	2209.21
BNA	2415.93	2703.59	2497.79	4843.22	4171.35
SALAM	18543.61	19632.46	10867.57	6639.15	254.03

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجداول (18) (19) (20) (21) (22).

نلاحظ أن كل البنوك سجلت قيمة مرتفعة لمؤشر Z-Score حيث سجل بنك الخليج الجزائر (AGB) أكبر قيمة له سنة 2019 قدرت ب 2359.97، وبنك bnp paribas 2234.01 سنة 2018، وسجل بنك القرض الشعبي الجزائري 2209.21 سنة 2020، والبنك الوطني الجزائري 4843.22 سنة 2019، أما بنك السلام فسجل قيمة 19632.46 سنة 2017. أي أنها تتمتع بالاستقرار المصرفي وفق هذا المؤشر. كما نلاحظ تقارب في النتائج باستثناء بنك السلام الجزائر قيمة المؤشر به كبيرة وهذا يعود إلى تمتعه بربحية كبيرة من خلال مؤشر ROA، إضافة إلى كونه سجل النسبة الأكبر فيما يتعلق برأس المال إلى إجمالي الأصول وهذا يدل على ارتفاع نسبة الملاءة مع انخفاض في المخاطرة دليل على انه البنك الأكثر استقرارا .

المبحث الثالث: قياس الاستقرار المصرفي للبنوك باستخدام مؤشر Raroc.

إن زيادة سرعة الأحداث في المؤسسات المالية والمصرفية واتساعها وتعقدتها على المستوى العالمي ينبغي أن تتبعه استحداث أدوات مالية جديدة والتوسع في استخدامها حيث زاد من حجم و تنوع المخاطر المصرفية، وتعد نماذج قياس المخاطر الحل الأمثل لمالها من مصداقية في القياس و التنبؤ بالمخاطر وتجنبها ، أبرزها نموذج العائد المعدل على رأس المال المعدل بالمخاطر والذي تم تطبيقه في العديد من البنوك، وهذا من أجل دراسة الاستقرار المصرفي لهاته البنوك.

ومن اجل ذلك قمنا بتقسيم المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: تقديم معطيات الدراسة.

المطلب الثاني: تفسير نتائج التقديم.

المطلب الأول: تقديم معطيات الدراسة.

سوف نتطرق في هذا المحور إلى الخسائر الغير المتوقعة من خلال جدول الميزانيات الصادرة عن كل مصرف، كما نتطرق أيضا إلى حساب رأس المال الاقتصادي الداخل في تكوين العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر، ثم نقوم بإيجاد العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر. وتتعلق الخسائر الغير متوقعة أساسا بمستويين من الخسائر، احتمال إفلاس المقترض والمدين، والخسائر الناجمة عن حالة الإفلاس أو الخطأ أو التعثر الاقتصادي الفعلي لأخذ القرض. هذه الخسائر تدخل في حساب الدخل المعدل على أساس أن سعر القرض يجب عليه أن يغطي الأخطار المتوقعة المتوسطة وتكون مخصصة لها الاحتياطات الاقتصادية، أما رأس المال الاقتصادي فهو عبارة عن قيمة تكون مخصصة لتغطية الأخطار الحادة (الخسائر الكبيرة) في النسبتين الأولى والثانية.

الفرع الأول: الخسائر الغير متوقعة لبنوك محل الدراسة: الفرع الأول: تتمثل الخسائر المتوقعة في فقدان او نقصان غير متوقع في الاصول وخسائر غير قابلة للاسترداد وغير متوقعة. ونتطرق في هذا الفرع للخسائر الغير المتوقعة للبنوك ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).

أولا : الخسائر الغير متوقعة لبنك AGB.

جدول رقم(24): الخسائر الغير متوقعة (xi) للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2016-2020).

السنوات البنوك	2016	2017	2018	2019	2020
AGB	406055	438412	445134	542492	627547
BNP	526838	1199874	1138924	1951609	4661361
CPA	3695365	3507939	3112604	249955542	51370
BNA	38172236	30045156	30088761	32089934	33705906
SALAM	226481	74375	308180	354911	317626

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق (01) - (17).

الفرع الثاني : حساب الانحراف المعياري للخسائر الغير المتوقعة للبنوك : نقوم في هذا الفرع بحساب الانحراف المعياري للبنوك ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).

أولا : حساب الانحراف المعياري لبنك AGB.

جدول رقم (25) : الانحراف المعياري لبنك الخليج الجزائر AGB خلال الفترة (2016-2020).

الانحراف المعياري السنوات	الخسائر غير المتوقعة xi	$Xi - \bar{X}$	$(Xi - \bar{X})^2$
2016	406055	-85837	7374172129
2017	438412	-53516	2863962256
2018	445134	-46794	2189678436

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score و Raroc

2556718096	50564	542492	2019
18392513161	135619	627547	2020
33377044078		2459640	المجموع
		491928	\bar{X}

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق (01) (02) (03).

$$\bar{X} = \frac{\sum Xi}{n} = \frac{2459640}{5} = 491928$$

وعليه فالانحراف المعياري لبنك AGB كالتالي:

$$\sigma = \sqrt{\sum \left(\frac{Xi - \bar{X}}{n} \right)^2} = \sqrt{\frac{33377044078}{5}}$$

$$\sigma = 36538.770684$$

ثانيا : حساب الانحراف المعياري لبنك BNP.

جدول رقم (26) : الانحراف المعياري لبنك BNP خلال الفترة (2016-2020).

$(Xi - \bar{X})^2$	$Xi - \bar{X}$	الخسائر الغير المتوقعة Xi	الانحراف المعياري السنوات
187384120.12	-1368883.2	526838	2016
484203325784	-695847.2	1199874	2017
572742001928	-756797.2	1138924	2018
3123446188.8	55887.8	1951609	2019
76487635638	2765639.8	4661361	2020
78467512512		9478606	المجموع
		1895721.1	\bar{X}

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق (04) (05) (06).

وعليه:

$$\bar{X} = \frac{\sum Xi}{N} = \frac{9478606}{5} = 1895721.2$$

وعليه فالانحراف المعياري لبنك BNP كالتالي:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum (Xi - \bar{X})^2}{n}} = \sqrt{\frac{78467512512512}{5}}$$

$$\sigma = 17771637.8017$$

ثالثا : حساب الانحراف المعياري لبنك CPA.

جدول رقم (27) : الانحراف المعياري لبنك القرض الشعبي AGB خلال الفترة (2016-2020).

$(X_i - \bar{X})^2$	$X_i - \bar{X}$	الخسائر الغير متوقعة x_i	الانحراف المعياري السنوات
1140547311405	-3377199	3695365	2016
12706551127	-3564625	3507939	2017
15681283156	-3959960	3112604	2018
32123314321	17922978	24995542	2019
49296641492	-7021194	51370	2020
12503551125		35362820	المجموع
		7072564	\bar{X}

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق (07) (08) (09) (10) (11) .

$$\bar{X} = \frac{\sum X_i}{n} = \frac{35362820}{5} = 7072564$$

وعليه فالانحراف المعياري لبنك CPA كالتالي:

$$\sigma = \sqrt{\sum \left(\frac{X_i - \bar{X}}{n} \right)^2} = \sqrt{\frac{12503551125}{5}}$$

$$\sigma = 22363.855772$$

رابعا: حساب الانحراف المعياري لبنك BNA.

جدول (28) : الانحراف المعياري للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016-2020).

$(X_i - \bar{X})^2$	$X_i - \bar{X}$	الخسائر الغير متوقعة x_i	الانحراف المعياري السنوات
2864269928642699	5351837.4	38172236	2016
77019715770197	-2775242.6	30040156	2017
746184474618447	-2731637.6	30088761	2018
533578531853	-730464.6	32089934	2019

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Raroc و Z-score

784123355455	885507.4	33705906	2020
1040445210404		164101993	المجموع
		32820398.6	\bar{X}

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق (12) (13) (14).

$$\bar{X} = \frac{\sum Xi}{n} = \frac{164101993}{5} = 32820398.6$$

وعليه فالانحراف المعياري لبنك BNA كالتالي:

$$\sigma = \sqrt{\sum \left(\frac{Xi - \bar{X}}{n} \right)^2} = \sqrt{\frac{10404452104}{5}}$$

$$\sigma = 20400.443$$

خامسا : حساب الانحراف المعياري لبنك السلام.

جدول رقم (29): الانحراف المعياري لبنك السلام خلال الفترة (2016-2020).

$(Xi - \bar{X})^2$	$Xi - \bar{X}$	الخسائر الغير متوقعة xi	الانحراف المعياري السنوات
890043688.96	-29833.6	226481	2016
33100926420	-181936.6	74375	2017
2690019717.2	51865.4	308180	2018
9721250093	98596.4	354911	2019
3759087770	61311.4	317626	2020
50161327689		1281573	المجموع
		256314.6	\bar{X}

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق (15) (16) (17).

$$\bar{X} = \frac{\sum Xi}{n} = \frac{1281573}{5} = 256314.6$$

وعليه فالانحراف المعياري لبنك السلام كالتالي:

$$\sigma = \sqrt{\sum \left(\frac{Xi - \bar{X}}{n} \right)^2} = \sqrt{\frac{50161327689}{5}}$$

$$\sigma = 44793.4493$$

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score وRaroc

الفرع الثالث : حساب رأس المال الاقتصادي للبنوك محل الدراسة : يتمثل رأس المال الاقتصادي في الاموال اللازمة لانشاء نشاط اقتصادي او تجاري يهدف الى الربح. وسنقوم في هذا الفرع بحساب رأس المال الاقتصادي للبنوك ميدان الدراسة خلال الفترة (2016-2020).

أولاً : حساب رأس المال الاقتصادي لبنك AGB.

الجدول رقم (30): رأس المال الاقتصادي لبنك AGB خلال الفترة (2016-2020).

السنوات	راس المال	الخسائر الغير متوقعة xi	الانحراف المعياري	رأس المال الاقتصادي
2016		406055	36538.77	14836750252
2017		438412		16019035233
2018		445134		16264648845
2019		542492		19821990415
2020		627547		22929795497

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (25).

يتم حساب رأس المال الاقتصادي بالعلاقة التالية:

رأس المال الاقتصادي = الخسائر المتوقعة X الانحراف المعياري.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كمية رأس المال الاقتصادي التي يحتاجها البنك لمواجهة الأخطار الغير المتوقعة قد قدرت بـ 22 929 795 497.

ثانياً : حساب رأس المال الاقتصادي لبنك BNP PARIBAS .

الجدول رقم (31): رأس المال الاقتصادي لبنك BNP PARIBAS خلال الفترة (2016-2020).

السنوات	راس المال	الخسائر الغير متوقعة xi	الانحراف المعياري	رأس المال الاقتصادي
2016		526838	17771637.81	93627741932
2017		1199874		21323726213
2018		1138924		20240545202
2019		1951609		34683288888
2020		4661361		82840019999

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول (26).

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score و Raroc

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كمية رأس المال الاقتصادي التي يحتاجها البنك لمواجهة الأخطار الغير المتوقعة قد قدرت ب **82 840 019 999** .
 ثالثا: حساب رأس المال الاقتصادي لبنك CPA.
 جدول رقم (32): رأس المال الاقتصادي لبنك CPA خلال الفترة (2016-2020).

السنوات	راس المال	الخسائر الغير متوقعة xi	الانحراف المعياري	رأس المال الاقتصادي
2016		3695365	22363.855	82642607032
2017		3507939		78451039145
2018		3112604		69609824528
2019		2499554.2		558996676934
2020		53730		1156882219.2

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول (27).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كمية رأس المال الاقتصادي التي يحتاجها البنك لمواجهة الأخطار الغير المتوقعة قد قدرت ب **11 568 822 192** .
 رابعا : حساب رأس المال الاقتصادي لبنك BNA.

جدول رقم (33) : رأس المال الاقتصادي لبنك BNA خلال الفترة (2016-2020).

السنوات	راس المال	الخسائر الغير متوقعة xi	الانحراف المعياري	رأس المال الاقتصادي
2016		38172236	20400.443	778730524701
2017		30045156		612934492404
2018		30088761		613824053721
2019		32089934		654648869441
2020		33705906		687615414116
المجموع		/	/	6 69 550 680 000

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الدول (28).

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Raroc و Z-score

من خلال الجدول نلاحظ أن كمية رأس المال الاقتصادي التي يحتاجها البنك لمواجهة الخسائر الغير المتوقعة قدر ب 6 69 550 680.00 .

خامسا : حساب رأس المال الاقتصادي لبنك السلام.

جدول رقم (34): رأس المال الاقتصادي لبنك السلام خلال الفترة (2016-2020).

السنوات	راس المال	الخسائر الغير متوقعة xi	الانحراف المعياري	رأس المال الاقتصادي
2016		226481	44793.449	10144865123
2017		74375		3331512769.4
2018		308180		13804445113
2019		354911		1589768778
2020		317626		14227564032

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (29).

من خلال الجدول نلاحظ أن كمية رأس المال الاقتصادي التي يحتاجها البنك لمواجهة الخسائر الغير المتوقعة قدر ب 14 227 564 032 .

المطلب الثاني : تفسير نتائج التقديم: سيتم استخدام مؤشر RAROC في قياس الاستقرار المصرفي لعينة من البنوك التجارية (بنك الخليج الجزائر AGB، بنك BNP PARIBAS، بنك القرض الشعبي الجزائري CPA، البنك الوطني الجزائري BNA، بنك السلام الجزائر) خلال الفترة (2016-2020).

الفرع الأول: استخدام RAROC لقياس الاستقرار المصرفي ببنك الخليج الجزائر AGB خلال الفترة (2016-2020): باستخدام معطيات القوائم المالية للفترة (2016-2020)، يمكن توضيح قيم مؤشر RAROC في الجدول التالي:

جدول رقم (35): قيم مؤشر RAROC لبنك الخليج الجزائر AGB خلال الفترة (2016-2020).

السنوات	RAROC	العائد المتوقع ER	رأس المال الاقتصادي	رأس المال المعدل بالمخاطر
2016		2631793	14836750252	0.017738
2017		3637975	16019035233	0.02271
2018		4737168	16264648845	0.029125
2019		1464524	19821990415	0.00738

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score و Raroc

0.00874	22929795497	2004444	2020
---------	-------------	---------	------

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول (25).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة أو قيمة رأس المال المعدل بالمخاطر ضعيفة في السنة 2016 لتزداد تدريجياً سنة 2017 حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2020 وقدرت بـ **0.00874** أي بنسبة **0.874%** وعليه فإنها ته القيمة لا تكفي لمواجهة الخسائر الغير المتوقعة وهذا عن طريق مقدار رأس المال الاقتصادي كما أن قيمة العائد المعدل بالمخاطر متعلقة بدرجة أو نسبة الخسائر الغير المتوقعة لهذا البنك وبالتالي فإن الزيادة أو الانخفاض في قيمة المعدل عائد إلى طبيعة ودرجة الخسائر الغير المتوقعة من طرف البنك.

الفرع الثاني: استخدام **RAROC** لقياس الاستقرار المصرفي بينك **BNP PARIBAS** خلال الفترة (2016-2020) باستخدام معطيات القوائم المالية للفترة (2016-2020)، يمكن توضيح قيم مؤشر **RAROC** في الجدول التالي:

جدول رقم (36): قيم مؤشر **RAROC** لبنك **BNP PARIBAS** خلال الفترة (2016-2020).

رأس المال المعدل بالمخاطر	رأس المال الاقتصادي	العائد المتوقع ER	RAROC السنوات
0.00390	93627741932	3653962	2016
0.01079	21323726213	2301448	2017
0.0259	20240545202	5257319	2018
0.00589	34683288888	2045767	2019
0.00338	82840019999	2800387	2020

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول (26).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة أو قيمة رأس المال المعدل بالمخاطر ضعيفة في السنة 2016 لتزداد تدريجياً سنة 2017 حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2020 وقدرت بـ **0.0039** أي بنسبة **0.39%** وعليه فإنها ته القيمة لا تكفي لمواجهة الخسائر الغير المتوقعة وهذا عن طريق مقدار رأس المال الاقتصادي كما أن قيمة العائد المعدل بالمخاطر متعلقة بدرجة أو نسبة الخسائر الغير المتوقعة لهذا البنك وبالتالي فإن الزيادة أو الانخفاض في قيمة المعدل عائد إلى طبيعة ودرجة الخسائر الغير المتوقعة من طرف البنك.

الفرع الثالث: استخدام **RAROC** لقياس الاستقرار المصرفي بينك **CPA** خلال الفترة (2016-2020) باستخدام معطيات القوائم المالية للفترة (2016-2020)، يمكن توضيح قيم مؤشر **RAROC** في الجدول التالي:

جدول رقم (37): قيم مؤشر RAROC لبنك BNP PARIBAS خلال الفترة (2016-2020).

السنوات	RAROC	العائد المتوقع ER	رأس المال الاقتصادي	رأس المال المعدل بالمخاطر
2016		26303586	82642607032	0.03182
2017		32937968	78451039145	0.0419
2018		40981379	69609824528	0.05887
2019		21974446	558996676934	0.00393
2020		20603	1156882219.2	0.000178

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول (27).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة أو قيمة رأس المال المعدل بالمخاطر ضعيفة في السنة 2016 لتزداد تدريجياً سنة 2017 حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2020 وقدرت بـ **0.0419** أي بنسبة **0.41%** وعليه فإنها ته القيمة لا تكفي لمواجهة الخسائر الغير المتوقعة وهذا عن طريق مقدار رأس المال الاقتصادي كما أن قيمة العائد المعدل بالمخاطر متعلقة بدرجة أو نسبة الخسائر الغير المتوقعة لهذا البنك وبالتالي فإن الزيادة أو الانخفاض في قيمة المعدل عائد إلى طبيعة ودرجة الخسائر الغير المتوقعة من طرف البنك.

الفرع الرابع: استخدام RAROC لقياس الاستقرار المصرفي لبنك BNA خلال الفترة (2016-2020): باستخدام معطيات القوائم المالية للفترة (2016-2020)، يمكن توضيح قيم مؤشر RAROC في الجدول التالي:

جدول رقم (38): قيم مؤشر RAROC لبنك BNA خلال الفترة (2016-2020).

السنوات	RAROC	العائد المتوقع ER	رأس المال الاقتصادي	رأس المال المعدل بالمخاطر
2016		31419896	778730524701	0.00403
2017		29986747	612934492404	0.00489
2018		35832184	613824053721	0.00583
2019		19064194	654648869441	0.00291
2020		23047655	687615414116	0.00335

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول (28).

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score و Raroc

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة أو قيمة رأس المال المعدل بالمخاطر ضعيفة في السنة 2016 لتزداد تدريجياً سنة 2017 حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2020 وقدر بـ **0.0035** أي بنسبة **0.335%** وعليه فإنها ته القيمة لا تكفي لمواجهة الخسائر الغير المتوقعة وهذا عن طريق مقدار رأس المال الاقتصادي كما أن قيمة العائد المعدل بالمخاطر متعلقة بدرجة أو نسبة الخسائر الغير المتوقعة لهذا البنك وبالتالي فإن الزيادة أو الانخفاض في قيمة المعدل عائد إلى طبيعة ودرجة الخسائر الغير المتوقعة من طرف البنك.

الفرع الخامس: استخدام RAROC لقياس الاستقرار المصرفي بينك السلام خلال الفترة (2016-2020):
 باستخدام معطيات القوائم المالية للفترة (2016-2020)، يمكن توضيح قيم مؤشر RAROC في الجدول التالي:
جدول رقم (39): قيم مؤشر RAROC لبنك السلام خلال الفترة (2016-2020).

السنوات	العائد المتوقع ER	رأس المال الاقتصادي	رأس المال المعدل بالمخاطر
2016	1080086	10144865123	0.010646
2017	1181246	3331512769.4	0.035456
2018	2418015	13804445113	0.017516
2019	4007410	1589768778	0.252075
2020	3069188	14227564032	0.021572

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول (29).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة أو قيمة رأس المال المعدل بالمخاطر ضعيفة في السنة 2016 لتزداد تدريجياً سنة 2017 حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2020 وقدر بـ **0.0215** أي بنسبة **0.215%** وعليه فإنها ته القيمة لا تكفي لمواجهة الخسائر الغير المتوقعة وهذا عن طريق مقدار رأس المال الاقتصادي كما أن قيمة العائد المعدل بالمخاطر متعلقة بدرجة أو نسبة الخسائر الغير المتوقعة لهذا البنك وبالتالي فإن الزيادة أو الانخفاض في قيمة المعدل عائد إلى طبيعة ودرجة الخسائر الغير المتوقعة من طرف البنك.

الفرع السادس : ملخص وصفي لبيانات مؤشر Z-Score لعينة البنوك محل الدراسة: نلخص ما ورد من قيم لمؤشر RAROC لعينة البنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة 2016-2020 في الجدول التالي:

الجدول رقم (40): ملخص وصفي لبيانات مؤشر RAROC لعينة البنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة (2016-2020).

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
البنوك					
AGB	0.017738	0.02271	0.029125	0.00738	0.00874
BNP	0.00390	0.01079	0.0259	0.00589	0.00338

الفصل الثاني تحليل وقياس الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري Z-score و Raroc

0.000178	0.00393	0.05887	0.0419	0.03182	CPA
0.00335	0.00291	0.00583	0.00489	0.00403	BNA
0.021572	0.252075	0.017516	0.035456	0.010646	SALAM

المصدر : ممن إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجداول (25) - (29).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة رأس المال المعدل بالمخاطر تتفاوت بين البنوك محل الدراسة تنخفض خلال الفترة (2016-2020) وبالتالي لا تكفي لمواجهة المخاطر غير المتوقعة.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال الفصل التطبيقي قياس درجة الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر محل الدراسة خلال الفترة (2016-2020) باستخدام نموذجي Z-SCORE و raroc. حيث تناولنا في المبحث الاول تقديم معطيات الدراسة من خلال عرض مختصر لمتغيرات نموذج Z-score وتفسير نتائج العرض، اما في المبحث الثاني تطرقنا الى تقديم معطيات الدراسة باستخدام مؤشر raroc وقياس الاستقرار المصرفي من خلاله وتفسير نتائج التقديم.

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة التطبيقية الى مايلي:

البنوك الخمسة محل الدراسة التي تم دراسة الاستقرار المصرفي عليها من خلال نموذج Z-score والذي أعطى نتائج دقيقة وعالية جدا من خلال التنبؤ الجيد للمخاطر التي يتعرض لها كل بنك تتمتع بالاستقرار المصرفي. هذا من جهة ومن جهة أخرى نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر والذي استعمل لدراسة الاستقرار المصرفي ايضا للبنوك محل الدراسة ليعتبر مؤشرا كافيا على متانة واستقرار الجهاز المصرفي.

الختامة

يعتبر الاستقرار المصرفي الحالة الصحية التي تميز الجهاز المصرفي والتي في خضمها يكون نشاط المصارف في ازدهار، حظي باهتمام العديد من الباحثين نظرا لأهميته البالغة ، لذا سلطنا الضوء على هذا الموضوع حيث تم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى العديد من الجوانب التي تدخل ضمن تحقيق الاستقرار المصرفي والتي تناولنا فيها في الجانب النظري مفهوم الاستقرار المصرفي ومحدداته وعلاقته بالمخاطر والأزمات المصرفية .

أما في الفصل الثاني من الجانب التطبيقي تطرقنا إلى مؤشرين لقياس هذا الاستقرار وهما نموذج العائد المعدل على رأس المال المعدل بالمخاطر ونموذج زاد سكور وهما أكثر المؤشرات استخداما في الفترة الأخيرة نظرا لدقتهم في تحقيق النتائج. وقمنا بقياس الاستقرار المصرفي في 5 بنوك تجارية والمقارنة بينهم خلال الفترة (2016-2020) حيث قمنا بتحليل جانب الأصول والخصوم لكل بنك وتحليل حساب الأرباح والخسائر لهؤلاء كما قمنا بتوظيف المؤشرين لقياس درجة الاستقرار في كل بنك .

اختبار الفرضيات:

– يعتبر نموذج **Z-score** نموذج ومؤشرا للتنبؤ حيث يعطي نتائج عالية الدقة في احتمال إفلاس المصارف.

– تتمتع البنوك التجارية العاملة في الجزائر بدرجة عالية من الاستقرار المصرفي وفق نموذج Z-SCORE.

– نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (**RaRoc**) هو أداة لقياس الأداء التي تتضمن بشكل أكثر دقة مخاطر المؤسسة المالية من خلال استخدام رأس المال ولا يحقق الاستقرار المصرفي.

وفيما يلي سنعرض النتائج التي توصلنا إليها .

النتائج

– يعتبر مؤشر زاد سكور أكثر الأساليب دقة واكبر الطرق توضيحا وبساطة لأنه يعتمد على رأس مال البنك الذي يتناسب مع الأصول وكذلك النتائج المحققة كما يحث على تخفيض المخاطرة وهذا ما تطلبه لجنة بازل في مؤشر الملاءة للبنوك.

– تتميز البنوك التجارية العاملة في الجزائر محل الدراسة بالاستقرار المصرفي خلال فترة الدراسة (2016-2020) حيث تتفاوت درجات الاستقرار بين هذه البنوك بشكل دائم دون وجود فارق كبير بينها.

– لا يعتبر ارتفاع رأس المال مؤشرا كافيا على متانة واستقرار المصرف إذا لم يكن هذا الارتفاع مناسب مع القيمة من جهة والنتائج المحققة من جهة أخرى حسب نموذج راروك كما تلعب إدارة الموجودات والمطلوبات دورا بارزا في تحقيق الاستقرار والحفاظ عليه..

التوصيات :

– ضرورة أن يكون لدى المصارف إدراك بمدى أهمية إدارة المخاطر في المصارف لغرض الحد من مخاطر الإدارة وخاصة ما أكدت عليها مقررات لجنة بازل2.

– على البنوك التجارية أن تحافظ على استقرارها وذلك من خلال :

▪ الرفع من رأس مالها بما يتناسب بقيمة أصوله وما تطلبه لجنة بازل.

خاتمة

- التوصل إلى نتائج و أرباح أكثر من خلال زيادة نشاطها وتنوعها.
- التقليل من المخاطر بطرق مختلفة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا بالعربية:

• الكتب:

1. أبو فارة يوسف، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
2. براني أبو شهد عبد الناصر، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013.
3. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، وائل للنشر، الأردن، 2010.
4. حماد عبد العال طارق، حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ، التجارب تطبيقات الحوكمة في الصارف، الدار الجامعية، مصر، 2005.
5. سمير الخطيب، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
6. عباس صلاح، إدارة الأزمات المنشآت التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
7. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
8. صلاح عباس، إدارة الأزمات المنشآت التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة 1، الإسكندرية، 2004.
- بيرغ وآخرون، تحدي التنبؤ بالأزمات الاقتصادية، صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية، الطبعة 22.

• لأطروحات والمذكرات:

1. بلاغ سامية، دراسة الرقابة على الائتمان المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990-2000، رسالة ماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2002.
2. بن ساعد عبد الرحمان، اتجاهات واليات الاستقرار المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013-2014.
3. بوشرمة عبد الحميد، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2009-2010.
4. ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي، بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2012-2019.

قائمة المراجع

5. رأفت علي الأعرج، مدى أهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
 6. زراقي هاجر، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية-دراسة حالة بنك البركة الإسلامي-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011 2012.
 7. زينوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
 8. الكراسنة إبراهيم، الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، أطروحة دكتوراه، أبوظبي، 2006.
 9. محمد غسان الحموي نرمين، نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2016.
 10. موسى عمر، مبارك أبو محميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، ص 2016.
 11. نجاة حياة، المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013.
- **المجلات:**
1. احمد طلفاح، مؤشرات الحبيطة الكمية لتقييم سلامة القطاع المالي، مجلة المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ابريل، 2005.
 2. بالوافي احمد مهدي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، العدد2، جدة، 2008.
 3. البشير محمد بن عمر، نوال بن عمارة، تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذج Raroc دراسة حالة مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد5، الجزائر، 2012-2016.
 4. بلقطة إبراهيم وآخرون، فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد2، العدد4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017.
 5. بن عزوز بن علي، مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام حماية الودائع والحوكمة، مجلة شمال إفريقيا، المجلد5، العدد5، الجزائر، 2008.
 6. بن عمارة نوال، العربي عطية، الحوكمة في البنوك الجزائرية في ظل الالتزام بمتطلبات بازل للرقابة المصرفية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد2، العدد25، الجزائر، 2015.
 7. التوني ناجي، الإصلاح المصرفي، سلسلة جسر التنمية، العدد17، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
 8. تيجرت هيلفر ريكي، التأمين على الودائع: ما يستطيع أن يحققه وما لا يستطيع، مجلة التمويل والتنمية، المجلد، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1999.

قائمة المراجع

9. جودي ليلي، فلة عاشور، دور نظام التأمين على الودائع في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 1، الجزائر، 2020.
10. زواوي الحبيب، الاستقرار المالي والبنوك الإسلامية: تحليل تجريبي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 16، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2010.
11. سدره أنيسة، حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية (2008)، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 4، الجزائر، 2013.
12. سلام حلمي ابراهيم، اثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية طبقا لاتفاقية بازل II على الاستقرار المالي للبنوك، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، المجلد 1، العدد 1، القاهرة، 2021.
13. سهو نزهان محمد، الأزمة المالية العالمية الراهنة المفهوم... الأسباب... التداعيات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010.
14. صاري علي، قراءة في مدى استقرار وتوازن مؤشرات الاقتصاد الوطني، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1، الجزائر، 2020.
15. عبد اللطيف مصطفى، الوضع النقدي ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 6، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008.
16. عريس عمار، مجذوب بخصوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، الجزائر، 2017.
17. فاضل احمد، دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي في العراق، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المجلد 14، العدد 49، العراق، 2019.
18. قاضي موسى حسن المالكي، ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة لإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 20، كلية الإدارة و الاقتصاد، كربلاء، العراق، 2020.
19. ماضي مهدي، سلوان حافظ، مواجهة المخاطر المصرفية باستعمال نموذج رأس المال المعدل بالمخاطر **Raroc**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 27، الجامعة المستنصرية، العراق، 2021.
20. مرابط حمد، الياس حناش، تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 6، العدد 2، جامعة تندوف، الجزائر، 2020.
21. مزهر محسن مها، اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 92، العراق، 2016.
22. المصري اياد ضياء، محمد سليم العيسى، اثر الرافعة التشغيلية والمالية على قيمة السهم دراسة تطبيقية على القطاع المالي المدرج في بورصة عمان، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 8، العدد 13، الأردن، 2020.
23. نبراس محمد العامري، صلاح الدين محمد أمين، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر **RaRoc** في إدارة المخاطر المصرفية ، مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد 7، العدد 21، العراق، 2021.

24. هيلبرز بول وآخرون، أدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي، مجلة التمويل والتنمية، العدد 3، سبتمبر 2002.

الملتقيات والمداخلات:

1. زيرق كمال، عبد الحليم فوضيلي، أنظمة التأمين على الودائع: الواقع التجريبي والدروس المستفادة، ملتقى المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004.
2. كوكش فلاح، اثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، دبي، 2012.
3. مرابط ساعد، الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والنزاعات، مداخلات مقدمة إلى الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية والحكومة العالمية، جامعة سطيف، يومي 21 و 20 أكتوبر، 2009.
4. مسدور فارس، دراسة الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، مداخلات في الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، 2010.

• البحوث والمطبوعات والدوريات:

1. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 188.
2. ملفات ووثائق خاصة بالبنك الوطني الجزائري (القانون الداخلي).
1. احمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد العربي، 2014.
2. حمودي العميد علي رضا، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ بالأزمات -دراسة تطبيقية حال العراق-، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي.

المواقع الالكترونية:

1. www.agbalgeria.com

2. www.alsalamalgeria.com

3. www.bnpparibas.dz

4. www.cpa-bank.dz

ثانيا: أجنبية:

1. Owen Evans and Others, Macro Prudential Indicators of Financial Soundness, occasional paper 192, IMF, Washington DC April, 2000.
2. Sauveteurs : mark Dr. Bob risque ajusté retour sur capital , obtenir la bonne infrastructure de données teradata using intelligences ,2006. Société Inter-Bancaire de formation, Système Bancaire Algérie.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: اصول وخصوم وحساب الارباح لبنك الخليج الجزائر AGB لسنة 2016-2017.



GULF BANK ALGERIA

Rapport d'activité 2017

ETATS FINANCIERS 2017

BILAN

Unité : 000 DZD

ACTIF	Note	2017	2016	Variation
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	61 446 277	29 544 542	31 901 735
Actifs financiers détenus à des fins de transactions		-	-	
Actifs financiers détenus disponibles à la vente		-	-	
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	14 721 310	18 351 676	-3 630 366
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	153 825 301	117 870 550	35 954 751
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507	5 131 507	0
Impôt courant Actif	2.A.5	1 267 805	1 372 832	-105 027
Impôt différé Actif	2.A.6	197 093	164 383	32 710
Autres actifs	2.A.7	37 664	32 957	4 707
Comptes de régularisation	2.A.8	400 055	708 244	-308 189
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	0
Immeubles de placement		-	-	
Immobilisations corporelles	2.A.10	19 552 174	15 989 552	3 562 622
Immobilisations incorporelles	2.A.11	265 938	200 495	65 443
Ecart d'acquisition				
TOTAL ACTIF		256 860 824	189 382 415	67 478 409

قائمة الملاحق

PASSIF	Note	2017	2016	Variation
Banque centrale ,CCP				
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1			
Dettes envers la clientèle	2.P.2	199 946 331	136 255 900	63 690 431
Dettes représentées par un titre	2.P.2	10 549 836	11 574 456	-1 024 620
Impôts courants Passif	2.P.3	2 054 657	1 330 377	724 280
Impôts Différés Passif		.	.	
Autres Passifs	2.P.4	8 869 385	8 675 252	194 133
Comptes de régularisation	2.P.5	5 057 602	4 886 720	170 882
Provisions pour risques et charges	2.P.6	438 412	406 055	32 357
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		.	.	
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	2 919 085	1 550 243	1 368 842
Dettes subordonnées		.	.	
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au Capital		.	.	
Reserve	2.P.8	1 000 000	1 000 000	0
Ecart d'évaluation		.	.	
Ecart de réévaluation		.	.	
Report à nouveau	2.P.9	12 387 516	11 071 620	1 315 896
Résultat de l'exercice		3 637 975	2 631 793	1 006 182
TOTAL PASSIF		256 860 824	189 382 415	67 478 409

COMPTES DE RESULTATS

Unité : 000 DZD

Libellé	Note	2017	2016	Variation
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	12 925 859	9 469 204	3 456 655
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	- 1 692 671	-1 373 411	- 319 260
Commissions	4.R.1	2 659 868	2 383 515	276 352
* Charges/Commissions	4.R.2	- 381 274	-119 164	- 262 110
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			-	-
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente			-	-
Produits des autres activités	4.R.1	54 922	43 242	11 680
Charges des autres activités			-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	4.R.3	13 566 705	10 403 387	3 163 318
Charges générales d'exploitation	4.R.4	- 5 257 944	- 4 993 743	- 264 200
8 - Dotations aux Amortis / Immobilisations	4.R.5	- 1 151 272	- 1 029 994	- 121 278
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		7 157 489	4 379 650	2 777 839
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	- 2 321 630	-722 235	- 1 599 395
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.6	298 075	3 815	294 259
RESULTAT D'EXPLOITATION		5 133 934	3 661 230	1 472 704
Gains ou pertes nets sur autres actifs		5 929	5 833	96
Éléments extraordinaires Produits	4.R.7	-	-	-
Éléments extraordinaires Charges	4.R.8	-	-	-
RESULTAT AVANT IMPOT		5 139 863	3 667 064	1 472 800
Impôts sur les résultats et assimilés		- 1 501 888	-1 035 271	- 466 618
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.R.9	3 637 975	2 631 793	1 006 182

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <https://www.abg.dz>

قائمة الملاحق

الملحق رقم 02: اصول وخصوم وحساب الارياح لبنك الخليج الجزائر AGB لسنة 2018.

ACTIF		Unité : 000 DZD		
LIBELLÉ	NOTE	2018	2017	VARIATION
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	33 235 445	61 446 278	-28 210 833
Actifs financiers détenus à des fins de transactions				
Actifs financiers détenus disponibles à la vente				
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	32 470 209	14 721 310	17 748 899
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	169 327 668	153 825 326	15 502 342
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	-	5 131 507	-5 131 507
Impôts courants Actif	2.A.5	1 831 942	1 267 805	564 137
Impôts différés Actif	2.A.6	224 911	197 093	27 818
Autres actifs	2.A.7	219 488	37 664	181 824
Comptes de régularisation	2.A.8	537 946	400 055	137 892
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	
Immeubles de placement				
Immobilisations corporelles	2.A.10	24 824 807	19 552 174	5 272 633
Immobilisations incorporelles	2.A.11	326 709	265 938	60 772
Ecart d'acquisition				
TOTAL DE L'ACTIF		263 014 799	256 860 824	6 153 975

قائمة الملاحق

PASSIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2018	2017	VARIATION
Banque centrale ,CCP				
Dettes envers les institutions Financières	2.P1			
Dettes envers la clientèle	2.P2	197 487 980	199 946 357	-2 458 377
Dettes représentées par un titre	2.P2	11 951 739	10 549 836	1 401 903
Impôts courants Passif	2.P3	2 595 270	2 054 657	540 613
Impôts Différés Passif				
Autres Passifs	2.P4	8 637 323	8 869 385	-232 062
Comptes de régularisation	2.P5	7 170 811	5 057 602	2 113 208
Provisions pour risques et charges	2.P6	445 134	438 412	6 722
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements				
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P7	4 782 872	2 919 085	1 863 787
Dettes subordonnées				
Capital		10 000 000	10 000 000	
Primes liées au Capital				
Réserves	2.P8	1 000 000	1 000 000	
Ecart d'évaluation				
Ecart de réévaluation				
Report à nouveau	2.P9	14 208 504	12 387 518	1 818 987
Résultat de l'exercice		4 737 168	3 637 975	1 099 194
TOTAL DU PASSIF		263 014 799	256 860 824	6 153 975

قائمة الملاحق

INTITULE		Unité : 000 DZD		
LIBELLÉ	NOTE	2018	2017	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	15 241 973	12 925 859	2 316 114
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	-1 912 162	-1 692 671	-219 492
Commissions	4.R.1	3 848 714	2 452 118	1 394 596
* Charges/Commissions	4.R.2	-431 655	-173 525	-258 131
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction				
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente				
Produits des autres activités	4.R.1	110 050	54 922	55 127
Charges des autres activités		-48 603		-48 603
PRODUIT NET BANCAIRE	4.R.3	16 806 317	13 566 705	3 239 612
Charges générales d'exploitations	4.R.4	-5 352 829	-5 257 944	-94 886
Dotations aux Amortis / Immobilisations		-1 122 545	-1 151 272	28 727
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		10 330 942	7 157 489	3 173 453
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.5	-5 056 764	-2 031 355	-3 025 409
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.5	1 262 150	7 800	1 254 349
RÉSULTAT D'EXPLOITATION		6 538 328	5 133 934	1 402 394
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.6		5 929	-5 929
Éléments extraordinaires Produits				
Éléments extraordinaires Charges				
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS		6 538 328	5 139 863	1 396 465
Impôts sur les résultats et assimilés	4.R.7	-1 799 159	-1 501 888	-297 271
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		4 737 168	3 637 975	1 099 194

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <https://www.abg.dz>

قائمة الملاحق

الملحق رقم 03: اصول وخصوم وحساب الارياح لبنك الخليج الجزائر AGB لسنة 2019-2020.

	Note	2020	2019
ACTIF			
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	1	9 952 720	10 364 057
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		•	•
Actifs financiers disponibles à la vente		•	•
Prêts et créances sur les institutions financières	2	11 430 159	12 961 106
Prêts et créances sur la clientèle	3	48 584 773	47 696 216
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	4	5 516 050	•
Impôts courants - Actif	5	141 005	609 728
Impôts différés - Actif	6	514 818	328 559
Autres Actifs	7	15 648	10 599
Comptes de régularisation	8	2 413 552	4 113 785
Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	9	3 480 037	2 925 709
Immeubles de placement		•	•
Immobilisations corporelles	0	733 890	755 771
Immobilisations incorporelles	11	13 495	20 168
Ecart d'acquisition		•	•
Total actif		82 796 147	79 785 697

قائمة الملاحق

ANNEXE N°2 : MODELE DE COMPTE DE RESULTATS 2020

31 Décembre 2020 (Tous les chiffres sont en milliers de DA)

	Note	2020	2019
COMPTE DE RESULTATS			
+ Intérêts et produits assimilés	1	3 918 568	3 609 715
- Intérêts et charges assimilées	2	- 576 212	- 502 118
+ Commissions (produits)	3	981 485	756 500
- Commissions (charges)	4	- 9 508	- 9 709
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente		-	-
+ Produits des autres activités	5	740 493	330 055
- Charges des autres activités		-	-
PRODUIT NET BANCAIRE		5 054 826	4 184 444
- Charges générales d'exploitation	6	- 2 144 287	- 2 167 927
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	7	- 149 739	- 140 590
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		2 760 800	1 875 926
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	8	- 261 930	- 168 923
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupérations sur créances amorties	9	39 727	72 565
RESULTAT D'EXPLOITATION		2 538 597	1 779 568
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		-	-
+ Eléments extraordinaires (produits)		-	-
- Eléments extraordinaires (charges)		-	-
RESULTAT AVANT IMPOT		2 538 597	1 779 568
- Impôts sur les résultats et assimilés	10	- 534 153	- 315 044
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 004 444	1 464 524

قائمة الملاحق

	Note	2020	2019
PASSIF			
Banque centrale		.	.
Dettes envers les institutions financières	12	1 530 813	1 048 825
Dettes envers la clientèle	13	43 108 474	43 616 203
Dettes représentées par un titre	14	7 174 165	6 332 199
Impôts courants - Passif	15	363 392	585 245
Impôts différés - Passif	16	36 481	.
Autres passifs	17	1 629 133	1 719 216
Comptes de régularisation	18	6 583 750	5 544 420
Provisions pour risques et charges	19	33 291	33 291
Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		.	.
Fonds pour risques bancaires généraux	20	609 608	614 040
Dettes subordonnées		.	.
Capital	21	15 000 000	15 000 000
Primes liées au capital		.	.
Réserves	22	3 924 725	1 749 048
Ecart d'évaluation	23	451 181	1 020 842
Ecart de réévaluation	24	346 690	346 690
Report à nouveau (+ / -)	25	.	711 152
Résultat de l'exercice	26	2 004 444	1 464 524
Total passif		82 796 147	79 785 697

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <https://www.agb.dz>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (04): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك بي ان بي باريبا (BNP) لسنة 2016 .

PASSIF en milliers de dinars	31/12/2016	31/12/2015	ACTIF en milliers de dinars	31/12/2016	31/12/2015
Banque Centrale	-	-	Caisse, Banque Centrale, CCP	98.128.207	48.291.208
Dettes envers les Institutions financières	4.319.491	4.280.218	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
À vue	4.319.491	4.280.218	Actifs financiers disponibles à la vente	9.894.323	4.447.888
À terme	-	-	Prêts et Créances sur les Institutions financières	18.266.128	45.957.808
Dettes envers la clientèle	157.515.388	152.778.690	À vue	598.321	559.782
Comptes d'épargne	25.871.245	24.023.091	À terme	17.727.807	45.398.046
À vue	25.871.245	24.023.091	Prêts et Créances sur la clientèle	146.317.053	139.202.453
À terme	-	-	Comptes ordinaires débiteurs	13.116.141	17.313.759
Autres dettes	172.048.143	188.755.598	Créances commerciales	11.948.208	12.562.736
À vue	142.139.848	128.647.802	Autres encours à la clientèle	121.254.045	108.725.898
À terme	29.908.294	41.907.996	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	-	-
Dettes représentées par un titre	61.702	61.702	Impôts courants-Actifs	1.548.051	1.818.950
Bons de caisse	61.702	61.702	Impôts différés-Actifs	977.685	785.741
Impôts courants - Passif	1.278.553	1.275.612	Autres Actifs	8.019.889	3.493.447
Impôts différés - Passif	2.158	101.148	Comptes de régularisation	2.050.206	1.110.977
Autres passifs	10.944.193	21.712.179	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17.875	17.875
Comptes de régularisation	3.741.486	3.945.417	Immobilisations de placement	-	-
Provisions pour risques et charges	528.838	394.344	Immobilisations corporelles	7.823.689	7.395.756
Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	-	-	Immobilisations incorporelles	279.394	265.857
Fonds pour risques bancaires généraux	4.169.638	3.997.183	Ecart d'acquisition	-	-
Dettes subordonnées	-	-			
Capital	10.000.000	10.000.000			
Réserves	1.000.000	1.000.000			
Ecart d'évaluation (+/-)	(23.555)	(18.131)			
Ecart de réévaluation (+/-)	-	-			
Report à nouveau (+/-)	11.819.173	9.395.708			
Résultat de l'exercice (+/-)	3.653.962	3.723.465			
	248.913.031	252.587.536		248.913.031	252.587.536

LES ÉTATS FINANCIERS COMPTE DE RÉSULTATS

En milliers de dinars	31/12/2016	31/12/2015
+ Intérêts et produits assimilés	11.908.524	11.847.098
- Intérêts et charges assimilés	(1.285.788)	(1.015.943)
+ Commissions (produits)	2.932.612	2.944.917
- Commissions (charges)	(30.875)	(18.793)
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	220.330	170.285
+ Produits des autres activités	151.943	258.059
- Charges des autres activités	(814.675)	(538.925)
PRODUIT NET BANCAIRE	13.303.092	13.648.696
- Charges générales d'exploitation	(6.215.073)	(5.840.125)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	(838.286)	(848.958)
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	6.251.732	7.159.612
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(3.388.588)	(3.779.685)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2.377.887	1.518.297
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	4.641.031	4.896.245
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	835	233
+ Éléments extraordinaires (produits)	1.218	-
- Éléments extraordinaires (charges)	(1.501)	(88.101)
RÉSULTAT AVANT IMPÔT	4.641.583	4.830.377
- Impôts sur les résultats et assimilés	(987.621)	(1.108.912)
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	3.653.962	3.723.465

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <http://www.banpparibas.dz>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (05): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك بي ان بي باريبا (BNP) لسنة (2017-2018).

PASSIF (en milliers de dinars)	31/12/2018	31/12/2017
Banque Centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	4.241.317	4.806.504
À vue	4.241.317	4.806.504
À terme	-	-
Dettes envers la clientèle	205.346.494	200.809.848
Comptes d'épargne	28.082.176	26.343.376
À vue	28.082.176	26.343.376
À terme	-	-
Autres dettes	177.264.318	174.466.472
À vue	147.199.426	135.294.306
À terme	30.064.892	39.172.166
Dettes représentées par un titre	31.071	61.702
Bons de Caisse	31.071	61.702
Impôts courants - Passif	2.209.165	1.298.543
Impôts différés - Passif	5.774	8.756
Autres passifs	8.882.530	11.046.337
Comptes de régularisation	4.653.722	4.811.856
Provisions pour risques et charges	1.138.924	1.199.874
Fonds pour risques bancaires généraux	4.695.186	4.722.666
Capital	10.000.000	10.000.000
Primes liées au capital	-	-
Réserves	1.000.000	1.000.000
Écart d'évaluation (+/-)	(28.541)	(27.684)
Écart de réévaluation (+/-)	-	-
Report à nouveau (+/-)	14.574.583	13.773.135
Résultat de l'exercice (+/-)	5.257.319	2.301.448
TOTAL BILAN PASSIF	262.007.545	255.812.988

ACTIF (en milliers de dinars)	31/12/2018	31/12/2017
Caisse, Banque Centrale, CCP	65.329.674	51.765.780
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
Actifs financiers disponibles à la vente	14.361.458	14.968.689
Prêts et Créances sur les institutions financières	4.484.028	3.801.529
À vue	343.147	620.755
À terme	4.140.881	3.180.774
Prêts et Créances sur la clientèle	163.244.953	164.290.161
Comptes ordinaires débiteurs	12.680.909	14.391.905
Créances commerciales	11.754.484	11.222.113
Autres encours à la clientèle	138.809.560	138.676.143
Impôts courants-Actifs	1.168.689	1.150.700
Impôts différés-Actifs	1.290.776	1.166.522
Autres Actifs	2.465.621	7.548.871
Comptes de régularisation	1.566.418	2.922.592
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17.675	17.675
Immobilisations corporelles	7.887.052	7.842.462
Immobilisations incorporelles	391.201	338.007
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL BILAN ACTIF	262.007.545	255.812.988

COMPTES DE RÉSULTAT		
En milliers de dinars	31/12/2018	31/12/2017
+ Intérêts et produits assimilés	14.324.135	12.319.789
- Intérêts et charges assimilés	(1.006.480)	(1.095.707)
+ Commissions (produits)	2.171.347	2.751.902
- Commissions (charges)	(416.488)	(227.616)
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	667.405	369.546
+ Produits des autres activités	2.292.009	345.219
- Charges des autres activités	(736.849)	(581.640)
- PRODUIT NET BANCAIRE	17.295.080	13.881.492
- Charges générales d'exploitation	(6.657.920)	(6.569.898)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	(848.413)	(844.951)
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	9.788.747	6.466.644
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(7.095.087)	(5.748.859)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.640.940	2.716.441
- RÉSULTAT D'EXPLOITATION	7.334.600	3.434.226
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	411	2.771
+ Éléments extraordinaires (produits)	8.285	289
- Éléments extraordinaires (charges)	(4.047)	(19.533)
- RÉSULTAT AVANT IMPÔT	7.339.249	3.417.752
- Impôt différé	127.235	182.239
- Impôts sur les résultats et assimilés	2.209.165	1.298.543
- RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	5.257.319	2.301.448

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <https://www.bnpparibas.dz>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (06): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنكبي ان بي باريبا (BNP) لسنة (2019-2020).

Le bilan

PASSIF	31 / 12 / 2020	31 / 12 / 2019 en 1 000 DA	Variation
Dettes envers les institutions financières	4 194 439	4 340 940	(146 501)
Dettes envers la clientèle	212 761 489	211 027 220	1 734 269
Dettes représentées par un titre	30 437	30 437	0
Impôts courants - Passif	2 175 059	2 664 039	(488 982)
Impôts différés - Passif	2 959	4 931	(1 974)
Autres actifs	8 310 484	8 688 177	(377 693)
Comptes de régularisation	6 011 196	4 571 041	1 040 155
Provisions pour risques et charges	4 661 361	1 951 609	2 709 751
Fonds pour risques bancaires généraux	4 481 417	4 813 390	(331 973)
Capital	20 000 000	20 000 000	0
Réserves	1 242 308	1 000 000	242 308
Écart d'évaluation (+/-)	27 734	32 538	4 804
Report à nouveau (+/-)	8 562 599	5 958 753	2 603 846
Résultat de l'exercice (+/-)	2 900 387	4 846 154	(2 045 767)
Total passif	275 206 397	270 264 154	4 942 243

Le bilan

ACTIF	31 / 12 / 2020 en 1 000 DA	31 / 12 / 2019 en 1 000 DA	Variation
Caisse, Banque Centrale, CCP	83 512 378	62 737 946	20 774 432
Actifs financiers disponibles à la vente	19 470 610	15 029 115	4 441 495
Prêts et Créances sur les institutions financières	2 634 456	12 218 243	(9 583 786)
Prêts et Créances sur la clientèle	150 531 472	163 251 100	(12 719 628)
Impôts courants - Actif	2 397 635	1 988 248	409 387
Impôts différés - Actif	3 043 602	2 289 205	754 397
Autres actifs	3 647 684	2 384 612	1 263 072
Comptes de régularisation	2 550 005	2 460 924	89 081
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 675	17 675	0
Immobilisations corporelles	7 065 588	7 518 295	(452 707)
Immobilisations incorporelles	335 281	368 791	(33 500)
Total actif	275 206 397	270 264 154	4 942 243

Le compte de résultat

	31 / 12 / 2020	31 / 12 / 2019 en 1 000 DA	Variation
+ Intérêts et produits assimilés	12 914 731	13 776 779	(862 048)
- Intérêts et charges assimilés	(900 929)	(1 055 147)	155 118
+ Commissions (Produits)	2 140 995	2 118 391	30 594
- Commissions (Charges)	(442 285)	(507 664)	65 378
+ / - Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	745 223	650 499	94 724
+ Produits des autres activités	1 740 293	2 846 114	(1 097 822)
- Charges des autres activités	(309 775)	(927 996)	618 221
Produit net bancaire	15 905 143	16 900 977	(995 834)
- Charges générales d'exploitation	(7 007 417)	(6 470 045)	(537 372)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	(915 659)	(885 670)	(29 987)
Résultat brut d'exploitation	7 982 069	9 545 262	(1 563 193)
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(8 330 979)	(6 999 682)	(1 331 297)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4 577 222	3 989 589	607 633
Résultat d'exploitation	4 228 312	6 515 169	(2 286 857)
+ / - Gains ou pertes nets sur autres actifs	3 298	-	3 298
+ Éléments extraordinaires (produits)	4 798	5 011	(243)
- Éléments extraordinaires (charges)	(17 394)	(9 259)	(8 046)
Résultat avant impôt	4 219 014	6 510 921	(2 291 907)
- Impôt sur les résultats et assimilés	(1 418 687)	(1 664 767)	246 080
Résultat net de l'exercice	2 900 387	4 846 154	(2 045 767)

Montants en milliers de DA

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <http://www.banpparibas.dz>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (07): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2016.

Passif	31/12/2016	Actif	31/12/2016
	U-Milliers DA		U-Milliers DA
Banque Centrale	-	Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, CC P	236 070 751
Dettes envers les institutions financières	230 925 166	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	8 867 113
Dettes envers la clientèle	1 214 746 528	Actifs financiers disponibles à la vente	137 836 483
Dettes représentées par un titre	37 721 760	Prêts et créances sur les institutions financières	100 110 264
Impôts courants - Passif	3 501 973	Prêts et créances sur la clientèle	1 180 124 153
Impôts différés - Passif	95 464	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	3 057 442
Autres passifs	16 609 270	Impôts courants - Actif	2 415 906
Comptes de régularisation	5 734 181	Impôts différés - Actif	1 652 960
Provisions pour risques et charges	3 695 365	Autres actifs	7 808 544
Subventions d'équipement - Autres subventions	-	Comptes de régularisation	26 322
Fonds pour risques bancaires généraux	25 003 312	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 959 828
Dettes subordonnées	-	Immobilisations de placement	0
Capital	48 000 000	Immobilisations corporelles	15 515 270
Primes liées au capital	-	Immobilisations incorporelles	121 516
Réserves	78 259 209	Ecart d'acquisition	0
Ecart d'évaluation	-39 908		
Ecart de réévaluation	15 920 734		
Report à nouveau	0		
Résultat de l'exercice	26 303 586		
TOTAL DU PASSIF	1 706 566 640	TOTAL DE L'ACTIF	1 706 566 640

COMPTES DE RÉSULTATS

	U-Milliers DA
Comptes de résultats	31/12/2016
(+) Intérêts et produits assimilés	71 993 194
(-) Intérêts et charges assimilés	(13 851 890)
(+) Commissions (Produits)	7 096 310
(-) Commissions (Charges)	(613 887)
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	218 995
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	(14 660)
(+) Produits des autres activités	421 677
(-) Charges des autres activités	(21 599)
Produit Net Bancaire	65 228 139
(-) Charges générales d'exploitation	(13 370 163)
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	(884 117)
Résultat brut d'exploitation	50 973 858
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	(19 722 540)
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2 871 537
Résultat d'exploitation	34 122 855
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	1 220
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant impôts	34 124 075
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	(7 820 489)
Résultat net de l'exercice	26 303 586

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <http://ebanking.cpa-bank.dz>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (08): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك القرص الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2017.

PASSIF	31/12/2017	ACTIF	31/12/2017
Banque centrale	-	Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre de Chèques Postaux	337 675 855
Dettes envers les institutions financières	289 508 589	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 516 336
Dettes envers la clientèle	1 331 052 441	Actifs financiers disponibles à la vente	213 586 408
Dettes représentées par un titre	38 714 058	Prêts et créances sur les Institutions financières	115 843 823
Impôts courants - Passif	7 414 981	Prêts et créances sur la clientèle	1 206 487 739
Impôts différés - Passif	1 65 299	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 086 617
Autres passifs	16 384 128	Impôts courants - Actif	1 946 239
Comptes de régularisation	9 591 108	Impôts différés - Actif	2 013 177
Provisions pour risques et charges	3 507 939	Autres actifs	9 824 030
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-	Comptes de régularisation	37 629
Fonds pour risques bancaires généraux	33 197 662	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 923 003
Dettes subordonnées	-	Immeubles de placement	-
Capital	48 000 000	Immobilisations corporelles	15 280 245
Primes liées au capital	-	Immobilisations incorporelles	312 594
Réserves	96 562 795	Ecart d'acquisition	-
Ecart d'évaluation	(424 007)		
Ecart de réévaluation	15 920 734		
Report à nouveau (+/-)	-		
Résultat de l'exercice (+/-)	32 937 968		
TOTAL DU PASSIF	1 922 833 698	TOTAL DE L'ACTIF	1 922 533 695

COMPTES DE RESULTATS

U=Milliers DA

+ Intérêts et produits assimilés	80 570 430
- Intérêts et charges assimilés	(19 858 868)
+ Commissions (produits)	8 035 336
- Commissions (charges)	(717 340)
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	238 398
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	(16 463)
+ Produits des autres activités	699 134
- Charges des autres activités	(110 140)
PRODUIT NET BANCAIRE	68 840 467
- Charges générales d'exploitation	(14 732 943)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations corporelles et incorporelles	(921 127)
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	53 186 417
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(14 201 728)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	3 792 705
RESULTAT D'EXPLOITATION	42 777 394
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	293 99
+ Eléments extraordinaires (produits)	-
- Eléments extraordinaires (charges)	-
RESULTAT AVANT IMPOTS	42 806 798
- Impôts sur les résultats et assimilés	(9 868 825)
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	32 937 968

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <http://ebanking.cpa-bank.dz>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (09): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2018.

PASSIF		31 Décembre 2018		ACTIF		31 Décembre 2018	
		U = Milliers de DA				U = Milliers de DA	
Banque Centrale	-			Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, CCP	319 731 286		
Dettes envers les Institutions financières	369 012 179			Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 410 495		
Dettes envers la clientèle	1 558 266 474			Actifs financiers disponibles à la vente	133 920 879		
Dettes représentées par un titre	38 250 826			Prêts et créances sur les Institutions financières	383 406 022		
Impôts courants - Passif	9 046 077			Prêts et créances sur la clientèle	1 370 000 532		
Impôts différés - Passif	37 528			Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 086 617		
Autres passifs	16 532 589			Impôts courants - Actif	2 554 663		
Comptes de régularisation	7 532 383			Impôts différés - Actif	2 142 803		
Provisions pour risques et charges	3 112 604			Autres actifs	10 953 501		
Subventions d'équipement-Autres subventions	-			Comptes de régularisation	39 370		
Fonds pour risques bancaires généraux	37 739 911			Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 711 146		
Dettes subordonnées	-			Immeubles de placement	-		
Capital	48 000 000			Immobilisations corporelles	16 304 975		
Primes liées au capital	-			Immobilisations incorporelles	281 410		
Réserves	114 500 764			Ecart d'acquisition	-		
Ecart d'évaluation	-389 749			TOTAL DE L'ACTIF	2 258 543 699		
Ecart de réévaluation	15 920 734						
Report à nouveau	-						
Résultat de l'exercice	40 981 379						
TOTAL DU PASSIF	2 258 543 699						

COMPTE DE RÉSULTATS		31/12/2018	
		U = Milliers de DA	
(+) Intérêts et produits assimilés	85 073 689		
(-) Intérêts et charges assimilés	-19 303 253		
(+) Commissions (Produits)	8 677 796		
(-) Commissions (Charges)	-686 864		
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	774 232		
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	295 276		
(+) Produits des autres activités	2 186 371		
(-) Charges des autres activités	-21 437		
PRODUIT NET BANCAIRE	76 995 869		
(-) Charges générales d'exploitation	-15 512 932		
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur Immobilisations corporelles et Incorporelles	-1 137 237		
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	60 345 640		
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-8 969 192		
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	3 031 672		
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	54 408 120		
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	4 007		
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	-		
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-		
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	54 412 126		
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-13 430 747		
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	40 981 379		

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <http://ebanking.cpa-bank.dz>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (10): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2019.

PASSIF		ACTIF	
	U=Milliers DA		U=Milliers DA
Banque Centrale	0	Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre des Chèques Postaux	252 914 669
Dettes envers les institutions financières	644 726 042	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	698 410
Dettes envers la clientèle	1 500 128 650	Actifs financiers disponibles à la vente	172 616 091
Dettes représentées par un titre	43 695 470	Prêts et créances sur les institutions financières	536 175 098
Impôts courants- Passif	7 139 851	Prêts et créances sur la clientèle	1 502 233 171
Impôts différés – Passif	419 942	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	506 607
Autres passifs	23 539 634	Impôts courants – Actif	7 645 378
Comptes de régularisation	10 605 041	Impôts différés – Actif	2 249 570
Provisions pour risques et charges	24 995 542	Autres actifs	9 936 159
Subventions d'équipement-Autres subventions	0	Comptes de régularisation	48 977
Fonds pour risques bancaires généraux	37 107 445	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 198 487
Dettes subordonnées	0	Immeubles de placement	0
Capital	48 000 000	Immobilisations corporelles	16 832 997
Primes liées au capital	0	Immobilisations incorporelles	368 838
Réserves	135 482 143	Écart d'acquisition	-
Écart d'évaluation	689 514		
Écart de réévaluation	15 920 734		
Report à nouveau	0		
Résultat de l'exercice	21 974 446		
Total du passif	2 514 424 453	Total de l'actif	2 514 424 453

COMPTÉ DE RÉSULTATS

	U=Milliers DA
{+} Intérêts et produits assimilés	93 123 972
{-} Intérêts et charges assimilées	-21 702 489
{+} Commissions (Produits)	8 128 230
{-} Commissions (Charges)	-638 359
{+/-} Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	226 896
{+/-} Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	301 684
{+} Produits des autres activités	1 641 657
{-} Charges des autres activités	-22 542
Produit Net Bancaire	81 059 058
{-} Charges générales d'exploitation	-16 938 915
{-} Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 157 337
Résultat brut d'exploitation	62 962 806
{-} Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-37 007 912
{+} Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2 711 281
Résultat d'exploitation	28 666 175
{+/-} Gains ou pertes nets sur autres actifs	2 114
{+} Éléments extraordinaires (Produits)	-
{-} Éléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant impôts	28 668 289
{-} Impôts sur les résultats et assimilés	-6 693 843
Résultat net de l'exercice	21 974 446

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <http://ebanking.cpa-bank.dz>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (11): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2020.

PASSIF		ACTIF	
	U=Millions DA		U=Millions DA
Banque Centrale	0	Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre des chèques Postaux	320 975
Dettes envers les institutions financières	743 997	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-
Dettes envers la clientèle	1 513 359	Actifs financiers disponibles à la vente	175 170
Dettes représentées par un titre	49 465	Prêts et créances sur les institutions financières	555 444
Impôts courants - Passif	9 116	Prêts et créances sur la clientèle	1 583 266
Impôts différés - Passif	352	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	507
Autres passifs	35 082	Impôts courants - Actif	5 456
Comptes de régularisation	13 052	Impôts différés - Actif	2 804
Provisions pour risques et charges	51 370	Autres actifs	13 258
Subventions d'équipement-Autres subventions	-	Comptes de régularisation	262
Fonds pour risques bancaires généraux	40 475	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	14 872
Dettes subordonnées	-	Immeubles de placement	-
Capital	48 000	Immobilisations corporelles	16 739
Primes liées au capital	-	Immobilisations incorporelles	384
Réserves	147 457	Ecart d'acquisition	-
Ecart d'évaluation	884		
Ecart de réévaluation	15 921		
Report à nouveau	-		
Résultat de l'exercice	20 603		
Total du passif	2 689 134	Total de l'actif	2 689 134

COMPTE DE RÉSULTATS

	U=Millions DA
(+) Intérêts et produits assimilés	101 553
(-) Intérêts et charges assimilées	-25 511
(+) Commissions (Produits)	5 393
(-) Commissions (Charges)	-384
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1 402
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	154
(+) Produits des autres activités	1 185
(-) Charges des autres activités	-144
Produit Net Bancaire	83 648
(-) Charges générales d'exploitation	-16 424
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 419
Résultat brut d'exploitation	65 805
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-45 373
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	6 339
Résultat d'exploitation	26 771
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	21
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant Impôts	26 792
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-6 189
Résultat net de l'exercice	20 603

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <http://ebanking.cpa-bank.dz>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (12): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك الوطني الجزائري (BNA) لسنة
(2016-2017).

PASSIF	Déc-17	Déc-16	ACTIF	Déc-17	Déc-16
Banque centrale	-	340 355 168	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	298 863 421	305 734 845
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881	Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846	Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096	Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Impôts différés - Passif	536 812	535 633	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Autres passifs	110 962 924	140 671 583	Impôts courants - Actif	11 176 286	10 929 186
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313	Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236	Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000	Immubles de placement		
Capital	41 600 000	41 600 000	Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Primes liées au capital			Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Réserves	178 987 219	155 567 323	Ecart d'acquisition		
Ecart d'évaluation	-5 169 755	-6 155 252	TOTAL DE L'ACTIF	2 828 633 272	2 843 371 17
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289			
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139			
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896			
TOTAL DU PASSIF	2 828 633 27	2 843 371 17			

COMPTE DE RÉSULTATS Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

INTITULE	Déc-17	Déc-16
+ Intérêts et produits assimilés	115 094 180	129 177 236
- Intérêts et charges assimilés	-39 130 790	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 107 888	2 685 271
- Commissions (charges)	-42 708	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	14	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	16 994	-468 723
+ Produits des autres activités	236 245	214 322
- Charges des autres activités	0	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	78 281 823	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-21 334 309	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et porelles	-1 550 437	-1 415 820
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	55 397 077	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-45 735 249	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	31 702 679	20 965 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 364 507	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	41 364 507	43 890 376
- Impôts sur les résultats et assimilés	-11 377 760	-12 470 480
RESULTAT NET	29 986 747	31 419 896

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <https://www.bna.dz>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (13): أصول البنك الوطني الجزائري (BNA) لسنة (2018-2019).

PASSIF	Déc-18	Déc-17	ACTIF	Déc-18	déc-17
Banque centrale	-	-	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	337 316 817	298 863 421
Dettes envers les institutions financières	243 452 166	158 992 098	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	270	250
Dettes envers la clientèle	1 982 925 888	1 834 465 739	Actifs financiers disponibles à la vente	379 543 232	265 053 415
Dettes représentées par un titre	18 685 076	16 428 533	Prêts et créances sur les institutions financières	407 271 144	277 338 267
Impôts courants - Passif	14 282 865	11 273 229	Prêts et créances sur la clientèle	1 806 662 078	1 622 181 004
Impôts différés - Passif	537 377	536 812	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	194 043 819
Autres passifs	117 077 585	110 962 924	Impôts courants - Actif	10 145 906	11 176 286
Comptes de régularisation	70 894 144	104 668 088	Impôts différés - Actif	691 309	611 969
Provisions pour risques et charges	30 088 761	30 045 156	Autres actifs	28 926 710	38 681 034
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			Comptes de régularisation	51 160 554	75 010 175
Fonds pour risques bancaires généraux	108 112 786	102 041 054	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 761 261	23 741 477
Dettes subordonnées	208 002 425	194 000 000	Immobilisations de placement		
Capital	150 000 000	41 600 000	Immobilisations nettes corporelles	22 680 606	21 791 299
Primes liées au capital			Immobilisations incorporelles nettes	95 644	140 866
Réserves	90 573 966	178 987 219	Ecart d'acquisition		
Ecart d'évaluation	-7 991 301	-5 169 755	TOTAL DE L'ACTIF	3 082 299 350	2 828 633 272
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289			
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139			
Résultat de l'exercice (+/-)	35 832 184	29 986 747			
TOTAL DU PASSIF	3 082 299 350	2 828 633 272			

3 COMPTES DE RÉSULTATS

INTITULE	déc-18	déc-17
+ Intérêts et produits assimilés	138 968 599	115 094 180
- Intérêts et charges assimilées	-46 126 936	-39 130 790
+ Commissions (produits)	2 111 057	2 107 888
- Commissions (charges)	-56 129	-42 708

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	50	14
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	571 993	16 994
+ Produits des autres activités	236 307	236 245
- Charges des autres activités		0
PRODUIT NET BANCAIRE	95 704 941	78 281 823
- Charges générales d'exploitation	-20 548 066	-21 334 309
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 556 861	-1 550 437
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	73 600 014	55 397 077
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-45 566 838	-45 735 249
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	22 003 097	31 702 679
RESULTAT D'EXPLOITATION	50 036 273	41 364 507
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	50 036 273	41 364 507
- Impôts sur les résultats et assimilés	-14 204 089	-11 377 760
RESULTAT NET	35 832 184	29 986 747

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <https://www.bna.dz>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (14): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك الوطني الجزائري (BNA) لسنة (2020) .

PASSIF	2020	2019	ACTIF	2020	2019
Banque centrale	50 000 000	*	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	204 207 936	431 208 241
Dettes envers les institutions financières	564 645 009	454 327 409	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	248	256
Dettes envers la clientèle	1 901 513 860	2 103 524 686	Actifs financiers disponibles à la vente	413 426 493	406 162 203
Dettes représentées par un titre	28 606 720	22 641 228	Prêts et créances sur les institutions financières	523 239 376	419 512 117
Impôts courants - Passif	5 357 323	9 365 385	Prêts et créances sur la clientèle	2 117 718 812	2 044 508 426
Impôts différés - Passif	537 553	537 603	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 820	14 043 819
Autres passifs	109 956 773	139 136 132	Impôts courants - Actif	8 428 662	12 854 579
Comptes de régularisation	101 736 450	103 619 975	Impôts différés - Actif	1 008 872	751 736
Provisions pour risques et charges	33 705 906	32 089 934	Autres actifs	47 818 018	56 972 992
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			Comptes de régularisation	55 834 995	55 562 832
Fonds pour risques bancaires généraux	117 736 216	119 836 510	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 488 186	27 620 374
Dettes subordonnées	205 672 488	207 485 319	Immuebles de placement		
Capital	150 000 000	150 000 000	Immobilisations nettes corporelles	22 961 112	22 698 704
Primes liées au capital			Immobilisations incorporelles nettes	94 342	86 689
Réserves	123 470 345	114 406 150	Ecart d'acquisition	*	*
Ecart d'évaluation	4 404 218	(3 876 866)	TOTAL DE L'ACTIF	3 440 270 872	3 491 982 968
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 122 289			
Rapport à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139			
Résultat de l'exercice (+/-)	23 047 665	19 064 195			
TOTAL DU PASSIF	3 440 270 872	3 491 982 968			

3 COMPTES DE RESULTATS

INTITULE	2020	2019
+ Intérêts et produits assimilés	134 401 409	139 568 406
- Intérêts et charges assimilés	- 53 050 438	- 48 691 575
+ Commissions (produits)	2 241 709	2 153 578
- Commissions (charges)	- 26 690	- 16 502
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	- 1	1
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	1 794 246	723 344
+ Produits des autres activités	2 422 196	339 396
- Charges des autres activités	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	87 782 431	94 076 648
- Charges générales d'exploitation	- 20 202 660	- 21 756 434
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 530 775	- 1 529 067
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	66 048 996	70 791 147
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 55 185 699	- 87 266 334
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	17 284 504	44 844 566
RESULTAT D'EXPLOITATION	28 147 801	28 369 379
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	28 147 801	28 369 379
- Impôts sur les résultats et assimilés	- 5 100 136	- 9 305 185
RESULTAT NET	23 047 665	19 064 194

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <https://www.bna.dz>

قائمة الملاحق

الملاحق رقم (15): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك السلام (SALAM) لسنة 2016 .

الميزانية بالآلاف الدينار الجزائري				الأصول		
2015	2016	الإيضاح	الخصوم	2015	2016	الإيضاح
			1 البنك المركزي	15 851 680	18 923 368	1.2
			2 التزامات تجاه الهيئات المالية			
19 407 756	29 084 236	12.2	3 التزامات تجاه الزبائن			
4 277 406	5 427 617	13.2	4 التزامات ممثلة بورصة مالية	83 177	210 776	2.2
47 661	316 882	14.2	5 الضرائب الجارية - خصوم	21 268 340	29 377 096	3.2
			6 الضرائب المؤجلة - خصوم			
538 190	1 115 344	15.2	7 خصوم أخرى			
1 472 579	1 179 441	16.2	8 حسابات التسوية	199 910	12 754	4.2
226 000	226 481	17.2	9 مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	14 804	53 056	5.2
			10 إمانات التجهيز - إمانات أخرى للاستثمارات	179 282	946 118	6.2
304 268	372 485	18.2	11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	182 070	152 581	7.2
			12 ديون تابعة	10 000	10 000	8.2
10 000 000	10 000 000		13 رأس المال			
			14 علوات مرتبطة برأس المال			
399 999	4 301 347		15 احتياطات		357 065	9.2
			16 فارق التقييم	2 697 882	3 000 787	10.2
			17 فارق إعادة التقييم	88 062	60 318	11.2
3 599 991			18 ترصيد من جديد (+/-)			
301 357	1 080 086		19 نتيجة السنة المالية (+/-)			
40 575 207	53 103 919		مجموع الخصوم	40 575 207	53 103 919	مجموع الأصول

حساب النتائج بالآلاف الدينار الجزائري			
2015	2016	الإيضاح	
1 758 252	2 261 997	1.4	1 + أرباح و نواتج التشغيل
125 930	205 547	2.4	2 نصيب المودعين في الأرباح
584 807	717 907	3.4	3 + عمولات (نواتج)
2 880	5 083	4.4	4 - عمولات (أعباء)
			5 +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل
			6 +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع
35			7 + نواتج النشاطات الأخرى
	78	5.4	8 - أعباء النشاطات الأخرى
2 214 284	2 769 196		9 الناتج البنكي
915 333	1 365 471	6.4	10 - أعباء إستغلال عامة
201 686	225 787	7.4	11 - مخصصات للاهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية
1 097 265	1 177 938		12 الناتج الإجمالي للإستغلال
803 866	344 379	8.4	13 - مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد
183 981	668 725	9.4	14 + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة
477 380	1 502 284		15 ناتج الإستغلال
			16 +/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى
	3 102	10.4	17 + العناصر غير العادية (نواتج)
			18 - العناصر غير العادية (أعباء)
477 380	1 505 386		19 ناتج قبل الخريبة
176 023	425 300	11.4	20 - ضرائب على النتائج و ما يمثلهما
301 357	1 080 086	12.4	21 الناتج الصافي للسنة المالية

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <https://www.alsalamalgeria.com>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (16): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك السلام (SALAM) لسنة (2017-2018).

الموجودات			
66,351	82,587	4	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
363,569	354,215	5	صكوك سيادية
141,225	163,305	6	إيداعات لدى مؤسسات مالية
10,419	9,222	7	صكوك الشركات
532,535	568,905	8	موجودات التمويل
213,238	256,892	9	موجودات الإيجارات التمويلية
111,325	107,508	11	استثمارات متخطط بها لغرض غير المتاجرة
66,782	74,261	12	عقارات استثمارية
6,448	6,290	13	عقارات للتطوير
16,835	15,972	14	استثمار في شركات زمنية
34,530	45,182	15	موجودات أخرى
25,971	25,971	16	الشهرة
1,589,228	1,710,310		مجموع الموجودات
المطلوبات			
154,765	144,125	6	إيداعات من مؤسسات مالية
602,784	705,924	18	إيداعات من العملاء
283,886	251,842		حسابات جارية للعملاء
79,986	155,543	17	تمويل مرابحة لأجل
45,089	48,293	19	مطلوبات أخرى
1,166,510	1,305,727		مجموع المطلوبات
118,881	99,761	20	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
حقوق الملكية			
214,093	214,093	21	رأس المال
(1,879)	(3,855)	21	أسهم الخزينة
91,016	93,901		احتياطيات وأرباح مستبقاة
303,230	304,139		مجموع حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك
607	683		حصة غير مسيطرة
303,837	304,822		مجموع حقوق الملكية
1,589,228	1,710,310		مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملكية

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <https://www.alsalamalgeria.com>

قائمة الملاحق

الدخل التشغيلي			
44,809	49,384	24	دخل التمويل
16,724	16,773		دخل من الصكوك
2,995	(895)	25	دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
4,771	420	26	دخل من العقارات
8,550	9,284	27	الرسوم والعمولات
5,299	9,576	28	إيرادات أخرى
83,148	84,542		
(1,831)	(3,692)		مصرفوات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية
(15,476)	(19,370)		مصرفوات التمويل على إيداعات من العملاء
(3,532)	(4,515)		مصرفوات التمويل على تمويل مرابحة لأجل
(230)	(492)		العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل
111	246		حصة المجموعة كمضارب
			حصة المجموعة كمضارب
(119)	(246)	20	حصة حاملي حسابات الاستثمار من الأرباح
62,190	56,719		مجموع الدخل التشغيلي
المصرفوات التشغيلية			
11,528	11,861	29	تكاليف الموظفين
1,675	2,019		تكلفة الممتلكات والمعدات
1,509	869		استهلاك
9,553	13,164		مصرفوات تشغيلية أخرى
24,265	27,913		مجموع المصرفوات التشغيلية
37,925	28,806		الربح قبل مخصص انخفاض قيمة الموجودات ونتائج الشركات الزميلة
(20,656)	(10,661)	10	صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة
786	375	14	حصة البنك من أرباح شركات زميلة
18,055	18,520		صافي الربح للسنة
المنسوب إلى:			
18,099	18,499		- مساهمي البنك
(44)	21		- حصة غير مسيطرة
18,055	18,520		
8.5	8.7	23	العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <https://www.alsalamalgeria.com>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (17): أصول وخصوم وحساب الأرباح والخسائر لبنك السلام (SALAM) لسنة (2019-2020).

2019	2020	الإيضاح	الخصوم
			1 البنك المركزي
116 778	69 462	12.2	2 ودائع الهيئات المالية
84 671 904	110 488 355	13.2	3 ودائع الزبائن
19 119 923	22 759 613	14.2	4 سندات الاستثمار
686 076	191 328	15.2	5 الضرائب الجارية- خصوم
			6 الضرائب المؤجلة- خصوم
2 527 178	5 645 762	16.2	7 خصوم أخرى
3 207 078	2 733 972	17.2	8 حسابات التسوية
354 911	317 626	18.2	9 مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء
			10 إعانات التحفيز-إعانات أخرى للإستثمارات
1 322 918	1 519 418	19.2	11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
			12 ديون تابعة
15 000 000	15 000 000	20.2	13 رأس المال
			14 علاوات مرتبطة برأس المال
904 791	1 331 052	21.2	15 احتياطات
			16 فارق التقييم
			17 فارق إعادة التقييم
-900 000	-500 000	22.2	18 تحصيل من جديد (+/-)
4 007 410	3 069 188		19 نتيجة السنة المالية (+/-)
131 018 967	162 625 776		مجموع الخصوم

2019	2020	الإيضاح	الأصول
27 584 242	53 600 804	1.2	1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية
			2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
			3 أصول مالية جاهزة للبيع
515 459	259 466	2.2	4 تمويل الهيئات المالية
95 582 580	101 771 998	3.2	5 تمويل الزبائن
			6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق
40 968	202 282	4.2	7 الضرائب الجارية- أصول
76 542	92 713	5.2	8 الضرائب المؤجلة-أصول
1 008 461	19 932	6.2	9 أصول أخرى
512 999	533 823	7.2	10 حسابات التسوية
12 000	12 000	8.2	11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة
714 078	1 069 994	9.2	12 العقارات الموظفة
4 747 742	4 787 914	10.2	13 الأصول الثابتة المادية
223 896	274 850	11.2	14 الأصول الثابتة غير المادية
			15 فارق الصيانة
131 018 967	162 625 776		مجموع الأصول

حساب النتائج بالاف دينار جزائري

2019	2020	الإيضاح	
7 592 667	7 668 998	1.4	1 + أرباح من التمويل
1 064 986	1 358 344	2.4	2 نصيب المودعين في الأرباح
2 826 854	1 463 478	1.4	3 + عمولات (نواتج)
217 008	99 652	2.4	4 - عمولات (أعباء)
			5 +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل
			6 +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع
89 386	26 629	1.4	7 + نواتج النشاطات الأخرى
			8 - أعباء النشاطات الأخرى
9 226 913	7 701 109		9 الناتج البنكي
2 628 798	2 372 872	3.4	10 - أعباء إستغلال عامة
312 367	395 015	4.4	11 - مخصصات للإهلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية
6 285 748	4 933 222		12 الناتج الإجمالي للإستغلال
1 167 153	1 122 593	5.4	13 - مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد
228 080	339 722		14 + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة
5 346 675	4 150 351		15 ناتج الإستغلال
11 031	5	7.4	16 +/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى
93 717	3 781	8.4	17 + العناصر غير العادية (نواتج)
			18 - العناصر غير العادية (أعباء)
5 451 423	4 154 137		19 ناتج قبل الضريبة
1 444 013	1 084 949	9.4	20 - ضرائب على النتائج و ما يماثلها
4 007 410	3 069 188	10.4	21 الناتج الصافي للسنة المالية *

المصدر: الوثيقة مستخرجة من الموقع <https://www.alsalamalgeria.com>